



الهيئة المغربية لسوق الرساميل

ⵜⴰⵎⴻⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ

AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX



جلالة الملك محمد السادس نصره الله

16	1. نظرة موجزة عن الهيئة المغربية لسوق الرساميل
16	1.1 المهام
16	2.1 نطاق التدخل والمتدخلون الخاضعون لرقابة الهيئة
16	3.1 الاختصاصات والسلط
16	4.1 أجهزة الهيئة المغربية لسوق الرساميل
24	2. أبرز أحداث سنة 2023
26	3. التطوير المؤسستي
26	1.3 مخطط التحول الرقمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل
27	2.3 حوكمة المعطيات وتديبرها
27	3.3 التحسين الوظيفي لنظام التبادل والإشراف لهيئة السوق (SESAM)
27	4.3 رقمنة تديبر عمليات التفتيش
27	5.3 التحسين الوظيفي للبوابة المؤسستية للهيئة
28	6.3 رقمنة تديبر اعتماد شركات التمويل التعاوني
28	7.3 تنفيذ نظام معلومات مندمج لتديبر الموارد البشرية
28	8.3 تعزيز التحصين السيبراني والأمن السيبراني
28	9.3 تنفيذ نظام تديبر محاربة الرشوة
29	10.3 أشغال لجنة المخاطر والمراقبة الداخلية
29	11.3 تديبر المخاطر المتعلقة بالعمليات الداخلية
30	4. الهيكل التنظيمي والموارد البشرية
30	1.4 الهيكل التنظيمي
31	2.4 عدد المستخدمين
32	3.4 حصيلة مخطط التكوين
32	4.4 المساهمة في تكوين الخريجين الشباب وقابلية تشغيلهم
34	5. الوضعية المحاسبية والمالية
34	1.5 عائدات الاستغلال
35	2.5 العائدات المالية
35	3.5 تكاليف الاستغلال
36	4.5 النتيجة الصافية ورؤوس الأموال الذاتية

41	1. سوق البورصة
41	1.1 تطور المؤشرات
43	2.1 تطور رسملة البورصة
44	3.1 تطور حجم التداولات والسيولة
46	4.1 نوعية المستثمرين

48	.2 إقراض السندات
50	.3 دعوة الجمهور إلى الاكتتاب
50	1.3 العمليات على سندات رأس المال
50	2.3 إصدارات سندات الدين
51	3.3 العمليات المالية الأخرى
52	.4 منتجات التدبير الجماعي
52	1.4 هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
61	2.4 صناديق التوظيف الجماعي للتسديد
63	3.4 هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال
64	4.4 هيئات التوظيف الجماعي العقاري
66	.5 المتدخلون
66	1.5 شركات البورصة
69	2.5 ماسكو حسابات السندات
70	3.5 الوديع المركزي
72	4.5 شركات التسيير

الفصل الثالث. الهيئة المغربية لسوق الرساميل والإشراف على سوق الرساميل

81

82	.1 الاعتمادات والتراخيص
82	1.1 اعتماد المتدخلين
83	2.1 ترخيص العمليات المالية
89	3.1 ترخيص هيئات التوظيف الجماعي
92	.2 مراقبة المعلومات المالية
92	1.2 المعلومات الدورية
92	2.2 الواجبات الأخرى الخاصة بنشر المعلومات
93	3.2 تصريحات بتجاوز عتبات المساهمة
94	4.2 برامج إعادة الشراء الخاصة بالشركات المدرجة
96	5.2 أخلاقيات الشركات المدرجة
97	6.2 تتبع امتثال المصدرين لقواعد الحوكمة الرشيدة
98	7.2 تأطير العلاقات مع مراقبي الحسابات
99	8.2 إعداد التقارير حول المسؤولية الاجتماعية للشركات
102	.3 مراقبة المتدخلين
102	1.3 المراقبة الميدانية
105	2.3 المراقبة على الوثائق
108	.4 الإشراف على المقاولات والبنيات الأساسية للسوق
109	1.4 الإشراف على بورصة الدار البيضاء

110	2.4 الإشراف على الوديع المركزي
112	3.4 مشاريع تطوير المقاولات والبنيات الأساسية للسوق
114	5. انضباط السوق
114	1.5 مراقبة معاملات سوق البورصة
115	2.5 التحقيقات
115	3.5 معالجة الشكاوى
116	6. السلطة الزجرية
116	1.6 تنظيم السلطة الزجرية للهيئة المغربية لسوق الرساميل
116	2.6 ممارسة السلطة الزجرية للهيئة المغربية لسوق الرساميل
117	7. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
117	1.7 التوعية والمراقبة
117	2.7 مراقبة المتدخلين في سوق الرساميل
117	3.7 التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
118	4.7 التعاون الوطني
118	5.7 عملية المتابعة المعززة
119	8. محاربة الرشوة في سوق الرساميل
119	9. تتبع المخاطر النظامية

121 الفصل الرابع. الهيئة المغربية لسوق الرساميل وتطوير سوق الرساميل

122	1. التطوير التنظيمي
122	1.1 النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة في الجريدة الرسمية
123	2.1 مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية
124	3.1 الأنظمة العامة
125	4.1 دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل
127	2. بناء قدرات الفاعلين والمدخرين
127	1.2 الثقافة المالية
128	2.2 تأهيل مهنيي السوق من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل
130	3. التعاون المؤسسي والقرب من الفاعلين في السوق
130	1.3 الأشغال في إطار لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر النظامية
130	2.3 الإصغاء إلى السوق
131	3.3 الحوار مع الفاعلين في التكنولوجيا المالية
132	4.3 معالجة الاستفسارات القانونية
134	4. التعاون الدولي
134	1.4 التعاون متعدد الأطراف
140	2.4 التعاون في إطار الاستقصاءات
140	3.4 التعاون من أجل تبادل الخبرات والمساعدة المتبادلة وبناء القدرات

143

قائمة الجداول والرسوم البيانية والإطارات

144

قائمة الجداول

145

قائمة الرسوم البيانية

147

قائمة الإطارات

149

ملحقات

150

الملحق رقم 1 الحسابات كما تم حصرها في 31 دجنبر 2023

157

الملحق رقم 2 جدول العقوبات 2023

كلمة السيدة الرئيسة

الذي قدر ب 626 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 11,8 في المائة.

كما شهدت أدوات التمويل البديلة تطورا ملحوظا، حيث ارتفع الجاري تحت التسيير لصناديق التوظيف الجماعي للتسديد وهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وهيئات التوظيف الجماعي العقاري، بزيادات نسبتها 26,5 في المائة و9,6 في المائة و48 في المائة على التوالي.

وتعكس هذه النتائج الإيجابية الجاذبية المتزايدة للسوق، بفضل ظهور حلول تمويلية وتوظيفية جديدة. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن سندات الدين بقيت تتأثر بالتمويل عبر السوق حيث مثلت 99 في المائة من المبلغ الإجمالي للإصدارات في السوق سنة 2023، في حين أن الأموال الذاتية المعبأة استقرت في 656 مليون درهم. وقد لوحظ نفس التوجه على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث تمت خلالها تعبئة حوالي 1,9 مليار درهم في المتوسط، بمتوسط عملية إدراج واحدة أو اثنتين في البورصة سنويا.

إلا أن هذه الأرقام لا ترقى إلى الإمكانيات التي توفرها سوق الرساميل من حيث تمويل الأموال الذاتية، وينبغي بالتالي مواصلة الجهود المتخذة والرامية إلى تعزيز جاذبية سوق الرساميل وتشجيع اللجوء إليها، من جانبي العرض والطلب على حد سواء، وذلك من أجل جلب عدد كبير من المقاولات وتوسيع قاعدة المدخرين.

إجراءات مهيكلة لتشجيع تطوير السوق...

وفقا لمخططها الاستراتيجي برسم الفترة الممتدة ما بين 2021-2023، كثفت الهيئة المغربية لسوق الرساميل من أنشطتها التنظيمية على الصعيدين الوطني والدولي. ويستند هذا المخطط، الذي تم إعداده خلال فترة جائحة كوفيد-19، إلى رؤية تضع سوق الرساميل في خدمة تمويل الانتعاش الاقتصادي. وبالفعل، فإن موضوع التمويل يبقى مسألة حاسمة، ومساهمة سوق الرساميل في تعبئة مصادر تمويل إضافية أصبحت رهانا استراتيجيا.

كما أنجزت الهيئة المغربية لسوق الرساميل العديد من الأوراش التي تسهم في تعزيز دور سوق الرساميل في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، ومن أجل تسهيل ولوج المقاولات إلى أدوات التمويل التي توفرها السوق، أطلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بشراكة مع بورصة الدار البيضاء والجمعية المهنية لشركات البورصة وماروكليير، " عرض المقاولات الصغرى والمتوسطة ". وفضلا عن ذلك، تم توسيع نطاق سوق الدين



نزهة حيات

رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

تطورت سوق الرساميل خلال سنة 2023 في ظل سياق اتسم بالتوترات الجيوسياسية الدولية وبآثار ارتفاع التضخم التي لا زالت ملموسة. وبالرغم من ذلك، أبانت مختلف أقسام السوق عن صمودها، وكان أداءها إجمالا أفضل مقارنة بالأداء الذي سُجل سنة 2022.

زخم إيجابي ونمو منتظم لسوق الرساميل سنة 2023...

شهدت سوق الرساميل نشاطا مكثفا سنة 2023، إذ تم خلالها تسجيل سبعين عملية مالية بمبلغ إجمالي بقيمة 87,3 مليار درهم، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 36 في المائة مقارنة بسنة 2022.

وعلاوة على ذلك، ارتفع الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بنسبة 11,8 في المائة وواصل منحاه التصاعدي حيث تجاوز سقف 600 مليار درهم في غضون سنة 2024، وهو المبلغ الذي يقارب مبلغ رسملة البورصة

يضمها جدول الأعمال العالمي المتعلق بالمجال التنظيمي وتمثل آراء الدول الأعضاء في اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط التي أترأسها منذ سنة 2020.

تعزيز الإشراف على السوق من خلال أدوات عصرية...

في إطار تنفيذنا لمهنتنا المتمثلة في حماية الادخار المستثمر في الأدوات المالية، ركزنا على محورين أوليين وتكميليين، تعلق أولهما بتعزيز المقاربة الجديدة للإشراف القائمة على المخاطر، من خلال استخدام أدوات تحليلية جديدة تسمح بتتبع أكثر فعالية وتخصيص أفضل للموارد المخصصة لمراقبة المتدخلين، بينما تمثل ثانيهما في زيادة عمليات المراقبة قصد الرفع بشكل كبير من نسبة تغطية المتدخلين الذين تتم مراقبتهم. وقامت الهيئة بالتالي بإنجاز 26 مهمة تفتيشية، وهو ما يمثل زيادة قدرها حوالي 60 في المائة مقارنة بسنة 2022، ويرجع ذلك أساسا إلى توسيع نطاق المراقبة ليشمل أنشطة جديدة. وهكذا، غطى برنامج هذه السنة أيضا شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وصناديق التوظيف الجماعي للتسديد وهيئات التوظيف الجماعي العقاري من خلال إجراء خمس مهمات مخصصة. واستكملت هذه الإجراءات الإشرافية بمراقبة المعلومات، ورصد معاملات البورصة، ومهام البحث، ومعالجة الشكاوى. ويقدم هذا التقرير حصيلة شاملة حول هذه الإجراءات.

وبالإضافة إلى ذلك، عالجت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2023 ما مجموعه 70 عملية مالية، بما في ذلك 61 عملية تم إنجازها عبر دعوة الجمهور إلى الاكتتاب و9 عمليات عن طريق التوظيف الخاص. وعلى مستوى التدبير الجماعي، أصدرت الهيئة 82 اعتمادا وترخيصا لفائدة هيئات التوظيف الجماعي (هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وصناديق التوظيف الجماعي للتسديد وهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وهيئات التوظيف الجماعي العقاري) وأسّرت على 143 بيان معلومات.

وقد أسهمت هذه الجهود المبذولة، إلى جانب تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في تعزيز نزاهة السوق وقدرتها على الصمود.

ليشمل فاعلين جدد، بما في ذلك الجماعات الترابية. ومن أجل تنويع عرض الأدوات المالية، فقد تم تنفيذ أشغال تشريعية وتنظيمية بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية وفاعلي السوق، حيث شمل التقدم المحرز توسيع نطاق إصدار شهادات الصكوك، وتحديث الإطار القانوني الذي ينظم هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، وبدء تطبيق النصوص التي تنظم التمويل التعاوني.

كذلك، تم البدء بالعمل بالإطار المنظم لنشاط الإرشاد في الاستثمار المالي سنة 2023 عقب نشر دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 20/01 المتعلقة بالمرشدين في الاستثمار المالي. كما قمنا أيضًا بنشر دليل لفائدة المهنيين لمراقبتهم في عملية التسجيل لدى الهيئة، حيث سجلت هذه الأخيرة في هذا الصدد 9 مرشدين في الاستثمار المالي سنة 2023، وتلقت تصريحين من بنكين يزاولان نشاط الإرشاد في الاستثمار المالي.

وفيما يتعلق بالثقافة المالية، فإن خطة العمل التي تستهدف المدخرين تدرج في إطار استراتيجية التثقيف المالي التي تُعَلِّمها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهي الاستراتيجية التي تستند إلى العديد من الوسائل، بما في ذلك الدلائل التعليمية، والأدوات التعليمية الرقمية، والتكوين. كما قمنا أيضا بتنفيذ سلسلة من الإجراءات في إطار استراتيجيتنا الخاصة بالتواصل مع العموم التي أطلقت سنة 2022، بما في ذلك حملة إذاعية كبيرة.

ويبقى كذلك التمويل المستدام أحد أولويات الهيئة المغربية لسوق الرساميل، لذا، فقد كررنا عدة إجراءات لهذا المجال من خلال ضمان مشاركتنا الفعالة في مختلف الهيئات المعنية بإشكالات الاستدامة، ولا سيما داخل هيئات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. ومن بين الإجراءات المتخذة تحقيقا لهذه الغاية نجد إدراج قواعد الاستدامة على مستوى القانون المتعلق بشركات المساهمة بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب، وإصدار دليل بشأن السندات الجنسانية، وإعداد أداة تقييم جودة التقارير البيئية والاجتماعية والحكامة وكذا امتثالها.

أما فيما يخص التعاون، واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزامها على الصعيدين الإقليمي والدولي وعززت مكانتها، فمن خلال حضورها لاجتماعات مختلف لجان الهيئات التنظيمية الدولية، بما في ذلك المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية على وجه الخصوص، فإن الهيئة تشارك في الأشغال حول المواضيع الرئيسية التي

مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، سنستمر كذلك في الإصغاء إلى الأطراف المعنية في قطاع التكنولوجيا المالية (الجامعات، والحاضنات، وما إلى ذلك) من أجل تشجيع الابتكار وكذا تلبية حاجيات مختلف الفاعلين.

وبموازاة ذلك، سنواصل العمل من أجل تطوير تمويل مستدام من خلال مشاركتنا الفعالة في مختلف الأوراش المحلية مثل إعداد الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر واعتماد تصنيف مالي أخضر. وستتطلع الهيئة بدور رئيسي في مواءمة القطاع المالي المغربي مع الأهداف البيئية والاجتماعية للمملكة.

تكثيف إجراءات المراقبة والمرافقة مع انخراط أكبر في رقمنة العمليات وحوكمة المعطيات وتدبيرها. من شأن إشراف أكثر فعالية وقائم على تدبير حديث للمعطيات، بالإضافة إلى الإسهام الكبير للهيئة المغربية لسوق الرساميل في مجال الثقافة المالية وبناء قدرات المتدخلين، أن يساعد على تعزيز ثقة المدخرين وجعل سوقنا أكثر جاذبية.

وإذ تظل الهيئة المغربية لسوق الرساميل ملتزمة التزاما كاملا بهذا الزخم، فإنها ستواصل تعزيز قدرتها على العمل وتطوير تنظيمها من أجل تنفيذ مهامها بنجاحة، وذلك في ظل بيئة تتغير باستمرار.

رؤية استراتيجية متجددة، مدعومة بخطة استراتيجية طموحة...

من أجل ضمان حسن سير السوق وحماية الادخار المستثمر في الأدوات المالية، وبالإضافة إلى الإجراءات التنظيمية والرقابية، بات من الضروري مواصلة الجهود المتخذة لمواءمة أسواقنا من خلال اعتماد أفضل المعايير، وكذا بناء قدرات الفاعلين والانخراط أكثر في الثقافة المالية.

لذا، فإن تعبئة جهود جميع الفاعلين والسلطات العمومية أمر مطلوب لمواصلة الأوراش التي من شأنها تحسين جاذبية أسواقنا وأمنها.

ومن خلال نهج تعاوني يقوم بإشراك فاعلي السوق، فإن الهيئة المغربية لسوق الرساميل تسعى بعزم إلى تنفيذ مخطط عمل جديد وطموح يستند إلى رؤية استراتيجية متجددة، من أجل سوق رساميل ناجعة ومبتكرة في خدمة تطوير الادخار وتمويل اقتصاد شامل ومستدام. ولبورة هذه الرؤية، ستعتمد الهيئة المغربية لسوق الرساميل على جميع الفاعلين الذين يشكلون منظومة سوق الرساميل، مع مراعاة الرهانات والمواضيع الهامة.


وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مواضيع ذات أولوية

توسيع عرض التمويل عبر الأسواق. تحقيقا لهذه الغاية، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تنفيذ أوراش تروم تنويع المنتجات الاستثمارية وحلول التمويل. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحديث الإطار المنظم لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، والأشغال الرامية إلى تسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى البورصة من خلال تشجيع تطوير منتجات وحلول مناسبة لهذه الفئة من المقاولات وتفعيل سوق العقود الآجلة للأدوات المالية.

تشجيع الابتكار والاستدامة، فكلاهما يُعتبر عنصرا أساسيا في الإجراءات التي اتخذناها من أجل تطوير السوق. في هذا السياق، شرعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في عملية الانفتاح على الفاعلين في مجال الابتكار المالي من خلال إطلاق بوابة للتكنولوجيا المالية مخصصة لمرافقة حاملي المشاريع، والتي كانت نتائجها الأولى جد مشجعة. كما سنواصل هذا الزخم، لا سيما بإحداث إطار تشريعي وتنظيمي للتكنولوجيا المالية، من خلال التطرق في المقام الأول للأصول المشفرة، وذلك بتعاون وثيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب وهيئة







الفصل الأول.
**المهيئة المغربية لسوق
الرساميل سنة 2023**

1. نظرة موجزة عن الهيئة المغربية لسوق الرساميل

تمارس الهيئة المغربية لسوق الرساميل مهام تنظيم سوق الرساميل بموجب أحكام القانون رقم 43.12 المتعلق بإحداث الهيئة.

1.1 المهام

- تتمثل مهام الهيئة المغربية لسوق الرساميل في:
- ضمان حماية الادخار المستثمر في الأدوات المالية؛
 - السهر على المساواة في معاملة المدخرين وشفافية سوق الرساميل ونزاهتها والإفصاح عن المعلومات المالية للمستثمرين؛
 - ضمان حسن سير سوق الرساميل والسهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية؛
 - ضمان امتثال الأشخاص والهيئات الخاضعين لمراقبتها للأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بشأن مكافحة غسل الأموال؛
 - الإسهام في النهوض بالترقية المالية للمدخرين.

2.1 نطاق التدخل وامتدخول الخاضعون لرقابة الهيئة

- تمارس الهيئة المغربية لسوق الرساميل الصلاحيات الموكلة إليها من قبل المشرع تجاه الهيئات والأشخاص الخاضعين لرقابتها. وفي هذا الإطار، تتحقق الهيئة من احترامهم للأحكام التشريعية والتنظيمية المنطبقة عليهم، خاصة تلك التي تهم:
- العمليات المنجزة على الأدوات المالية، بما في ذلك عمليات الاستحفاظ وإقراض السندات وعمليات العروض العمومية والعمليات على سندات الديون القابلة للتداول؛
 - الوسطاء الماليين (شركات البورصة، وشركات تسيير المحافظ، وشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي، وشركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسديد، والمرشدون في الاستثمار المالي)؛
 - مقاولات السوق (الشركة المسيرة للبورصة، والشركة المسيرة للسوق الآجلة، والوديع المركزي وغرفة مقاصة السوق الآجلة)؛
 - ماسكو حسابات السندات؛
 - المصدرون الذين يدعون الجمهور إلى الاكتتاب؛
 - الأشخاص المؤهلون لممارسة إحدى المهام الخاضعة للتأهيل من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وكذلك الأشخاص الذين يقدمون، بحكم أنشطتهم، الدعم للعمليات على الأدوات المالية.

3.1 الاختصاصات والسلط

- تضطلع الهيئة المغربية لسوق الرساميل بعدة صلاحيات لممارسة المهام الموكلة إليها، والتي تقوم من خلالها ب:
- مراقبة المعلومات والتأشير على بيانات المعلومات؛
 - القيام بعمليات مراقبة ميدانية ومراقبة على الوثائق؛
 - اعتماد المتدخلين وترخيصهم وتسجيلهم وتأهيلهم؛
 - إصدار عقوبات تأديبية ومالية في حالة حدوث إخلالات؛
 - رفع كل الوقائع التي عوينت والتي من شأنها أن تشكل مخالفة إلى السلطة القضائية المختصة؛
 - سن قواعد الممارسة المهنية والأخلاقية من خلال دوريات؛
 - مؤازرة الحكومة في تنظيم سوق الرساميل.

4.1 أجهزة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

الهيئة المغربية لسوق الرساميل هي مؤسسة جماعية تشمل عدة أجهزة ولجان تتمتع بصلاحيات محددة. ويمثل مجلس الإدارة والمجلس التأديبي جهازَي الحكامة الرئيسيين.

1.4.1 مجلس الإدارة

بالإضافة إلى رئيسته، يتشكل مجلس إدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتساوي من ممثلي الإدارة وأعضاء مستقلين يتم اختيارهم على أساس نزاهتهم وكفاءتهم في المجالين المالي والقانوني. ويحدد القانون رقم 43.12 صلاحياته وطريقة سيره.

تركيبة مجلس إدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل



السيدة نزهة حيات
رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل



السيدة هبة زهوي
مديرة الإشراف البنكي
(ممثلة بنك المغرب)



السيدة فوزية زعبول
مديرة الخزانة والمالية الخارجية
(ممثلة الإدارة)



السيد عبد الرحيم الشافعي
رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط
الاجتماعي
(ممثل الإدارة⁽¹⁾)



السيد سليمان كشاني
عين بصفة شخصية



السيد عبد العزيز التازي
عين بصفة شخصية



السيد عبد العزيز الطالبي
عين بصفة شخصية

مندوب الحكومة

السيد هشام المدغري

عين من قبل الإدارة من بين الموظفين السامين من ذوي الاختصاص بالوزارة المكلفة بالمالية.

(1) تم تعيين السيد عبد الرحيم الشافعي، الذي حل محل السيد حسن بويريك، كعضو في مجلس الإدارة بتاريخ 19 أكتوبر 2023.

يتمتع مجلس الإدارة بجميع الاختصاصات والسلط اللازمة لإدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل والقيام بالمهام المسندة إلى هذه الأخيرة، مع مراعاة السلط المخولة للرئيس وكذا المهام المسندة إلى المجلس التأديبي.

ولهذا الغرض، يقوم المجلس بما يلي:

- المصادقة على الميزانية السنوية للهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا التغييرات التي تطرأ عليها أثناء السنة؛
- تحديد القواعد والمساطر المطبقة على مجلس الإدارة وعلى جميع مستخدمي الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- دراسة النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل قبل المصادقة عليه من طرف الإدارة؛
- دراسة تقرير مراقب الحسابات والبت نهائياً في ملاحظات هذا الأخير؛
- تحديد الهيكل التنظيمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا اختصاصات مختلف المديرات باقتراح من الرئيس؛
- يجوز للمجلس أن يطلب من رئيس الهيئة المغربية لسوق الرساميل إجراء تحقيق يدخل في إطار مهامها؛
- تعيين مدقق خارجي مكلف بالتدقيق السنوي لحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- المصادقة على التقرير السنوي للهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- تحديد النظام الأساسي والنظام العام للمرتبات والتعويضات وكذا أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدمي الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- انتقاء مديري الهيئة المغربية لسوق الرساميل بعد استيفاء مسطرة التعيين في المناصب العليا وفقاً للمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل؛
- المصادقة على النظام الذي يحدد قواعد وأشكال إبرام الصفقات وذلك مع احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية؛
- مداولة بخصوص جميع المسائل المتعلقة بتنظيم الهيئة المغربية لسوق الرساميل وسياستها العامة.

وينص القانون المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل على إشراف يفوض لمدوب الحكومة، حيث أن هذا الأخير يسهر، على وجه الخصوص، على تقيد الهيئة بالأحكام التشريعية التي تخضع لها أنشطتها، كما أنه يحضر جلسات مجلس الإدارة بصفة استشارية.

الإطار رقم 1. أنشطة مجلس الإدارة

عقد مجلس إدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 خمسة اجتماعات همت النقاط التالية:

15 مارس 2023

- دراسة تقرير لجنة التدقيق للهيئة المغربية لسوق الرساميل المؤرخ في 13 مارس 2023؛
- المصادقة على الحسابات المالية برسم السنة المالية 2022؛
- تخصيص النتيجة الصافية للسنة المالية 2022.

5 يوليوز 2023

- استعراض أبرز الأحداث المتعلقة بأنشطة الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال الربع الثاني من سنة 2023؛
- استعراض مخطط التحول الرقمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل برسم الفترة الممتدة ما بين 2023 و2026؛
- الوقوف على التقدم المحرز في استراتيجية الهيئة المغربية لسوق الرساميل الخاصة بالتواصل مع العموم.

13 يوليوز 2023

- المصادقة على التقرير السنوي للهيئة المغربية لسوق الرساميل برسم سنة 2022.

22 شتنبر 2023

- المصادقة على سياسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشأن مكافحة الفساد وكذا ميثاق الوقاية من الفساد؛
- استعراض الإطار المنظم لنشاط التمويل التعاوني وكيفية تفعيله؛
- استعراض السوق الآجلة وكيفية تفعيلها؛
- استعراض حصيلة المخطط الاستراتيجي للفترة الممتدة ما بين 2021 و2023.

20 دجنبر 2023

- دراسة تقرير لجنة التدقيق للهيئة المغربية لسوق الرساميل المؤرخ في 7 دجنبر 2023؛
- المصادقة على ميزانية الهيئة المغربية لسوق الرساميل برسم السنة المالية 2024؛
- دراسة تقرير لجنة التعيينات والأجور التابعة للهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- الوقوف على التقدم المحرز في مخطط التحول الرقمي برسم الفترة الممتدة ما بين 2023 و2026.

1.1.4.1 لجنة التدقيق

لجنة التدقيق هي جهاز أحدثه مجلس الإدارة لتتبع ما يلي:

- عملية إعداد المعلومات المحاسبية؛
- استقلالية المدقق الخارجي؛
- نجاعة أنظمة المراقبة الداخلية وتدابير المخاطر والمراقبة القانونية للحسابات السنوية.

ويجوز للجنة التدقيق، بطلب من مجلس الإدارة، دراسة أية مسألة لها علاقة باختصاصاتها، ولا سيما مشروع الميزانية والتقدم

المحرز في تنفيذه. وبشكل عام، تهتم مجالات تدخل اللجنة ما يلي:

- حصر الحسابات السنوية للهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- كفاءات انتقاء المدقق الخارجي، وكذا الميزانية الخاصة بأتعابه؛
- برامج التدقيق الداخلي؛
- تنفيذ التوصيات الصادرة عن المدقق الخارجي والتدقيق الداخلي.

تتألف لجنة التدقيق من عضوين اثنين على الأقل يتم اختيارهما من بين أعضاء مجلس الإدارة. ويتم تعيين رئيس اللجنة من بين الأعضاء المعيّنين بصفة شخصية. ويُعتمد في اختيار أعضاء اللجنة على مؤهلاتهم وكفاءتهم في المجالين المالي والمحاسباتي.

يتأسس لجنة التدقيق التابعة للهيئة المغربية لسوق الرساميل السيد عبد العزيز الطالبي.

الإطار رقم 2. أنشطة لجنة التدقيق

عقدت لجنة التدقيق التابعة للهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 ثلاثة اجتماعات كان جدول أعمالها كالتالي:

13 مارس 2023

- استعراض قرارات لجنة التدقيق؛
- دراسة مشروع حصر حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل برسم السنة المالية 2022؛
- دراسة تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات التركيبية برسم السنة المالية 2022؛
- دراسة تقرير المدقق الخارجي بشأن منظومة المراقبة الداخلية للهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2022؛
- المصادقة على التقرير السنوي للتدقيق الداخلي برسم السنة المالية 2022؛
- المصادقة على خطة التدقيق الداخلي برسم السنة المالية 2023.

23 يونيو 2023

- تقديم مقترح الهيئة المغربية لسوق الرساميل لدعم وتمويل سوق رأس المال؛
- تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات المتعلقة بحكامه الهيئة؛
- استعراض مكونات منظومة المراقبة الداخلية للهيئة؛
- استعراض مخطط التحول الرقمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل برسم الفترة الممتدة ما بين 2023 و2026.

7 دجنبر 2023

- دراسة قرارات لجنة التدقيق؛
- دراسة مشروع الميزانية للسنة المالية 2024؛
- إبداء الرأي بشأن مسائل مالية ومحاسبية.

2.1.4.1 لجنة التعيينات والأجور

أحدث مجلس إدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل كذلك لجنة التعيينات والأجور، والتي تتألف من:

- السيد عبد العزيز التازي، عضو مجلس الإدارة، رئيسا للجنة؛
- السيد عبد العزيز الطالب، عضو مجلس الإدارة، عضوا باللجنة.

تؤازر لجنة التعيينات والأجور مجلس إدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل فيما يخص المسائل المتعلقة بانتقاء مديري الهيئة وكذا تحديد تعويضات أعضاء اللجان المصغرة ومستخدمي الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

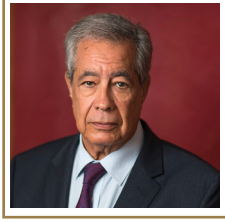
وتضطلع هذه اللجنة على وجه الخصوص بما يلي:

- دراسة ملفات انتقاء و/أو تجديد مدة انتداب أعضاء المجلس التأديبي المعينين بصفة شخصية واقتراح تعويضاتهم؛
- تحديد كيفية أداء التعويضات المحتملة لأعضاء اللجان المصغرة المنبثقة عن المجلس وكذا كيفية دفعها؛
- إبداء الرأي بشأن النظام الأساسي والنظام العام للتعويضات، وكذا أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدمي الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- دراسة أي مشروع تعديل لجدول التعويضات؛
- دراسة ملفات انتقاء مديري الهيئة المغربية لسوق الرساميل بعد استيفاء مسطرة التوظيف وفقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
- اقتراح تعيين المديرين الذين تم انتقاؤهم وتحديد نسبة تعويضاتهم؛
- إبداء أي رأي، بطلب من المجلس، بشأن المسائل المتعلقة بالتعيينات والمرتبات والمكاسب الاجتماعية.

2.4.1 المجلس التأديبي

تتمثل مهمة المجلس التأديبي في دراسة الوقائع التي قد تؤدي إلى عقوبة يصدرها رئيس الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وفي اقتراح العقوبة التأديبية الملائمة بعد الانتهاء من دراسة الوقائع. ويجوز للمجلس أيضا، قبل إحالته للملفات على السلطات القضائية المختصة، وعند الاقتضاء، أن يبدي رأيه إلى رئيس الهيئة بشأن جميع الوقائع التي يمكن أن تصنف كمخالفات جنائية.

ويتكون المجلس التأديبي، الذي يعتبر جهازا مستقلا عن مجلس الإدارة، من ثلاثة أعضاء دائمين. ويتأسس المجلس قاض يعينه وزير الاقتصاد والمالية بناء على اقتراح من رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وذلك منذ دخول القانون رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء حيز التنفيذ. ويعين مجلس الإدارة عضوين آخرين بصفة شخصية، بعد اختيار سيرتهما الذاتية، اعتبارا لنزاهتهما وكفاءتهما في المجالين القانوني والمالي. ويتكون المجلس التأديبي للهيئة المغربية لسوق الرساميل من:



السيد عبد الجليل الشرايبي
بصفته عضوا معينا بصفة شخصية



السيد عز الدين كتاني
بصفته عضوا معينا بصفة شخصية



السيد حسن العفوي
بصفته رئيسا

الإطار رقم 3. أنشطة المجلس التأديبي

درس المجلس التأديبي سنة 2023 سبعة ملفات تهم على التوالي خمس شركات تسيير ومستثمرين اثنين من الأشخاص الذاتيين.

وفي هذا السياق، أصدر المجلس التأديبي سبعة آراء وجهها إلى رئاسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، موزعة على النحو التالي:

- رأي مطابق يوصي بفرض عقوبة تأديبية ومالية في حق شركة تسيير هيئة توظيف جماعي للقيم المنقولة؛
- رأي مطابق يوصي بفرض عقوبة تأديبية في حق شركة تسيير هيئة توظيف جماعي للقيم المنقولة؛
- ثلاثة آراء مطابقة توصي بفرض عقوبات مالية في حق ثلاث شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة؛
- رأيان يوصيان بإحالة ملف على السلطة القضائية المختصة بشأن وقائع يمكن أن تصنف كمخالفات جنائية منسوبة إلى أشخاص ذاتية.

وعقد المجلس التأديبي ثلاث جلسات استماع للأطراف المعنية في إطار ممارسة حقوقهم في الدفاع.

وسواء تعلق الأمر بإخلالات أو بمخالفات، فإن جميع الآراء التي أصدرها المجلس برسم سنة 2023 أصدرت في احترام تام لأجل ثلاثة أشهر المنصوص عليه في القانون رقم 43.12 من أجل دراسة الملفات.

3.4.1 اللجنة الاستشارية للتأهيل

في إطار التنفيذ المستمر لعملية تأهيل مهنيي سوق الرساميل، ووفقا لأحكام المادة 69 من النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل، تضطلع اللجنة الاستشارية للتأهيل أساسا بمهمة إبداء الآراء أو التوصيات أو هما معا إلى رئيس الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشأن جميع القضايا المتعلقة بتأهيل المهنيين، بما في ذلك:

- برنامج التكوينات المطلوبة؛
- مضمون الامتحانات؛
- قواعد تنظيم الامتحانات، وبالأخص تواريخ افتتاح الامتحانات وكيفية اجتيازها وطرق تقييم المترشحين للتأهيل وشروط النجاح في الامتحانات.

وعقدت اللجنة سنة 2023 اجتماعين ناقشت خلالهما عدة مواضيع:

- تفعيل العملياتي لشهادة « تسيير الاستثمار » الدولية لمعهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار، وهو هيئة الاعتماد التي تم اختيارها لتأهيل مسيري محافظ الأدوات المالية؛
- تحديد كفايات تجديد تأهيل المهنيين الخاضعين لمنظومة التأهيل عن طريق الاختبار والتكوين المستمر.

4.1.1 المجلس العلمي

المهام

يهدف المجلس العلمي، الذي أُحدث بغرض تعزيز مساهمة الهيئة المغربية لسوق الرساميل في تطوير السوق المالية المغربية، إلى المساهمة في التفكير في إشكالات الأسواق والقضايا التنظيمية، وكذا تقديم الدعم للنهوض بالبحث الأكاديمي في مجالات عمل الهيئة.

وتتمثل المهام الرئيسية للمجلس العلمي فيما يلي:

- إطلاع الهيئة على وضعية البحث الأكاديمي في مجالي الأسواق المالية والتنظيم؛
- تعزيز اليقظة الاستراتيجية؛
- إجراء أو تأطير دراسات حول مواضيع مرتبطة بهذه المجالات؛
- الإسهام في المناقشات بشأن قضايا الأسواق والقضايا التنظيمية في إطار الملتقيات والندوات أو المجالات العلمية للهيئة؛
- دعم أية مبادرة للهيئة تهدف إلى تشجيع البحث العلمي في المغرب في مجال أسواق الرساميل.

التركيبة

يشترك في رئاسة المجلس العلمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل كل من:

- السيدة نزهة حيات، رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- السيد سليمان كشاني، عضو مجلس إدارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، نائب رئيس وأستاذ بجامعة كولومبيا (نيويورك)، خبير في الهندسة المالية والبيانات الضخمة ومالية المقاولات والاقتصاد الصناعي.

ويضم المجلس في عضويته أيضا:

- السيدة رجاء أبو العيش، أستاذة بالمدرسة المحمدية للمهندسين، جامعة محمد الخامس - الرباط، خبيرة في الرياضيات التطبيقية وتدبير المخاطر والهندسة المالية والتمويل التشاركي؛
- السيدة نجاة المكاوي دو فريتاس، أستاذة باحثة بجامعة دوفاين باريس للعلوم والآداب وباحثة لدى منتدى البحوث الاقتصادية، وخبيرة في تدبير المخاطر، وسلوكيات التراكم المالي، وسياسة الاستثمار للمستثمرين المؤسساتيين؛
- السيدة هيليت جيمان، أستاذة الرياضيات المالية بجامعة بيربيك (لندن) وجامعة جونز هوبكنز (واشنطن)، تعمل كمتعاونة منذ سنة 2008 في مجموعة المكتب الشريف للفوسفات وعدة شركات نفطية، وخبيرة في مجالات العقود الآجلة والخيارات والمواد الأولية؛
- السيد كريستيان دي بويسيو، أستاذ فخري بجامعة باريس 1 (بانطيون-سوربون)، رئيس سابق لمجلس التحليل الاقتصادي (فرنسا)، وعضو سابق بمجلس إدارة هيئة الأوراق المالية الفرنسية، وخبير في القضايا النقدية، والتنظيم البنكي والمالي والإدماج الأوروبي؛
- السيد كريم العيناوي، خبير اقتصاد، رئيس مركز التفكير «المركز السياسي للجنوب الجديد»، عميد كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية ومستشار الرئيس المدير العام لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات؛
- السيد إسوف سوماري، أستاذ كرسي ومدير مختبر الهندسة المالية بجامعة لافال (كيبك)، وخبير في المالية والهندسة المالية وتدبير المخاطر والمالية الدولي.

وأطلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في شهر مارس من سنة 2023، بدعم من مجلسها العلمي، النسخة الثانية لجائزة البحث العلمي.

الإطار رقم 4. أنشطة المجلس العلمي

تأسست جائزة الهيئة المغربية لسوق الرساميل للبحث العلمي سنة 2021، وهي تُمنح تقديراً للبحث العلمي في المواضيع الاقتصادية والمالية التي تركز على الاقتصاد المغربي وسوق الرساميل، والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للهيئة المغربية لسوق الرساميل، وذلك بغية تعزيز روابط هذه الأخيرة مع الوسط الأكاديمي وكذا تشجيع البحث العلمي.

وتم التوصل بمناسبة النسخة الثانية لجائزة البحث العلمي بما مجموعه 32 طلب ترشيح من قبل طلبة الدكتوراه أو الحاصلين عليها، المنتسبين إلى عشر جامعات مغربية ومدرسة واحدة للتجارة والتسيير، وهي مقسمة إلى اثني عشر أطروحة دكتوراه وعشرين مقالا علميا.

وبعد مرحلة انتقاء الأعمال الأكثر ملاءمة مع المواضيع المذكورة أعلاه، تم تقييم اثني عشر طلبا، بما في ذلك ست أطروحات دكتوراه وستة مقالات علمية، من قبل أعضاء المجلس العلمي، وفقا لكيفيات ومعايير تقييم صارمة. وقام بعد ذلك المترشحون الذين حصلوا على أعلى نقط بتقديم عرض شفوي لعملهم.

وعقب مداولات أعضاء مجلسها العلمي، كافأت الهيئة المغربية لسوق الرساميل أطروحتي دكتوراه ومقالين علميين. وركزت الأطروحة الأولى على التحيزات السلوكية وحالات الخلل في الأسواق المالية، بينما انصبت الأطروحة الثانية على التنبؤ بأسعار الأسهم باستخدام مؤشرات التحليل التقني.

وفيما يتعلق بالمقالات العلمية، فقد تطرق المقال الأول إلى اختيار المحافظ المسؤولة اجتماعيا، بينما تناول المقال الثاني دراسة ببيومترية للكتابات المتعلقة بسياسة توزيع الأرباح.

وتم تنظيم حفل تم خلاله استعراض الأعمال الفائزة أمام أنظار بعض أعضاء المجلس العلمي وشخصيات من الوسط الأكاديمي ومنظومة سوق الرساميل، وكذا تسليم الجوائز للفائزين، تقديرا لمساهماتهم في تطوير البحث العلمي.

2. أبرز أحداث سنة 2023

فبراير

ماي

- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل للعدد الثاني من تقرير « سوق الرساميل في أرقام ».
- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل لفيديو حول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل لتدابيرها ذات الأولوية لسنة 2023.
- تنظيم الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بالشراكة مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ندوة تحسيسية حول محاربة الرشوة في سوق الرساميل وسبل الوقاية منها.
- نشر دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 20/01 المتعلقة بالمرشدين في الاستثمار المالي في الجريدة الرسمية.

يونيو

- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل لتقرير « المؤشرات نصف السنوية لهيئات التوظيف الجماعي العقاري » برسم النصف الثاني من سنة 2022.
- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل للتقرير حول نوعية المستثمرين في البورصة برسم الربع الأول من سنة 2023.
- تنظيم الهيئة المغربية لسوق الرساميل للقاء تواصل بين قضاة النيابة العامة، وبورصة الدار البيضاء، والوديع المركزي ماروكليير.

- مشاركة الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الاجتماع السنوي الثالث لتتبع اتفاقية محاربة الرشوة في القطاع المالي.

مارس

يوليو

- مشاركة الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الاجتماع السابع عشر للجنة التنسيق والإشراف على المخاطر النظامية.
- تنظيم الهيئة المغربية لسوق الرساميل للقاء تواصل بين مجلسها التأديبي ومهنيي سوق الرساميل.
- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل لدليل مسطرة العقوبات أمام المجلس التأديبي.
- توقيع الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة سوق الرساميل الأنغولية على اتفاقية للتعاون والمساعدة المتبادلة.
- إطلاق الهيئة المغربية لسوق الرساميل لدورة تكوينية تقنية حول المشتقات المالية والأدوات المالية الأجلة بتعاون مع لجنة تداول السلع الأجلة الأمريكية.
- عقد الهيئة المغربية لسوق الرساميل لاجتماعين لمجلس إدارتها، خصص أحدهما للمصادقة على التقرير السنوي للهيئة برسم سنة 2022.

- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل للتقرير حول نوعية المستثمرين في البورصة برسم الربع الرابع من سنة 2022.
- تنظيم الهيئة المغربية لسوق الرساميل لمؤتمر مخصص لاستعراض الإطار الذي ينظم نشاط المرشدين في الاستثمار المالي، ونشرها لدليل حول المرشدين في الاستثمار المالي.
- مشاركة الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الدورة الحادية عشرة من أيام الثقافة المالية إلى جانب المؤسسة المغربية للثقافة المالية.
- استقبال السيدة نزهة حيات، رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، لصاحبة الجلالة الملكة ماكسيما، بصفتها المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة.
- إطلاق الهيئة المغربية لسوق الرساميل للنسخة الثانية لجائزة الهيئة المغربية لسوق الرساميل للبحث العلمي.
- عقد الهيئة المغربية لسوق الرساميل للاجتماع الأول لمجلس إدارتها.

أبريل

- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل لعدد جديد من دليل المستثمر بعنوان « فهم العروض العمومية ».

غشت

- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بتعاون مع بنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، للتقرير العاشر حول الاستقرار المالي برسم سنة 2022.
- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل للعدد الثامن من مجلة سوق الرساميل.
- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل للتقرير حول الاستثمار الأجنبي في الأدوات المالية برسم سنة 2022.

شتبر

- مساهمة الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي شهده إقليم الحوز.
- وضع الهيئة المغربية لسوق الرساميل على موقعها الإلكتروني لبوابة مخصصة للتمويل التعاوني.
- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل لتقرير « المؤشرات نصف السنوية لهيئات التوظيف الجماعي العقاري » برسم النصف الأول من سنة 2023.
- عقد الهيئة المغربية لسوق الرساميل للاجتماع الرابع لمجلس إدارتها.

أكتوبر

- مشاركة الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الدورة السابعة من أسبوع المستثمر العالمي للنهوض بالثقافة المالية لدى المدخرين.
- إطلاق الهيئة المغربية لسوق الرساميل لمسابقة القصص المصورة لفائدة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و24 سنة والمقيمين في المغرب.
- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل للتقرير حول نوعية المستثمرين في البورصة برسم الربع الثاني من سنة 2023.
- إطلاق الهيئة المغربية لسوق الرساميل للشهادة الدولية لسيري محافظ الأدوات المالية.

نوبر

- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل لعدد جديد من دليل المستثمر مخصص للجمعيات العامة.
- تنظيم الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بالتعاون مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية واللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، ورشة تكوينية وتوعوية لفائدة المتدخلين في سوق الرساميل حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحالف بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب وبورصة الدار البيضاء، بدعم من الهيئة المغربية لسوق الرساميل، حول خارطة طريق جديدة لتطوير سوق البورصة.

دجنبر

- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل لتقريرها السنوي برسم سنة 2022.
- تنظيم الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بشراكة مع المجلس الوطني للصحافة، لسلسلة دورات تكوينية لصحفيي الصحافة المغربية.
- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل للتقرير حول نوعية المستثمرين في سوق البورصة برسم الربع الثالث من سنة 2023.
- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل لدليل حول الاستثمار المسؤول اجتماعيا في تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.
- مشاركة الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الاجتماع الثامن عشر للجنة التنسيق والإشراف على المخاطر النظامية.
- نشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل للعدد التاسع من مجلة سوق الرساميل.
- عقد الهيئة المغربية لسوق الرساميل للاجتماع الخامس لمجلس إدارتها.

3. التطوير المؤسسي

1.3 مخطط التحول الرقمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل

تماشيا مع المرتكز الرابع من مخططها الاستراتيجي برسم الفترة الممتدة ما بين 2021-2023 الذي يهدف إلى تسريع تحديث الهيئة المغربية لسوق الرساميل وإدراجها في عملية التحول الرقمي، شرعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 في تفعيل مخطط التحول الرقمي الجديد للفترة الممتدة ما بين 2023-2026.

الإطار رقم 5. التقدم المحرز في تفعيل مخطط التحول الرقمي للفترة الممتدة ما بين 2023-2026

تُعد سنة 2023 السنة الأولى التي تم خلالها تفعيل مخطط التحول الرقمي للهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويأتي هذا المخطط، الذي يغطي الفترة الممتدة ما بين 2023-2026، استكمالاً للمخطط الاستراتيجي لنظم المعلومات برسم الفترة الممتدة ما بين 2019-2022، وهو يهدف إلى تحسين نجاعة الهيئة العملياتية والحد من بصمتها البيئية.

إن مخطط التحول الرقمي للفترة الممتدة ما بين 2023-2026 الذي وضعته الهيئة المغربية لسوق الرساميل هو ثمرة عمل معمق شمل تقييم مدى جاهزيتها الرقمية، وكذا إجراء دراسة مقارنة مع الجهات التنظيمية الوطنية والدولية، ومع المتدخلين في السوق ومقاولات السوق، والجمعيات المهنية لسوق الرساميل.

وتشمل خارطة طريق الاستراتيجية الرقمية للهيئة ما يناهز أربعين مشروعاً هيكلية مقسماً على خمسة محاور: (1) تحليل المعطيات، (2) رقمنة العمليات وإزالة الطابع المادي عنها، (3) التعاون الرقمي وتجربة المستخدم، (4) هندسة نظم المعلومات و(5) أمن نظم المعلومات والتحصين السيبراني.

وقد مكنت هذه السنة الأولى من إحراز تقدم في تفعيل العديد من الأوراش الهيكلية، ويتعلق الأمر ب:

تحليل البيانات:

- تفعيل العمل بذكاء الأعمال وتحليل المعطيات (BI) (التحليل الذكي للأعمال) على نطاق أولي يغطي مراقبة سوق البورصة وإحصاءات الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- إعداد خارطة طريق لحوكمة المعطيات وتدبيرها.

رقمنة العمليات:

- رقمنة تدبير عمليات التفتيش؛
- تفعيل حل رقمي للتدبير الإلكتروني للوثائق مع محرك سير عمل متكامل؛
- إنجاز دراسة مقارنة للحلول الرقمية للإشراف على سوق الرساميل.

التعاون الرقمي وتجربة المستخدم:

- إنشاء نظام معلوماتي للموارد البشرية؛
- إنشاء بوابة إلكترونية مخصصة لنظام التدبير وكذا لتدبير قاعدة بيانات الهيئة المغربية لسوق الرساميل (العمليات والإجراءات).

هندسة نظم المعلومات:

- إنشاء قناة إلكترونية لتبادل المعطيات بين الحلين الرقميين: نظام التبادل والإشراف لهيئة السوق (SESAM) وتطبيق تدبير المخاطر والامتثال (GRC).

أمن نظم المعلومات والتحصين السيبراني:

- تفعيل حلول رقمية لمراقبة نظم المعلومات وحمايتها؛
- تنفيذ نظام تدبير أمن المعلومات وفقاً لمعيار أيزو 27001؛
- إيواء الموقع السيادي الإلكتروني الاحتياطي للهيئة والاستعانة بمقدم خدمات خارجي لتسييره.

2.3 حوكمة المعطيات وتدبيرها

مشروع خارطة طريق حوكمة المعطيات وتدبيرها

سعيًا منها لحوكمة المعطيات، شرعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 في تطوير خارطة طريق حوكمة المعطيات وتدبيرها للفترة الممتدة ما بين 2024-2028 في توافق تام مع رؤيتها الاستراتيجية ومخططها للتحويل الرقمي. وتتناول خارطة الطريق هذه، التي تستند إلى المعايير والقواعد الدولية لتدبير المعطيات وحوكمتها، جميع جوانب المعطيات المحكّمة، مثل الأمن والامتثال والجودة، من خلال دمج الأنظمة والأدوات الأكثر ملاءمة.

فمن خلال هذا المقاربة القائمة على المعطيات، تؤكد الهيئة المغربية لسوق الرساميل من جديد التزامها بالتميز من خلال اعتمادها خارطة طريق تتضمن المكاسب الحالية، وتتطلع بحزم إلى المستقبل من خلال انتهاج التوجهات الجديدة وأفضل الممارسات في هذا المجال.

ذكاء الأعمال وتحليل المعطيات (BI)

يرمي هذا المشروع الذي أُطلق سنة 2022 إلى توفير حل رقمي متطور للتحليل الذكي للأعمال من أجل معالجة معطيات السوق. ومكنت الأشغال التي تمت سنة 2023 من تحقيق إنجازات رئيسية في مجالين استراتيجيين وهما مراقبة الأسواق والإحصاءات.

وأصبح الآن جمع معطيات سوق البورصة وتصريحات المتدخلين يتم في الوقت الفعلي تقريبا وهي تخضع لعملية معالجة تلقائية تغطي كلا من مراقبة المعطيات وتحويلها وتحميلها ومطابقتها قبل إصدار التقارير والمؤشرات.

ومازال توسيع نطاق منصة ذكاء الأعمال جاريا لتزويد جميع المستخدمين بأدوات تحليلية متقدمة من أجل تحسين عملية اتخاذ القرارات.

مشروع توحيد مصطلحات القطاع المالي

يروم هذا المشروع، الذي يتم تنفيذه بتعاون مع بنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، إلى تزويد السوق المالية بمراجع نحوي موحد. واکتملت دراسة الجدوى سنة 2023 بوضع خارطة طريق سيكون لتفعيلها في المستقبل تأثير إيجابي كبير على المنظومة المالية الوطنية.

3.3 التحسين الوظيفي لنظام التبادل والإشراف لهيئة السوق (SESAM)

تمثل منصة نظام التبادل والإشراف لهيئة السوق حلا رقميا للتبادل والإشراف على سوق الرساميل يسمح للمتدخلين ومقاولات السوق بالتواصل مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل بطريقة منظمة وأتوماتيكية في إطار طلبات التراخيص أو فيما يخص إعداد ورفع التقارير.

وخضعت منصة نظام التبادل والإشراف لهيئة السوق لتحسينات وظيفية سنة 2023. وهمت هذه التطورات، على وجه الخصوص، مراجعة عمليات معالجة إعداد ورفع التقارير التنظيمية من أجل تنظيم وأتمتة تحليل اتساق المعطيات الواردة، وبالتالي تعزيز مراقبة المعلومات وتتبعها.

4.3 رقمنة تدبير عمليات التفتيش

في إطار التزامها بالتميز العملياتي والتحسين المستمر لنظام معلوماتها، واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل جهودها الرامية إلى رقمنة منظومة مراقبة السوق. وتتمثل الأهداف المنشودة في تحسين تدبير عمليات التفتيش، وتبسيط عملية تبادل المعلومات مع مختلف المتدخلين في السوق وتتبعها.

ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على مشروع رقمنة تدبير عمليات التفتيش، ومن المقرر تنفيذه خلال الربع الثاني من سنة 2024.

5.3 التحسين الوظيفي للبوابة المؤسسية للهيئة

واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2023 إثراء بوابتها المؤسسية التي تم وضعها لفائدة منظومة سوق الرساميل والعموم، وذلك من خلال إحداث قسمين جديدين مكرسين لنشاطي الإرشاد في الاستثمار المالي والتمويل التعاوني.

ويقدم القسم الخاص بالمرشدين في الاستثمار المالي المكونات الرئيسية للمنظومة المتعلقة بالإرشاد في الاستثمار المالي ويعرض قائمة المرشدين في الاستثمار المالي المسجلين لدى الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ويُعتبر القسم المخصص للتمويل التعاوني أداة إعلامية لفائدة الفاعلين المستقبليين في مجال التمويل التعاوني، حيث يقدم مجموعة من الوثائق والمعلومات حول سير طريقة التمويل الجديدة هذه وكذا عملية اعتماد شركات التمويل التعاوني التي تتجز عمليات من فئة الاستثمار.

كما يقدم هذا القسم قناة تبادل يمكن من خلالها لأي شخص مهتم بالتمويل التعاوني أن يتواصل مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل لطلب الحصول على أية معلومات حول المنظومة.

6.3 رقمنة تدبير اعتماد شركات التمويل التعاوني

موازة مع أشغال وضع اللمسات الأخيرة على المنظومة التنظيمية اللازمة للبدء الفعلي لنشاط التمويل التعاوني، أطلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 مشروعاً لرقمنة تدبير اعتماد شركات التمويل التعاوني التي تتجز عمليات من فئة «الاستثمار».

ويتماشى هذا المشروع أيضاً مع أهداف تحديث الممارسات الإدارية والتنظيمية، ويمكن، على سبيل المثال لا الحصر، من زيادة الكفاءة عند معالجة طلبات الاعتماد ومن تحسين تتبع المبادلات مع شركات التمويل التعاوني خلال مختلف مراحل عملية الاعتماد.

7.3 تنفيذ نظام معلومات مندمج لتدبير الموارد البشرية

عبّرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل عن طموحها في تعزيز سياستها العامة لتدبير رأس المال البشري من خلال تنفيذ نظام معلومات مندمج جديد لتدبير الموارد البشرية.

وس يوفر الحل الرقمي الذي يجري تفعيله حالياً للهيئة بيئة حديثة ورقمية ومندمجة ونموذجية وقابلة للتطوير، ومكيفة مع الخصائص التنظيمية والرقابية والعملياتية، مما سيمكنها من تغطية جميع الحاجيات المرتبطة بتدبير الموارد البشرية (التوظيف، والتدبير الإداري، والأداء، والمسيرة المهنية، والتكوين، وما إلى ذلك). كما سيسمح هذا الحل الرقمي بآتمة عمليات الموارد البشرية وتحسينها، وبزيادة كفاءة المبادلات بين مديرية الموارد وباقي المصالح الداخلية والخارجية.

8.3 تعزيز التحصين السيبراني والأمن السيبراني

رفعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2023 مستوى تحصينها السيبراني وواصلت تفعيل مخططات عملها المتعلقة بالأمن السيبراني، بما يتماشى مع توجهاتها الاستراتيجية، ولا سيما من خلال:

1. عقد اجتماعات منتظمة للجنة أمن نظم المعلومات لضمان حوكمة أفضل لتحصينها السيبراني؛
2. تنظيم الحملة الرابعة للتوعية بالأمن السيبراني والتحصين السيبراني لفائدة مستخدمي الهيئة المغربية لسوق الرساميل (نسخة 2023)؛
3. استكمال مهمة التدقيق في أمن نظم معلوماتها لسنة 2023؛
4. تعزيز منظومتها المتعلقة بالأمن السيبراني من أجل تأمين البنية التحتية المعلوماتية، وذلك من خلال وضع العديد من الحلول الرقمية للحد من المخاطر السيبرانية التي تتعرض لها؛
5. إطلاق مشروع تنفيذ نظامها الخاص بتدبير أمن المعلومات وفقاً للمعيار آيزو 27001؛
6. مراجعة تصنيف الأصول المعلوماتية الخاصة بالهيئة.

كما تميزت سنة 2023 بالإطلاق الفعلي للورش المتعلق بإيواء موقع الهيئة المغربية لسوق الرساميل الإلكتروني السيادي الاحتياطي والاستعانة بمقدم خدمات خارجي لتدبيره وفقاً لخارطة طريقها المتعلقة بتحسين استمرارية أنشطتها.

9.3 تنفيذ نظام تدبير محاربة الرشوة

رغبة منها في الاستفادة من إنجازاتها فيما يخص الأخلاقيات المهنية والأخلاقيات والمراقبة، ومن أجل تعزيز منظومتها الداخلية في هذا الشأن، اعتمدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مقاربة مهيكلة لمحاربة الرشوة وفقاً للمعيار الدولي آيزو 37001.

وفي سنة 2023، انتهت الهيئة من تصميم نظامها لتدبير مكافحة الرشوة ووضع وتنفيذه وتقييمه وفقاً للمعيار المذكور أعلاه. ويساعد هذا النظام أساساً على احتواء مخاطر الرشوة التي يمكن أن تعوق أداء مهامها بفعالية ونجاعة، وكذا على مواصلة تحسين التدابير الداخلية لمحاربة الرشوة.

ومن المقرر إجراء تدقيق أولي لإصدار شهادة هذا النظام وفقاً للمعيار آيزو 37001 (نسخة 2016) في مارس 2024.

10.3 أشغال لجنة المخاطر والمراقبة الداخلية

- تتولى لجنة المخاطر والمراقبة الداخلية مسؤولية تحديد سياسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل الخاصة بتدبير المخاطر والحرص على تنفيذها. وعقدت اللجنة خلال سنة 2023 اجتماعين ركزا خصوصا على ما يلي:
- دراسة نتائج تحديث خرائطية المخاطر الداخلية؛
 - تتبع تنفيذ الإجراءات التي قررتها لجنة المخاطر والمراقبة الداخلية وكذا الأوراش التي تنجزها الهيئة المغربية لسوق الرساميل في إطار خارطة طريق الاستقرار المالي؛
 - المصادقة على التقارير نصف السنوية بشأن تقييم المخاطر النظامية وعلى تقرير الاستقرار المالي لسنة 2022.

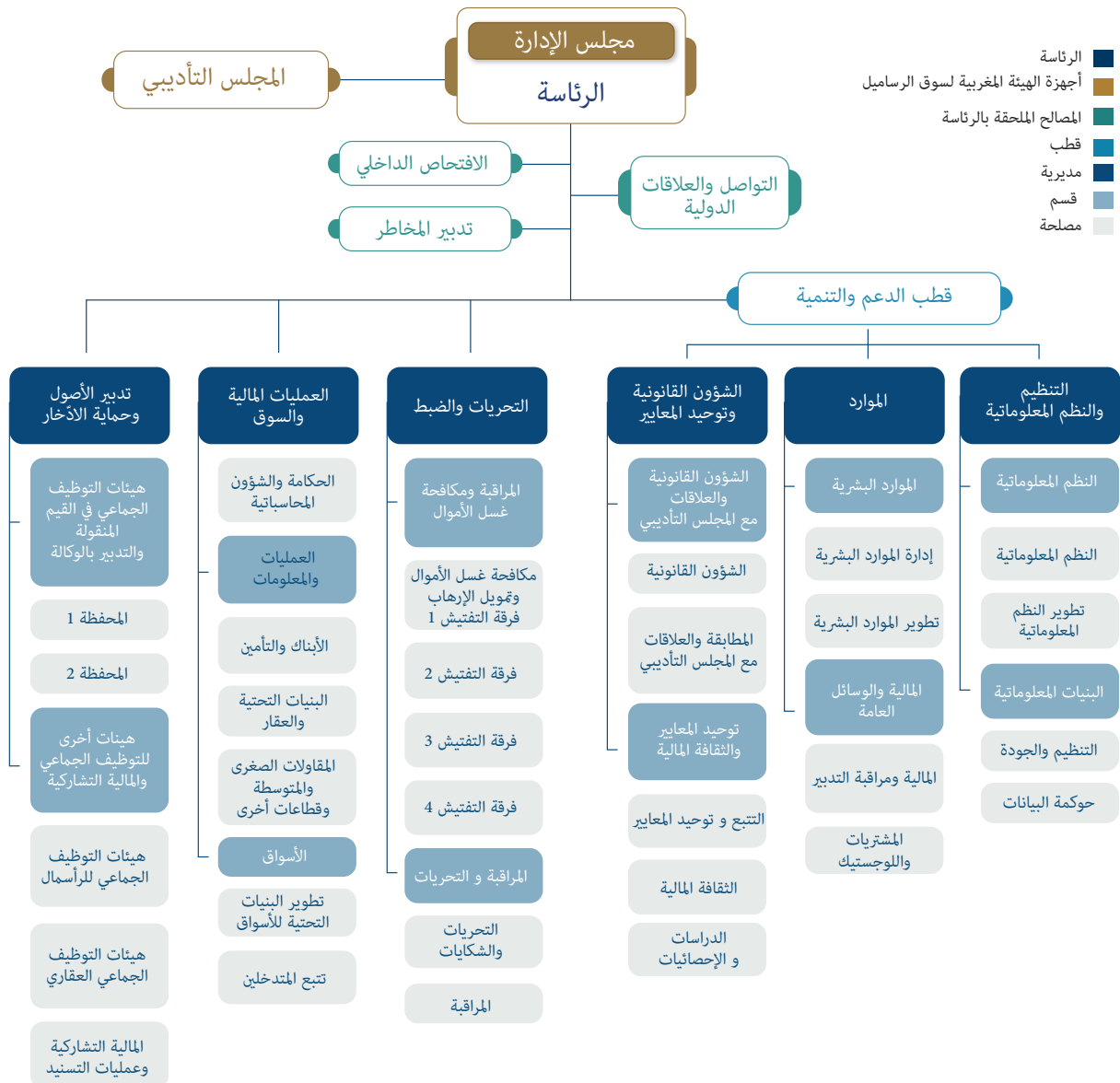
11.3 تدبير المخاطر المتعلقة بالعمليات الداخلية

تم خلال سنة 2023 تحديث خرائطية المخاطر الداخلية من خلال إجراءات تدبير المخاطر التي أجريت مع مختلف مديريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل. وبعد هذا التحديث، تم احتواء مخاطر المؤسسة بفضل تعزيز منظومات احتواء المخاطر، وذلك عقب استكمال العديد من أوراش معالجة المخاطر ذات الأولوية. وهمت هذه الأوراش أمن نظم المعلومات، ومخطط استمرارية الأنشطة، وإحداث مساطر من أجل إضفاء الطابع الرسمي على عدة عمليات المراقبة.

4. الهيكل التنظيمي والموارد البشرية

بلغ عدد مستخدمي الهيئة المغربية لسوق الرساميل في متم سنة 2023 ما مجموعه 182 مستخدما، 49 في المائة منهم من النساء. وبلغ متوسط أعمار المستخدمين 37 سنة، بمتوسط أقدمية يقدر بسبع سنوات. ووظفت الهيئة 21 مستخدما جديدا سنة 2023، مما عزز خبرات وكفاءات فرق عملها في العديد من المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالإشراف على الأسواق والمسائل التنظيمية والعمليات المالية والعلاقات الدولية وأنشطة الدعم.

1.4 الهيكل التنظيمي



2.4 عدد المستخدمين

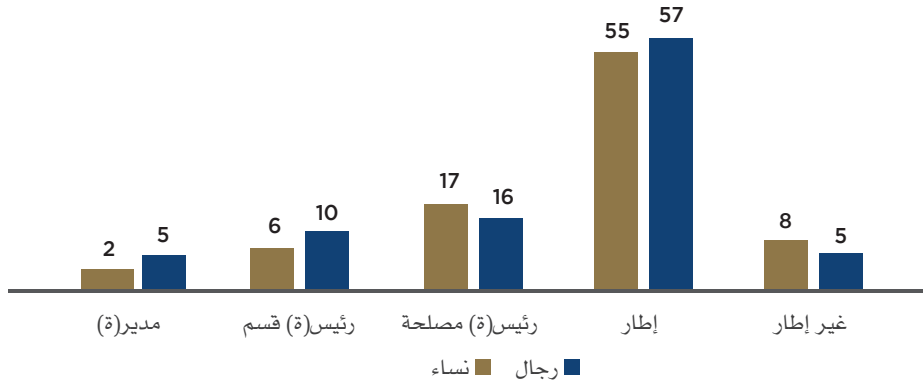
الجدول رقم 1: تطور عدد المستخدمين ما بين 2019 و 2023

2023	2022	2021	2020	2019
182	174	164	151	131

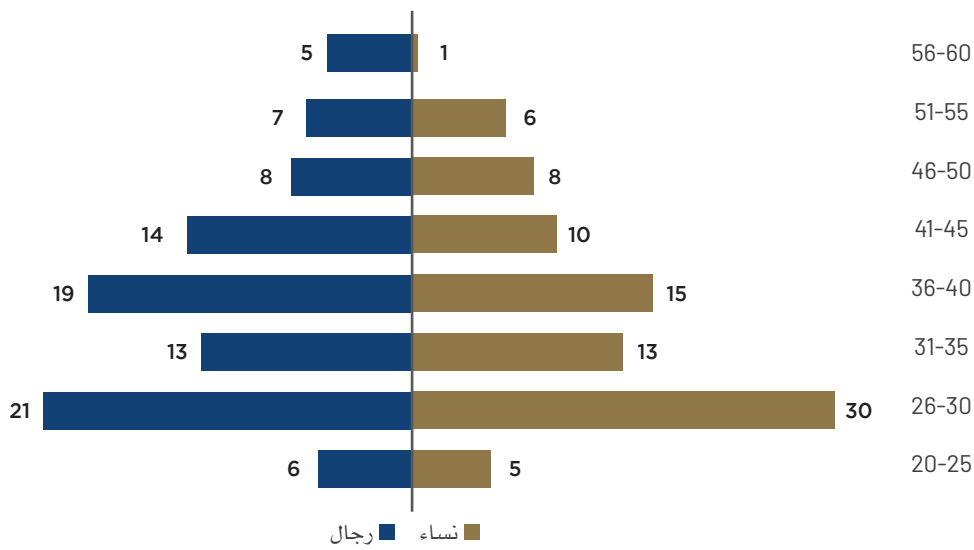
الجدول رقم 2: التوزيع العام لعدد المستخدمين في 31 دجنبر 2023

النسبة المئوية	عدد المستخدمين	
51%	93	رجال
49%	89	نساء
100%	182	المجموع

الرسم البياني رقم 1: توزيع الوظائف حسب الجنس



الرسم البياني رقم 2: هرم الأعمار



3.4 حصيلة مخطط التكوين

واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 استثمارها في تنمية كفاءات مستخدميها في الجانبين التقني والإداري، حيث استفاد 96 في المائة من المستخدمين من تكوين واحد على الأقل. وتم تقديم ما مجموعه 103 دورات تكوينية، شارك فيها أزيد من 850 مشاركا بمتوسط أربعة أيام تكوينية لكل مشارك.

كما شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في برامج تكوينية وبرامج لتبادل الخبرات مع نظرائها الأجانب والهيئات الدولية، حيث تم تنظيم 21 دورة تكوينية بالشراكة مع المنظمات الدولية عرفت مشاركة 70 مشاركا. وقد مكنت هذه الدورات مستخدمي الهيئة المغربية لسوق الرساميل من تقاسم معارفهم واكتساب كفاءات جديدة في مواضيع رئيسية مثل تدبير المخاطر العملية، وتنظيم الأسواق المالية، ومحاربة الجرائم الإلكترونية، ومحاربة غسل الأموال والتمويل التشاركي والتمويل المستدام.

وموازة مع المبادرات التي تمت خارج مقر الهيئة المغربية لسوق الرساميل، عززت هذه الأخيرة التزامها فيما يخص التكوين الداخلي من خلال جامعة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، التي استضافت سبع دورات تكوينية لفائدة مستخدميها سنة 2023. وتشكل هذه الدورات التكوينية فضاء رئيسيا لتقاسم أفضل الممارسات والخبرات والمعارف داخل الهيئة، وبالتالي تساعد على ظهور معارف جماعية وخلق تآزر مؤسساتي.

4.4 المساهمة في تكوين الخريجين الشباب وقابلية تشغيلهم

استقبلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 ما مجموعه 51 متديرا ومتديرة، مقارنة بـ 34 متديرا ومتديرة سنة 2022. وتعكس هذه الزيادة في عدد المتدربين والمتدربات رغبة الهيئة في المساهمة في تنمية كفاءات الشباب وتسهيل إدماجهم المهني.

وقد تمكن المتدربون الذين ينتسبون لكبرى الجامعات والمدارس المغربية والأجنبية، تحت إشراف ومرافقة مهنيين ذوي خبرة، من الاستفادة من تجربة غنية داخل مختلف مصالح الهيئة المغربية لسوق الرساميل. وركزت فترة تدريبهم على تطبيق معارفهم وتعميقها، وكذا على أشغال البحث والتحليل والدعم المتعلقة بأنشطة الهيئة.

وموازة مع ذلك، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بفعالية في العديد من منتديات التوظيف التي نظمت في المغرب خلال سنة 2023، والتي شكلت فرصة للقاء مواهب ينتسبون لمدارس وجامعات مرموقة، ومناقشة فرص العمل داخل الهيئة المغربية لسوق الرساميل معهم، وكذا لترويج قيم ومهام الهيئة المغربية لسوق الرساميل لدى الجيل الجديد من المهنيين.

الإطار رقم 6. الهيئة المغربية لسوق الرساميل: هيئة مسؤولة وملتزمة

تلتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتطوير وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتمويل المستدام والممارسات المسؤولة اجتماعيا، نظرا لأن هذه المحاور الأساسية تشكل جزءا من رؤية استراتيجية وتُفضي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة ومبادرات مبتكرة.

الالتزام بتعزيز التنمية المستدامة

يُعتبر التمويل المستدام أولوية استراتيجية بالنسبة للهيئة المغربية لسوق الرساميل، إذ تعمل هذه الأخيرة على تطوير الممارسات التي تشجع المصدرين على أخذ قضايا الاستدامة بعين الاعتبار، وتسهم في وضع إطار يفضي إلى تعبئة رؤوس الأموال وتوجيهها نحو أنشطة أكثر استدامة. كما تدعم الهيئة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التمويل المستدام من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والمبادرات على الصعيدين الوطني والدولي، ويتعلق الأمر ب:

- المشاركة في أشغال العديد من الهيئات الدولية كفرقة العمل المعنية بالتمويل المستدام التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ومبادرة البورصات المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وشبكة التمويل والاستدامة المصرفية، وتحالف غلاسكو المالي من أجل صافي انبعاثات صفري؛
- إطلاق مبادرة تعهد مراكش، التي تضم بورصات وهيئات تنظيمية أفريقية تمثل 35 دولة أفريقية، بهدف العمل بشكل جماعي وفردى لإقامة شراكة أفريقية ترمي إلى تعزيز أسواق الرساميل الخضراء في أفريقيا؛
- إطلاق دلائل تعليمية وإرشادية (الاستثمار المسؤول اجتماعيا في تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، والسندات الجنسانية، والسندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة، والمسؤولية الاجتماعية للمقاولات وإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكامة)؛
- إحداث أداة لتقييم جودة التقارير البيئية والاجتماعية والحوكامة التي ينشرها المصدرون؛
- إجراءات بناء القدرات لفائدة فرق عمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل ومنظومة سوق الرساميل؛
- المشاركة في تعزيز التمويل المستدام لدى هيئات تنظيمية أخرى من أجل زيادة التعبئة الدولية: اتفاقات ثنائية تشمل محورا حول التنمية المستدامة، وإدارة منصة تعهد مراكش، والإصدار المشترك مع مركز تورونتو (Toronto Centre) لكتاب أبيض حول إحداث أسواق رساميل خضراء في أفريقيا؛
- مرافقة الإصدارات الأولى للسندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل: مُشغَل مسؤُول اجتماعيا

- تطبق الهيئة المغربية لسوق الرساميل، فيما يتعلق بتوظيف المستخدمين، مقارنة مستدامة تتمحور حول المحاور الرئيسية التالية:
- تنمية الكفاءات ومرافقة المستخدمين في مساهمهم المهني من خلال لجنة تدبير المسار المهني؛
 - الاهتمام بالمساواة المهنية وبالجدارة من خلال تفعيل أنظمة تدبير حديثة الموجهة نحو تحقيق « الأهداف »؛
 - تشجيع الإجراءات التي تعزز التماسك الاجتماعي (بناء الفرق، وممارسة الرياضات أو الأنشطة الترفيهية، والدورات التكوينية حول التنمية الشخصية)؛
 - ضمان التكافؤ بين الجنسين (51% / 49% بتاريخ 31 دجنبر 2023).

الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة

تتبع الهيئة المغربية لسوق الرساميل، فيما يخص الحوكمة، مقارنة جماعية وتستند إلى عدة لجان داخلية تتولى معالجة قضايا معينة، بما في ذلك:

- لجنة الإدارة؛
- لجنة تتبع عمليات المراقبة؛
- لجنة التراخيص والمنتجات والمتدخلين والعمليات؛
- لجنة المخاطر والمراقبة الداخلية؛
- لجنة الموارد البشرية والتنظيم؛
- لجنة التعاليم والتقنين.

5. الوضعية المحاسبية والمالية

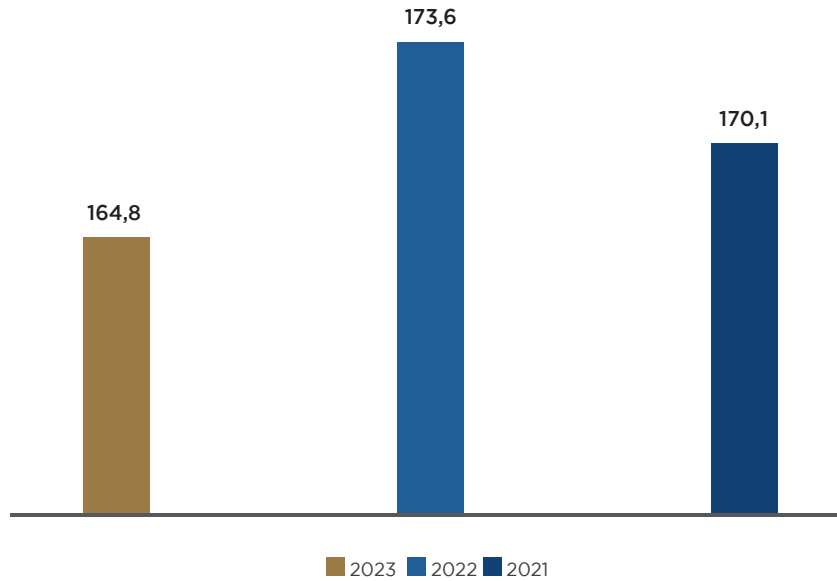
يتم إعداد حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل وفقا لمقتضيات المدونة العامة للتمهيط المحاسباتي باستخدام النظام العادي، ويتم الإشهاد بصحتها من قبل مدققين خارجيين مستقلين يقوم مجلس إدارة الهيئة بتعيينهم بناء على اقتراح من لجنة التدقيق.

1.5 عائدات الاستغلال

انخفضت عائدات الاستغلال بنسبة 5 في المائة سنة 2023 لتصل إلى 164,8 مليون درهم مقارنة بـ 173,6 مليون درهم سنة 2022.

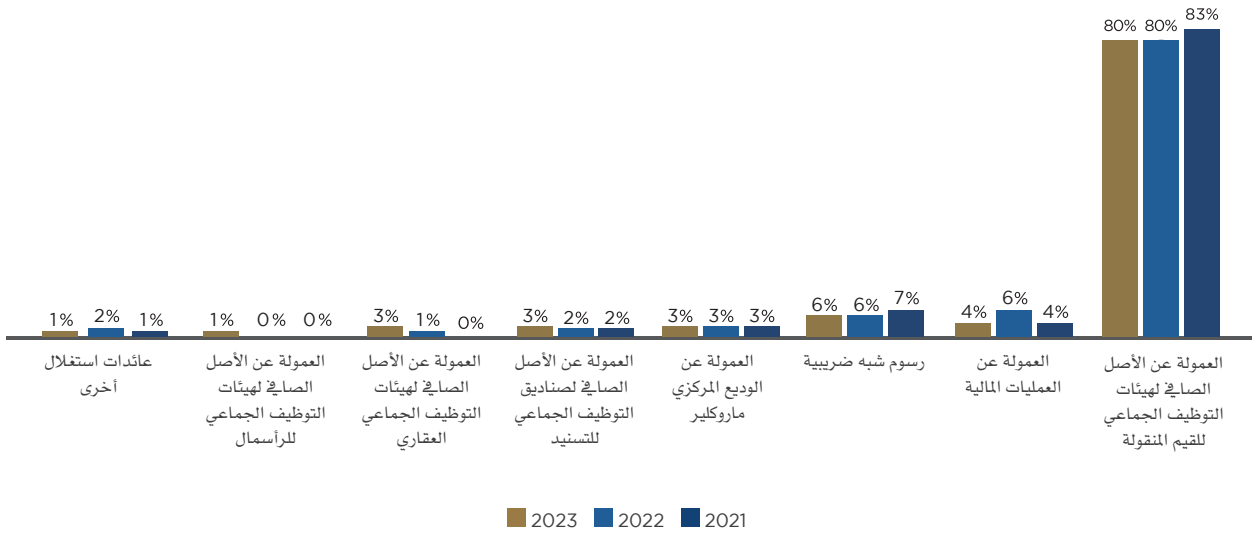
ويعزى هذا التباين أساسا إلى انخفاض العمولة عن الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (-8 مليون درهم)، والعمولة عن العمليات المالية (-3,7 مليون درهم) والعمولات المتعلقة بدراسة ملفات الترخيص الممنوح إلى هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وصناديق التوظيف الجماعي للتسديد وهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال (845 000 - درهم). وفي المقابل، شهدت سنة 2023 زيادة في العمولة عن الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي العقاري بنسبة 208 في المائة (3,6+ مليون درهم).

الرسم البياني رقم 3: تطور عائدات الاستغلال (بملايين الدراهم)



استقرت حصة العمولة عن الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، والتي تُعد المصدر الرئيسي لعائدات الهيئة، في 80 في المائة، في حين انخفضت حصة العمولة عن العمليات المالية بواقع نقطتين مقارنة بالسنة المالية السابقة. وارتفعت في المقابل العمولة عن الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي العقاري بواقع نقطتين.

الرسم البياني رقم 4: تركيبة عائدات الاستغلال



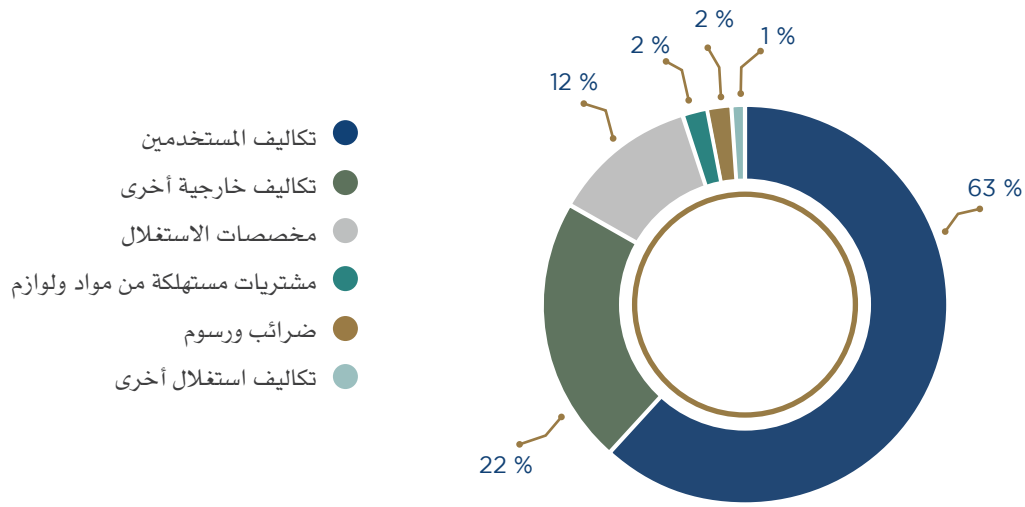
2.5 العائدات المالية

تتأتى العائدات المالية من توظيف فائض خزينة الهيئة في الودائع لأجل لدى الخزينة العامة للمملكة. وبلغت هذه العائدات سنة 2023 ما مجموعه 4,2 مليون درهم مقابل 3 ملايين درهم التي سجلت سنة 2022. ويرجع هذا التباين أساسا إلى الزيادة في أسعار الفائدة على الودائع سنة 2023.

3.5 تكاليف الاستغلال

بلغت تكاليف الاستغلال برسم السنة المالية 2023 ما مجموعه 160,2 مليون درهم مقابل 158,4 مليون درهم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 1 في المائة. ويُعزى هذا التباين أساسا إلى الزيادة في مخصصات الاستغلال (+18%) وتكاليف المستخدمين (+12%). وفي المقابل، انخفضت التكاليف الخارجية الأخرى بنسبة 25 في المائة لتستقر في 34,5 مليون درهم. وتتكون تكاليف الاستغلال بشكل رئيسي من تكاليف المستخدمين (63%)، والتكاليف الخارجية الأخرى (22%) ومخصصات الاستغلال (12%).

الرسم البياني رقم 5: تركيبة تكاليف الاستغلال



4.5 النتيجة الصافية ورؤوس الأموال الذاتية

بالنسبة للسنة المالية 2023، أظهرت حسابات الهيئة نتيجة استغلال ونتيجة صافية إيجابية بلغت 4,6 مليون درهم و 4,2 مليون درهم على التوالي.

وخصصت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 مجموع النتيجة الصافية للسنة المالية السابقة التي بلغت 12,7 مليون درهم للميزانية العامة للدولة. وبلغت رؤوس الأموال الذاتية ومثيلاتها 239,3 مليون درهم.

الإطار رقم 7. حصيلة المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل برسم الفترة الممتدة ما بين 2021-2023

انتهى العمل بالمخطط الاستراتيجي الثاني للهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023، وهو المخطط الذي وجهته رؤية استراتيجية تتمثل في تعبئة الموارد المالية اللازمة عبر سوق الرساميل من أجل تمويل الانتعاش الاقتصادي. وتستند هذه الرؤية إلى أربع مرتكزات استراتيجية، وهي:

1. تيسير الولوج إلى التمويل عبر سوق الرساميل؛
2. تبني إطار تنظيمي يتلاءم مع ضروريات الابتكار؛
3. تعزيز فعالية المنظومة الجديدة للرقابة من أجل حماية الادخار؛
4. تسريع وتيرة تحديث الهيئة وإدراجها في عملية التحول الرقمي.

وقد تم تنزيل كل من هذه المرتكزات إلى روافع ثم إلى مشاريع أو إجراءات. وتتألف محفظة مشاريع المخطط الاستراتيجي للهيئة من 110 إجراءات تم تتبعها من خلال أداة رقمية تمكن من الوقوف المستمر على التقدم المحرز في المشاريع.

تيسير ولوج المقاولات إلى التمويل

وضعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل على مدى السنوات الثلاث الماضية عدة تدابير لتمكين المقاولات من الاستفادة من التمويل عبر سوق الرساميل. وشملت هذه التدابير على وجه الخصوص إطلاق عرض المقاولات الصغرى والمتوسطة بشراكة مع بورصة الدار البيضاء، والوديع المركزي ماروكليبر، والجمعية المهنية لشركات البورصة، فضلا عن فتح سوق الدين الخاص أمام فاعلين جدد، لا سيما الجماعات الترابية.

تعزيز الإطار التنظيمي للتمويل البديل

ساهمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، على المستوى التنظيمي، في وضع إطار تشريعي وتنظيمي حديث ومرن وقابل للتطور يتعلق ب (1) طرق التمويل الجديدة (اعتماد قرارات تتعلق بشهادات صكوك الاستثمار والتمويل وكذا القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للأسما الذي يهدف أساسا إلى زيادة جاذبية الإطار القانوني والتنظيمي لرأس المال الاستثماري المغربي) و (2) وبنشاط المرشدين في الاستثمار المالي.

مرافقة الفاعلين في السوق والعموم

فيما يتعلق بمرافقة كل من الفاعلين في السوق والعموم، كثفت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مبادراتها المرتبطة بالثقافة المالية ووسعت نطاق برنامجها الخاص بتأهيل المهنيين. فاليوم، تغطي منظومة التأهيل أربع وظائف، حيث تم تأهيل ما مجموعه 300 شخص منذ بدء العمل بهذه المنظومة سنة 2019، أهل 82 شخصا منهم ما بين سنة 2021 وسنة 2023. أما فيما يخص إجراءات الثقافة المالية، فقد أصدرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل ستة دلائل تعليمية، وكتيب للألعاب، ومحتويات رقمية حول سوق الرساميل المغربية، وبث حملتين إذاعيتين حول الثقافة المالية على تسع محطات إذاعية.

تعزيز الادخار من أجل تمويل مستدام ومبتكر

التزمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتعزيز إطار تنظيمي يتلاءم مع الابتكار من خلال تشجيع تطوير منتجات مبتكرة ومستدامة. وبالتالي، دعمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل تطوير التكنولوجيا المالية، لا سيما من خلال إطلاق بوابة التكنولوجيا المالية التي تم فيها معالجة أكثر من 80 طلب، وتفعيل التمويل التعاوني عبر إطلاق البوابة المخصصة له على الموقع الإلكتروني للهيئة. وواصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل كذلك التزامها بتعزيز التمويل المستدام، لا سيما من خلال المساهمة في إدراج بعض قواعد الاستدامة على مستوى قانون شركات المساهمة، ونشر دليل حول السندات الجنسانية وتطوير أداة للتقييم المنهجي والمنسجم للتقارير البيئية والاجتماعية والحكامة بمساعدة مؤسسة التمويل الدولية. وموازية مع ذلك، تابعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بنشاط التطورات الدولية من خلال تكثيف مشاركتها في مختلف أشغال فرق العمل والهيئات الدولية. وتجسد هذا الالتزام القوي في إعادة انتخاب السيدة رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل لولاية ثانية على التوالي على رأس اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، والتي تتأخر فيها فرقة العمل المعنية بالتمويل المستدام، وكذا في التنظيم الناجح في المغرب للاجتماع السنوي الـ 47 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

تعزيز حماية الادخار

فيما يتعلق بالمرتكز الثالث، عززت الهيئة المغربية لسوق الرساميل حماية الادخار من خلال تعزيز مقاربتها الجديدة للإشراف، حيث كثفت عمليات المراقبة بمضاعفتها لعدد المهام بين 2019-2020 (18 مهمة) و2021-2022 (35 مهمة) بغية إنجاز 50 مهمة خلال الفترة الممتدة ما بين 2023-2024، وكذلك بالزيادة في عدد المتدخلين الذين تمت مراقبتهم بنسبة 81 في المائة بين سنتي 2021 (42 متدخلا) و2022 (76 متدخلا)، مما سمح بتحقيق نسبة تغطية بلغت 96 في المائة. كما وسعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل نطاق تغطية عمليات المراقبة لتشمل شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للأسما، وعززت إجراءاتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما ساهم في خروج المغرب من اللائحة الرمادية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

مواصلة التحول الرقمي

من أجل تحسين سيرها وتعزيز سرعة استجابتها ومرونتها، شرعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في تحديث عملياتها ورقمنتها. وبالتالي، سرّعت الهيئة تنفيذ خارطة طريقها للتحول الرقمي وأزالّت الطابع المادي عن العديد من العمليات الداخلية من أجل تحسين النجاعة العملية، مع إيلاء اهتمام خاص بالأمن السيبراني. وموازية مع ذلك، عملت الهيئة على تحسين سيرها وتطوير كفاءات مستخدميها من خلال عدة أوراش مهيكلة، مثل وضع منظومة للتكوين المستمر ومنظومة لتدبير المسارات المهنية.



الفصل الثاني.
المهنة المغربية
لسوق الرساميل
ومحيطها في أرقام

الإطار رقم 8. مؤشرات سوق الرساميل

2023	
سوق البورصة	
77	عدد الشركات المدرجة
626,1	رسملة البورصة (بمليارات الدراهم)
43,8	نسبة رسملة البورصة/ الناتج الداخلي الخام * (%)
26,9	حصة الرسملة المملوكة من طرف الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج (%)
12,8	التباين السنوي لمؤشر مازي (%)
65,0	الحجم الإجمالي (بمليارات الدراهم)
316 799	عدد المعاملات بالسوق المركزية وبسوق الكتل
767 193	عدد الأوامر (السوق المركزية للأسهم)
8,9	نسبة سيولة سوق البورصة (%)
إقراض السندات	
315,2	حجم عمليات إقراض السندات (بمليارات الدراهم)
العمليات المالية المرخصة	
600 1	الإدراج في البورصة (العدد المبلغ المؤشر بملايين الدراهم)
2,7 3	عروض عمومية للشراء (العدد المبلغ المؤشر بمليارات الدراهم)
55,5 1	الزيادة في رأس المال (العدد المبلغ المؤشر بملايين الدراهم)
15,9 20	إصدارات سندات القرض (العدد المبلغ المؤشر بمليارات الدراهم)
70,8 26	إصدارات سندات الديون القابلة للتداول (عدد البرامج المبالغ الصادرة بمليارات الدراهم)
3,6 4	برامج إعادة الشراء (عدد البرامج المعالجة المبلغ المرخص بمليارات الدراهم)
التدبير الجماعي	
559,8	الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (بمليارات الدراهم)
2,5	الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال (بمليارات الدراهم)
17,8	جاري صناديق التوظيف الجماعي للتسديد تحت التسيير (بمليارات الدراهم)
85,5	الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي العقاري (بمليارات الدراهم)
46,5	نسبة الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي/ الناتج الداخلي الخام * (%)
577	عدد هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
13	عدد هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال
26 19	عدد صناديق التوظيف الجماعي للتسديد (الصناديق الأقسام)
49 58	عدد هيئات التوظيف الجماعي العقاري (المعتمدة المؤسسة بشكل قانوني)
المتدخلون	
16	شركات البورصة
24	ماسكو حسابات السندات
46	شركات التسيير
11	المرشدون في الاستثمار المالي
المستثمرون	
193 942	عدد حسابات السندات
180 486	- المقيمون
13 456	- غير المقيمين
23 186	عدد حاملي حصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة أو أسهمها
21 760	- المقيمون
1 426	- غير المقيمين

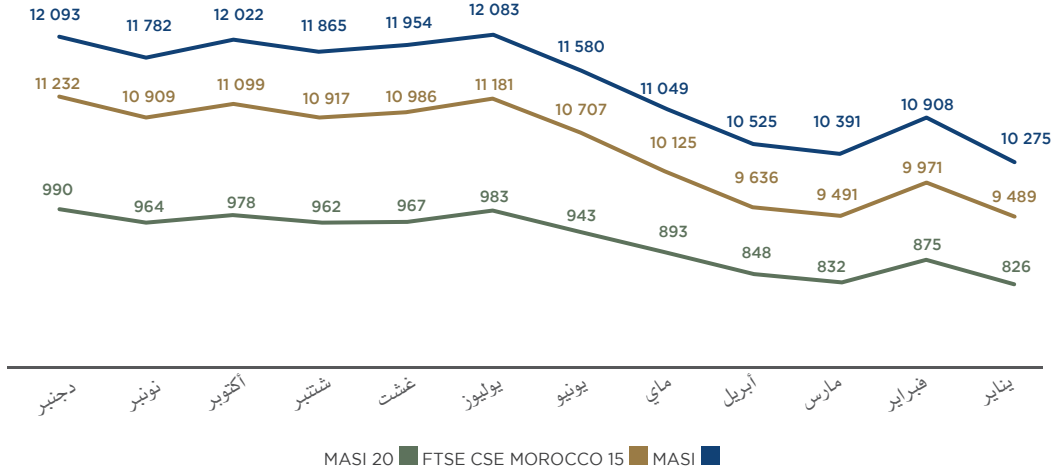
(*) المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - قيمة الناتج الداخلي الخام 1 429,8 مليار درهم سنة 2023.

1. سوق البورصة

1.1. تطور المؤشرات

شهدت مؤشرات البورصة المغربية MASI و FTSE CSE Morocco 15 و MASI 20 توجهًا تصاعديًا سنة 2023، حيث سجلت في نهاية السنة 12 093 و 11 232 و 990 نقطة على التوالي. وبالرغم من أنه تمت ملاحظة بعض التطورات التنازلية خلال السنة إلا أن التوجه العام ظل تصاعديًا بالنسبة لهذه المؤشرات لتختتم السنة بأداء إيجابي تمثل في 12,80 في المائة بالنسبة لمؤشر MASI و 14,30 في المائة بالنسبة لمؤشر FTSE CSE Morocco 15 و 15,44 في المائة بالنسبة لمؤشر MASI 20.

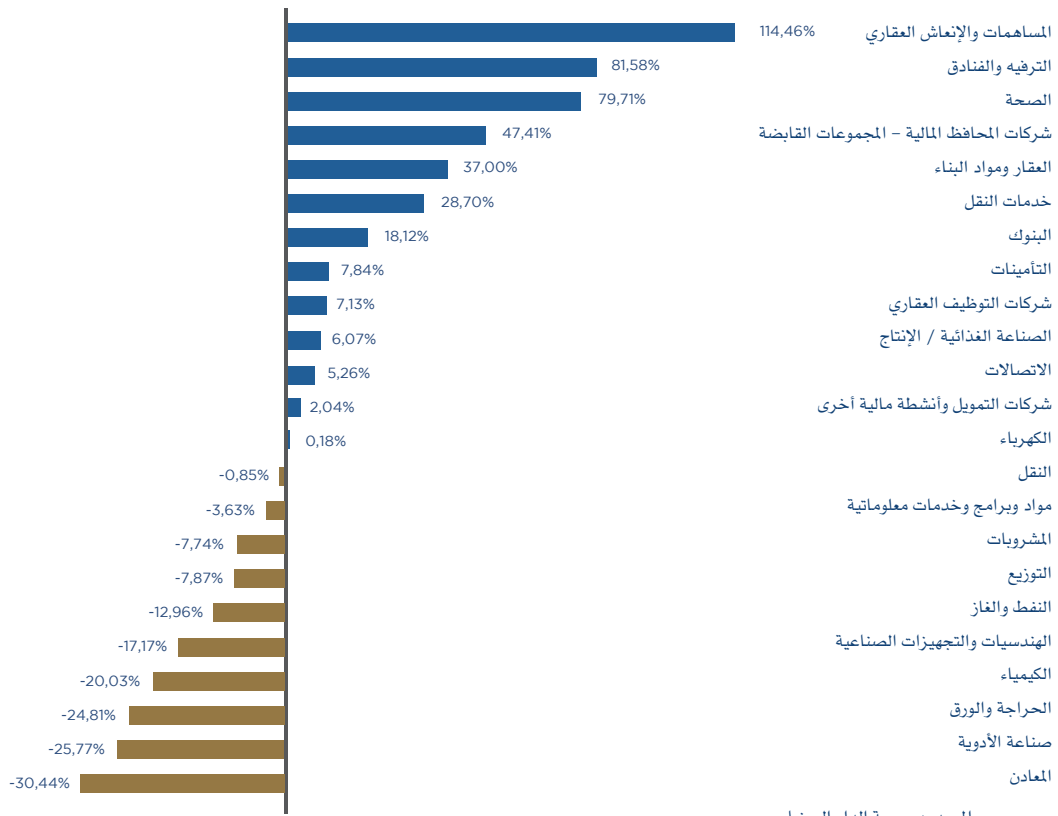
الرسم البياني رقم 6: تطور مؤشرات MASI و FTSE CSE MOROCCO 15 و MASI 20 سنة 2023



المصدر: بورصة الدار البيضاء

حقق مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الحدودية (MSCI Frontier Markets) سنة 2023، وهو مؤشر تمثّل فيه السوق المغربية، أداءً إيجابياً أقل (MSCI FM USD: +7,34%) من أداء المؤشر المرجعي لبورصة الدار البيضاء المعبر عنه بالدولار (MASI USD: +19,13%). وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الحدودية يتكون من بورصات مماثلة للسوق المغربية. وموازية مع ذلك، سجل مؤشر الأسواق الناشئة (MSCI EM USD) أداءً سنوياً إيجابياً نسبته 7,04 في المائة، وسجل بدوره مؤشر الأسواق المتقدمة (MSCI DM World USD) نمواً بنسبة 21,77 في المائة.

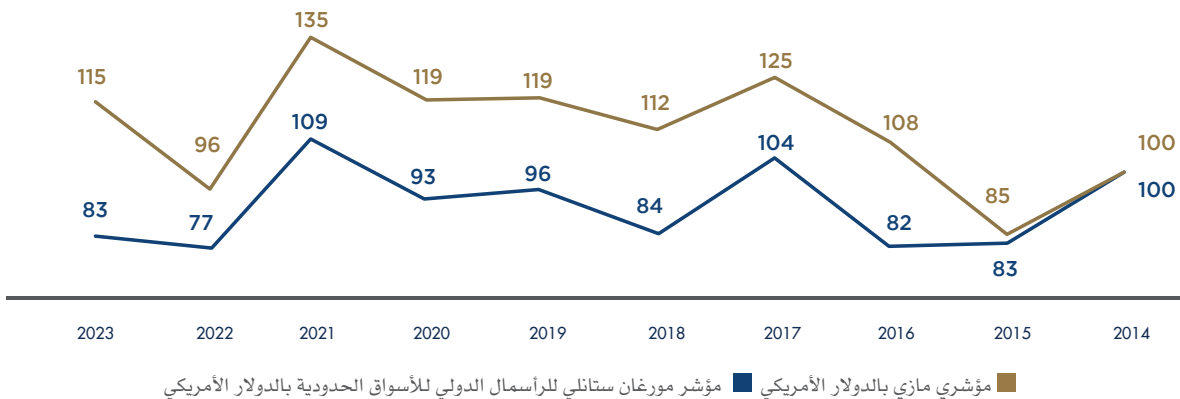
الرسم البياني رقم 7: تطور المؤشرات القطاعية سنة 2023



سجل مؤشر MASI سنة 2023 أداء إيجابيا بنسبة 12,80 في المائة، وهو أداء يماثل أداء مؤشر مورغان ستانلي للأسهم الدولي للأسواق الحدودية الذي شهد زيادةً بواقع 12,17 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر مورغان ستانلي للأسهم الدولي للأسواق الحدودية، وهو مؤشر تمثل فيه السوق المغربية، يتكون من بورصات مماثلة.

وسجل بدوره مؤشر الأسواق الناشئة (MSCI EM USD) أداء إيجابيا قدره 9,83 في المائة وارتفع من جهته مؤشر الأسواق المتقدمة (MSCI DM World USD) بنسبة 24,42 في المائة.

الرسم البياني رقم 8: تطور مؤشرات MSCI FM USD و MASI USD (قاعدة 100 = 2014)

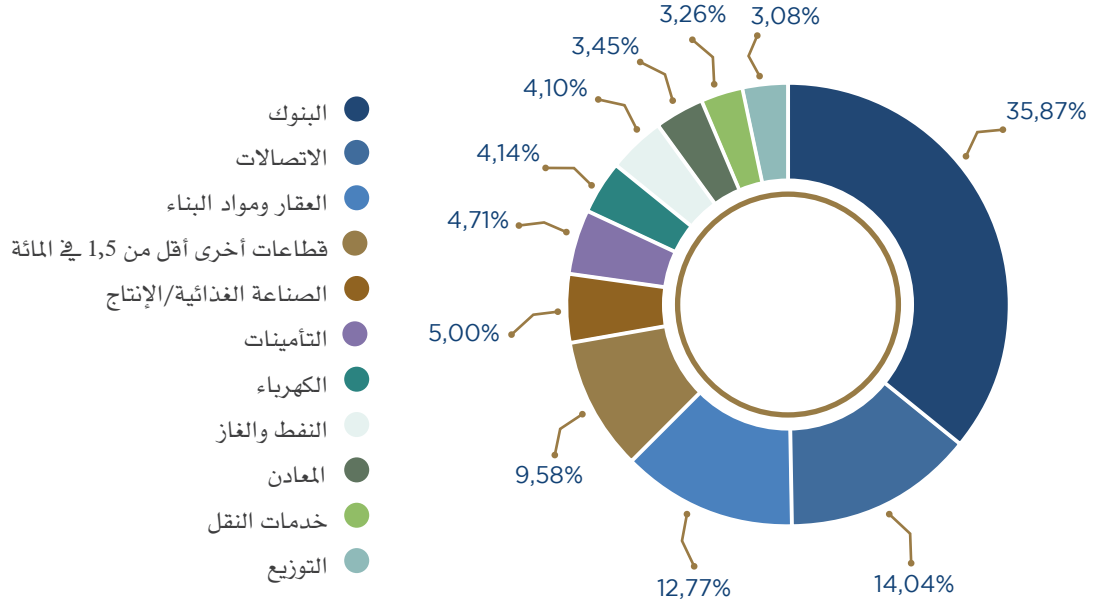


2.1 . تطور رسملة البورصة

بلغت رسملة البورصة في متم سنة 2023 ما مجموعه 626,08 مليار درهم مقابل 561,10 مليار درهم في متم سنة 2022، مسجلة بذلك زيادة سنوية بنسبة 11.58 في المائة.

كما أن توزيع الرسملة حسب القطاع لم يتغير بشكل عام عن السنة الماضية، إذ بقي قطاع «البنوك» القطاع الأكثر تمثيلاً في الرسملة بحصة بلغت 36 في المائة، أي زيادة قدرها 9 في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وانتقلت حصة قطاع الاتصالات من 15 في المائة إلى 14 في المائة، في حين ارتفعت حصة قطاع العقار ومواد البناء من 10 في المائة إلى 13 في المائة.

الرسم البياني رقم 9: توزيع رسملة البورصة حسب قطاع النشاط سنة 2023



المصدر: بورصة الدار البيضاء

3.1 . تطور حجم التداولات والسيولة

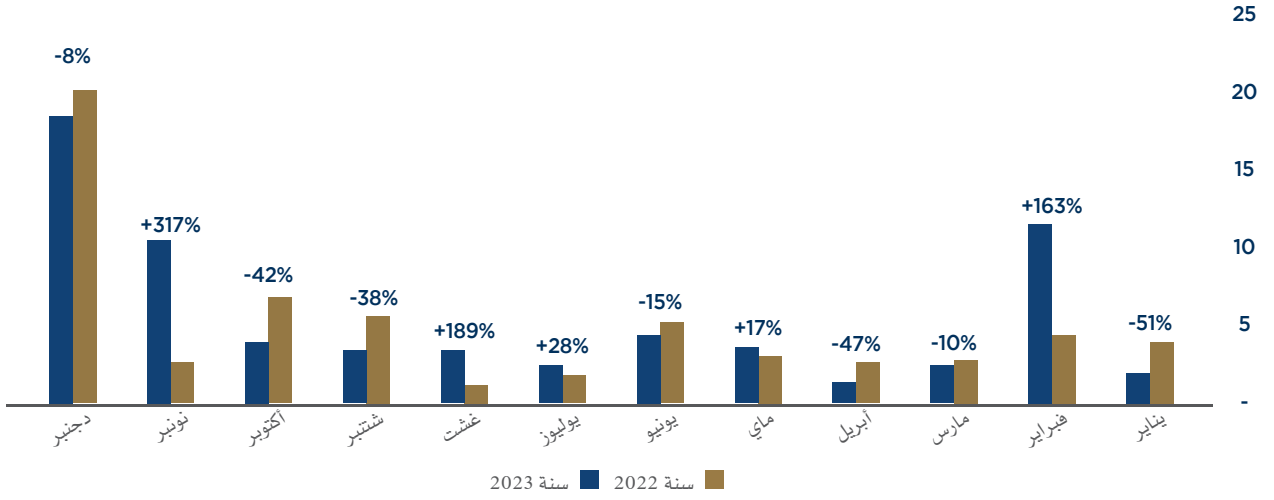
بلغ الحجم الإجمالي للتداولات سنة 2023 حوالي 65 مليار درهم، بزيادة نسبتها 12,77 في المائة مقارنة بسنة 2022. ويعزى هذا التباين إلى زيادة حجم المعاملات على الأسهم بنسبة 13,11 في المائة، خاصة عمليات تقديم السندات، الذي انتقل حجمها من 64 مليون درهم إلى 10 322 مليون درهم. وتجدر الإشارة إلى أن حجم السوق المركزية يمثل ما يقارب 51,39 في المائة من إجمالي حجم التداولات.

الجدول رقم 3: تطور أحجام التداولات حسب الفئة (بملايين الدراهم)

2023	2022	2021	2020	2019	
حجم الأسهم					
33 372	32 275	40 781	33 001	31 200	1. السوق المركزية
20 092	20 821	23 474	15 837	26 676	2. سوق الكتل
53 464	53 096	64 255	48 838	57 876	المجموع أ = (2+1)
600	1 372	600	600	-	3. إدراجات
10 322	64	6 778	2 096	4 135	4. تقديم السندات
2	1 056	28	0	2 383	5. عروض عمومية
430	391	503	1 368	622	6. تقييلات
56	1 376	2 393	2 406	9 848	7. زيادات في رأس المال
11 410	4 259	10 302	6 470	16 988	المجموع ب = (7+6+5+4+3)
64 874	57 355	74 557	55 309	74 864	أ - مجموع حجم الأسهم (أ+ب)
حجم سندات القرض					
58	149	36	-	3	8. السوق المركزية
114	175	130	187	527	9. سوق الكتل
172	324	166	187	531	المجموع ج = (9+8)
-	-	20	-	-	10. إصدارات
-	-	-	281	-	11. تقديم السندات
-	-	20	281	-	المجموع د = (11+10)
172	324	186	468	531	أ - مجموع السندات (ج+د)
65 046	57 679	74 743	55 777	75 395	أ - المجموع العام

المصدر: بورصة الدار البيضاء

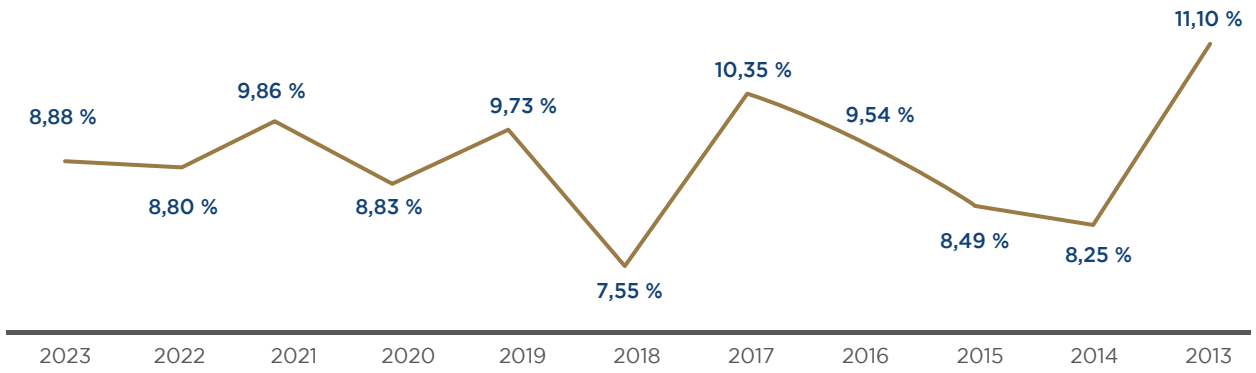
الرسم البياني رقم 10: الأحجام الشهرية للتداولات
(بمليارات الدراهم)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

استقر مؤشر السيولة في 8,88 في المائة سنة 2023، محافظا على مستوى مماثل للمستوى الذي سجل سنة 2022.

الرسم البياني رقم 11: تطور نسبة سيولة سوق البورصة



المصدر: بورصة الدار البيضاء

4.1 نوعية المستثمرين

1.4.1 في السوق المركزية لبورصة الدار البيضاء

بلغ حجم التداول في السوق المركزية لبورصة الدار البيضاء 33,4 مليار درهم سنة 2023، بزيادة نسبتها 3,1 في المائة مقارنة بسنة 2022.

وحسب نوعية المستثمرين، بلغت حصة الأشخاص المعنويين المغربيين وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 72 في المائة من الحجم المتداول، مسجلة انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2022 (78%). وحقق الأشخاص الذاتيون المغربيون من جهتهم حصة قدرها 14 في المائة، وهو ما يمثل زيادة بواقع نقطتين على أساس سنوي. وبلغت حصة الأجنبيون 10 في المائة، أي بزيادة نسبتها 3 نقاط مقارنة بسنة 2022.

الجدول رقم 4: توزيع حجم التداولات بالسوق المركزية لبورصة الدار البيضاء حسب فئة المستثمرين

المجموع	الشبكة البنكية	أشخاص ذاتيون أجنبيون	أشخاص معنويون أجنبيون	أشخاص ذاتيون مغربيون	أشخاص معنويون مغربيون	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	
100%	3 %	غير معبر	9 %	14 %	42 %	32 %	2021
100%	3 %	غير معبر	7 %	12 %	42 %	36 %	2022
100%	4 %	غير معبر	10 %	14 %	42 %	30 %	2023

(باستثناء عمليات تقديم السندات، والإدراجات، والعروض العمومية، والزيادات في رأس المال نقدا).
المصدر: شركات البورصة

الجدول رقم 5: توزيع حجم الشراء والبيع بالسوق المركزية لبورصة الدار البيضاء حسب فئة المستثمرين* (بملايين الدراهم)

التباين	البيع		التباين	الشراء		
	2023	2022		2023	2022	
- 35,0 %	8 027,1	12 350,0	13,1 %	12 100,7	10 702,5	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
15,9 %	14 802,3	12 771,2	- 10,4 %	13 121,5	14 646,3	أشخاص معنويون مغربيون
31,2 %	5 006,7	3 816,2	8,4 %	4 609,4	4 250,8	أشخاص ذاتيون مغربيون
50,2 %	3 488,5	2 322,8	32,2 %	2 915,7	2 204,9	أشخاص معنويون أجنبيون
121,9 %	58,9	26,6	61,2 %	54,5	33,8	أشخاص ذاتيون أجنبيون
80,0 %	2 046,5	1 137,0	7,3 %	628,2	585,5	الشبكة البنكية
3,1 %	33 430,0	32 423,8	3,1 %	33 430,0	32 423,8	مجموع

(*) (باستثناء عمليات تقديم السندات، والإدراجات، والعروض العمومية، والزيادات في رأس المال نقدا).
المصدر: شركات البورصة

2.4.1 المستثمرون الأجانب في بورصة الدار البيضاء

بلغت القيمة الإجمالية للأسهم التي يمتلكها الأجانب في ممت سنة 2023 ما مجموعه 168 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 7,9 في المائة مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2022. وتُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الأسهم المدرجة التي تتألف منها محافظ المستثمرين الأجانب، مما يعكس ارتفاع المؤشر المرجعي لبورصة الدار البيضاء بنسبة 12,8 في المائة سنة 2023.

وبلغت حصة الاستثمار الأجنبي 26,9 في المائة من إجمالي رسملة البورصة. وشكلت المساهمات الاستراتيجية² الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي في الأسهم المدرجة، حيث بلغت حصتها 92,2 في المائة من المبلغ الإجمالي. وعلاوة على ذلك، استقرت الحصة الأقلية لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في بورصة الدار البيضاء في 2,1 في المائة من إجمالي رسملة البورصة و 8 في المائة من الرسملة العائمة.

الجدول رقم 6: تصنيف استثمارات الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج في الأسهم المغربية المدرجة (بملايين الدراهم)

2023/12/31		2022/12/31		
%	المبلغ	%	المبلغ	
100	168 395	100	156 030	استثمارات الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج المودعة في المغرب، بما في ذلك:
92,2	155 201	91,8	143 227	- الحصة الاستراتيجية (>= 4% من رأس المال)
7,8	13 194	8,2	12 803	- الحصة الأقلية (< 4% من رأس المال)
	626 078		561 104	رسملة البورصة
	164 049		142 715	رسملة البورصة العائمة
	26,9		27,8	استثمارات الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج / رسملة البورصة (%)
	24,8		25,5	الحصة الاستراتيجية / رسملة البورصة (%)
	2,1		2,3	الحصة الأقلية / رسملة البورصة (%)
	8,0		9,0	الحصة الأقلية / رسملة البورصة العائمة (%)

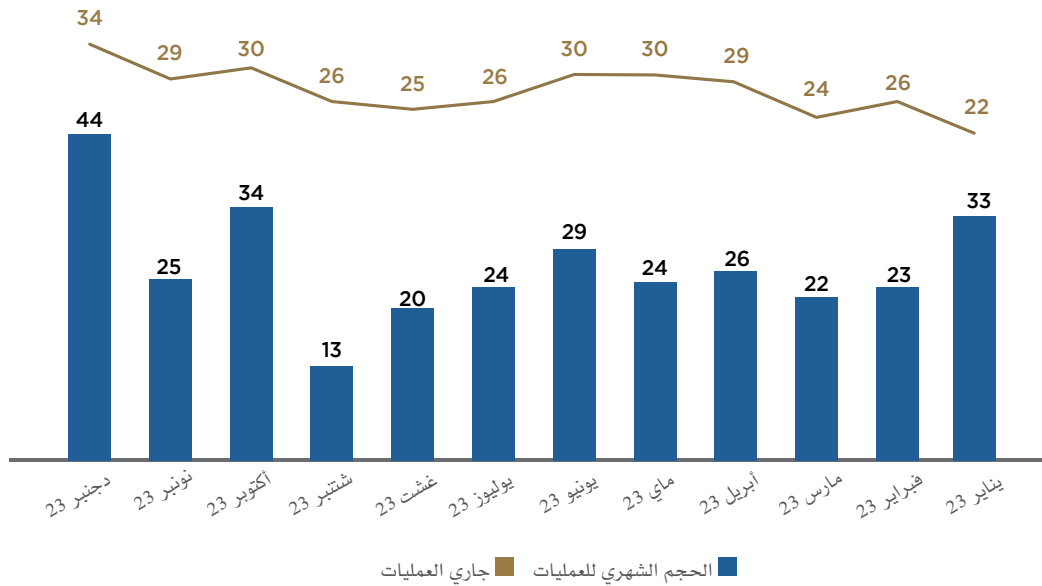
المصدر: ماسكو الحسابات وبورصة الدار البيضاء وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

(2) حسب العرف، تصنف المساهمات على أنها استراتيجية إذا كان المستثمر يمتلك 4 في المائة أو أكثر من رأس مال شركة مدرجة.

2. إقراض السندات

بلغ حجم عمليات إقراض السندات 315,16 مليار درهم سنة 2023، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 4,62 في المائة مقارنة بسنة 2022. وبلغ جاري عمليات إقراض السندات في متم شهر دجنبر 2023 ما مجموعه 34,53 مليار درهم.

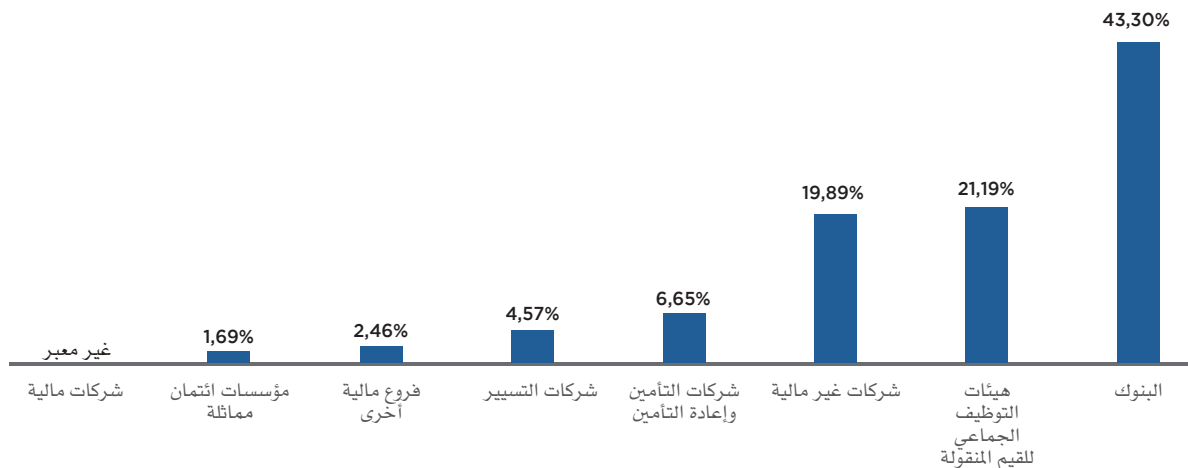
الرسم البياني رقم 12: تطور حجم وجاري عمليات إقراض السندات (بمليارات الدراهم)



المصدر: البنوك وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

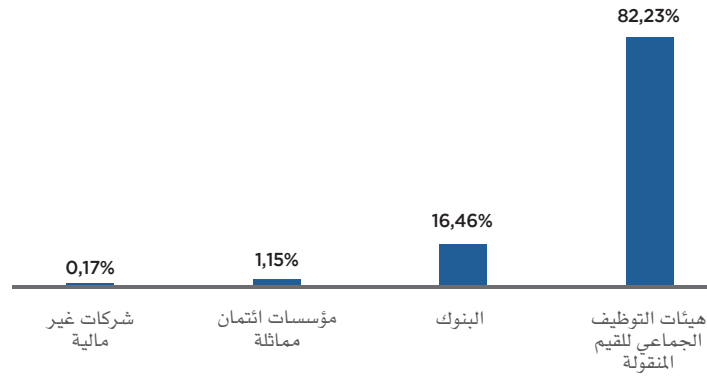
لم يتغير سنة 2023 توزيع أحجام العمليات المتداولة حسب فئات الزبناء المقترضين مقارنة بالسنوات السابقة. ففي الواقع، احتلت البنوك المركز الأول بنسبة 43,30 في المائة، تلتها هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بنسبة 21,19 في المائة. وبالنسبة للمقرضين، ظل الترتيب مطابقا للترتيب الذي لوحظ سنة 2022، مع هيمنة كبيرة جدا لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي حصلت على 82,23 في المائة من الأحجام التي تم تحقيقها.

الرسم البياني رقم 13: حصة الحجم المتداول حسب فئات الزبناء (اقتراض)



المصدر: البنوك وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

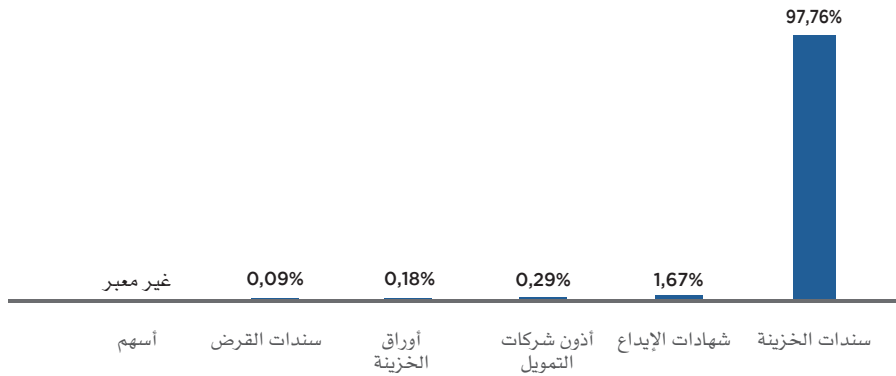
الرسم البياني رقم 14: حصة الحجم المتداول حسب فئات الزبناء (إقراض)



المصدر: البنوك وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

همت عمليات إقراض السندات سنة 2023 بالأساس سندات الخزينة، بنسبة 97,76 في المائة من الحجم الإجمالي، مقابل 96,13 في المائة سنة 2022، في حين كانت شهادات الإيداع وسندات الديون القابلة للتداول الأخرى موضوع عمليات إقراض بحصتين بلغتا 1,67 في المائة و 0,47 في المائة على التوالي.

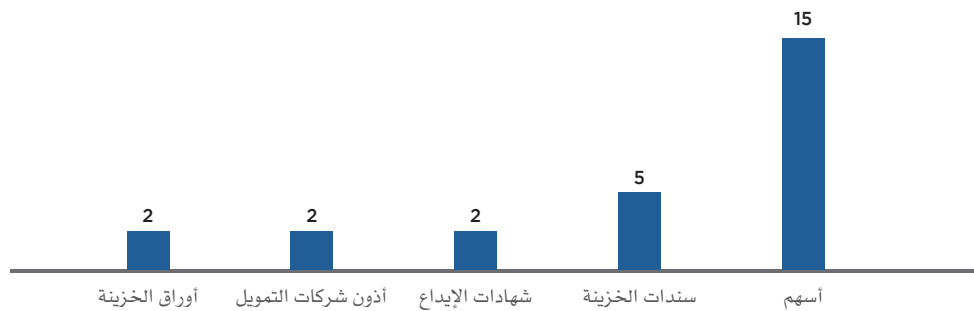
الرسم البياني رقم 15: حصة الحجم المتداول حسب فئات السندات



المصدر: البنوك وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

إضافة إلى ذلك، فإن متوسط مدة عمليات إقراض السندات المنجزة تراوح بين أسبوعين و15 أسبوعا حسب نوع الأداة المالية. وكانت أطول مدة لعملية إقراض تم تسجيلها هي 52 أسبوعا بالنسبة لسندات الخزينة و18 أسبوعا بالنسبة لشهادات الإيداع.

الرسم البياني رقم 16: متوسط مدة الإقراض حسب فئة السندات (بالأسابيع)



المصدر: البنوك وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

3. دعوة الجمهور إلى الاكتتاب

عاجت الهيئة المغربية لسوق الرساميل ما مجموعه 70 عملية مالية خلال سنة 2023، بما في ذلك 61 عملية عن طريق دعوة الجمهور إلى الاكتتاب وتوسع عمليات عن طريق التوظيف الخاص. وسجل حجم العمليات على سندات رأس المال انخفاضا بنسبة 32 في المائة، في حين أن حجم إصدارات سندات الدين شهد ارتفاعا بنسبة 40 في المائة مقارنة بالسنة السابقة.

1.3 العمليات على سندات رأس المال

بلغ الحجم الإجمالي للعمليات على سندات رأس المال 3,35 مليار درهم سنة 2023، مقابل 4,91 مليار درهم التي سجلت خلال السنة المنصرمة، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 32 في المائة.

وتميزت سنة 2023 بما يلي:

- إنجاز عملية إدراج في البورصة ل CFG Bank بمبلغ 600 مليون درهم، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 56 في المائة مقارنة بسنة 2022 التي شهدت إنجاز عمليتي إدراج في البورصة؛
- إنجاز عملية زيادة في رأس المال قدرها 56 مليون درهم في إطار خطة تحفيزية، وهو ما يمثل انخفاضا نسبته 96 في المائة مقارنة بسنة 2022 التي شهدت خمس عمليات بقيمة إجمالية قدرها 1,33 مليار درهم؛
- زيادة بنسبة 25 في المائة في حجم العروض العمومية، عقب إطلاق ثلاثة عروض عمومية إجبارية للشراء بقيمة إجمالية بلغت 2,70 مليار درهم.

الجدول رقم 7: العمليات على سندات رأس المال

مبلغ العمليات (بملايين الدراهم)		عدد العمليات المعالجة		العمليات الخاضعة لتأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل
2023	2022	2023	2022	
600	1 372	1	2	إدراجات في البورصة
56	1 330	1	5	زيادات في رأس المال نقدا
2 699	2 210	3	3	عروض عمومية
2 699	2 160	3	1	عروض عمومية للشراء
-	50	-	2	عروض عمومية للسحب
3 354	4 912	5	10	مجموع العمليات على سندات رأس المال

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

2.3 إصدارات سندات الدين

بلغ الحجم الإجمالي لإصدارات سندات الدين سنة 2023 ما يقارب 87 مليار درهم، بزيادة قدرها 40 في المائة مدفوعة أساسا بالارتفاع الحاد في إصدارات سندات الديون القابلة للتداول.

وبالفعل، ارتفع حجم إصدارات سندات الديون القابلة للتداول بنسبة 64 في المائة، مدفوعا بشكل رئيسي بالزيادة الهامة في إصدارات أوراق الخزينة (+269%) وشهادات الإيداع (+44%).

وتراجع من جهته الحجم الإجمالي لإصدارات سندات القرض بنسبة 15 في المائة، نتيجة انخفاض الإصدارات عن طريق التوظيف الخاص بنسبة 63 في المائة والذي عُوِّض جزئيا بالزيادة بنسبة 94 في المائة في الإصدارات عبر دعوة الجمهور إلى الاكتتاب التي بلغ حجمها 11 مليار درهم.

الجدول رقم 8: العمليات على سندات الدين

مبلغ العمليات (بملايين الدراهم)		عدد العمليات المعالجة التي تمت معالجتها		
2023	2022	2023	2022	
15 890	18 758	20	27	إصدارات سندات القرض
11 100	5 700	11	9	عبر دعوة الجمهور إلى الاكتتاب
4 790	13 058	9	18	عبر التوظيف الخاص
70 792	43 298	27	24	إصدارات سندات الديون القابلة للتداول*
14 609	3 955	7	6	أوراق الخزينة
49 263	34 200	10	11	شهادات الإيداع
6 920	5 143	10	7	أذون شركات التمويل
86 682	62 056	47	51	مجموع إصدارات سندات الدين

(*) يعيّل عدد العمليات التي تمت معالجتها إلى عدد ملفات المعلومات التي عالجتها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، في حين أن مبلغ العمليات يحيل إلى المبالغ تم إصدارها (المصدر: الوديع المركزي ماروكليبر).

3.3 العمليات المالية الأخرى

انخفض المبلغ الإجمالي لبرامج إعادة الشراء المؤشّرة خلال سنة 2023 بنسبة 7 في المائة مقارنة بسنة 2022، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى تخفيض حاصرة ثمن برامج إعادة الشراء الخاصة بكل من البنك الشعبي المركزي واتصالات المغرب. وبلغ حجم عمليات دعوة الجمهور إلى الاكتتاب المخصصة لمستخدمي المجموعات الأجنبية والمنجزة ثانويا في المغرب ما مجموعه 499 مليون درهم، مسجلا بذلك زيادة سنوية بنسبة 19 في المائة.

الجدول رقم 9: العمليات المالية الأخرى

مبلغ العمليات (بملايين الدراهم)		عدد العمليات المعالجة		
2023	2022	2023	2022	
3 562	3 846	4	2	برامج إعادة الشراء
*499	*418	14	14	دعوة الجمهور إلى الاكتتاب من طرف المجموعات الأجنبية
4 062	4 264	18	16	مجموع العمليات المالية الأخرى

(*) مجموع المبالغ القصوى المرخص لها طبقا لمقتضيات المنشور العام لعمليات الصرف.

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

4. منتجات التدبير الجماعي

1.4 هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

1.1.4 هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في الاقتصاد المغربي

زاد وزن هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في الاقتصاد المغربي في متم سنة 2023، حيث ارتفع بنسبة 0,61 نقطة مئوية بعد تراجع بنسبة 8,87 نقطة مئوية سنة 2022.

وبلغ الأصل الصافي تحت التسيير لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ما مجموعه 559,85 مليار درهم في متم سنة 2023، وهي تمثل الآن 38,26 في المائة من الناتج الداخلي الخام مقابل 37,65 في المائة سنة 2022. ويُعزى هذا التطور إلى الارتفاع السنوي في الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (+11,77%) الذي كان أكبر بشكل ملحوظ من الارتفاع الذي شهدته الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (+10%).

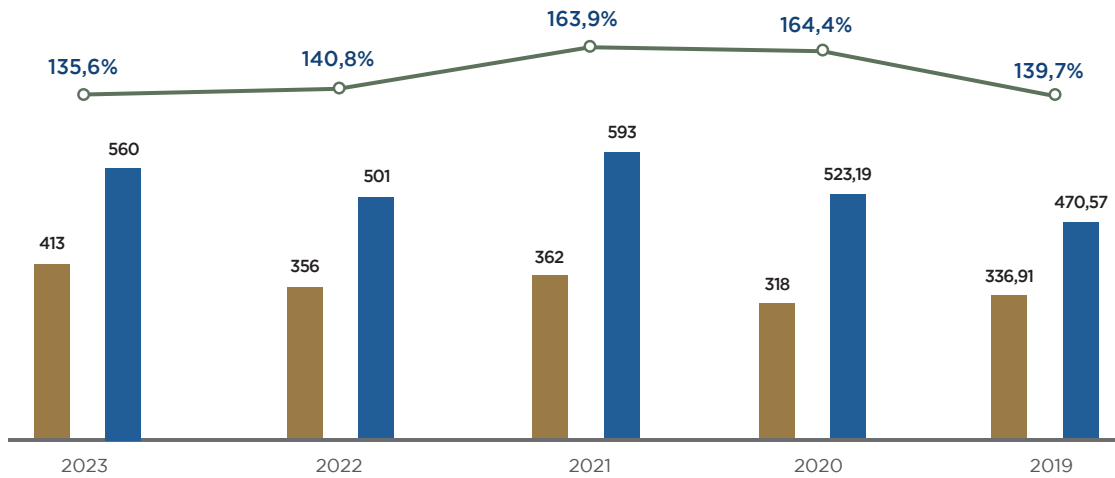
الجدول رقم 10: تطور الناتج الداخلي الخام، والأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والنسبة (الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة / الناتج الداخلي الخام)

2023	2022	2021	
1 463,4	1 330,56	1 274,56	الناتج الداخلي الخام (بمليارات الدراهم) (*)
559,85	500,9	592,91	الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (بمليارات الدراهم)
38,26%	37,65%	46,52%	نسبة الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة / الناتج الداخلي الخام (%) (*)

المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة / المندوبية السامية للتخطيط
(*) أرقام مراجعة استنادا إلى الحسابات الوطنية المؤقتة - يونيو 2024.

انخفضت نسبة الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة إلى الادخار الوطني بنسبة 5,12 نقطة لتصل إلى 135,6 في المائة. ويعزى هذا التراجع إلى تباطؤ النمو في الجاري الإجمالي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (11,77%) وكذا إلى النمو الهام الذي شهدته الادخار الوطني (+16%)^{*}.

الرسم البياني رقم 17: تطور النسبة (الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة / إجمالي الادخار الوطني) (**)



الادخار الوطني (بمليارات الدراهم) ■ جاري الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (بمليارات الدراهم) ■ الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة / الادخار الوطني

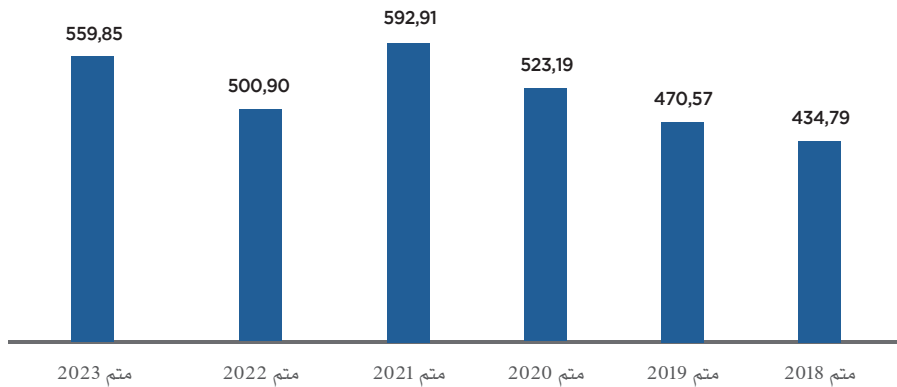
المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة / المندوبية السامية للتخطيط
(*) أرقام مراجعة استنادا إلى الحسابات الوطنية المؤقتة - يونيو 2024.

2.1.4 تطور الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2018-2023

ارتفع الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة على مدى السنوات الخمس الماضية بنسبة 28,76 في المائة، لينتقل من 434,79 مليار درهم سنة 2018 إلى 559,85 مليار درهم سنة 2023، وذلك بعد أن بلغ ذروة 592,91 مليار درهم في متم سنة 2021. وبالفعل، وبعد الانخفاض الذي شهده سنة 2022، استأنف الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة مسار نموه السابق سنة 2023، مسجلا زيادة قدرها 11,77 في المائة، تتماشى مع متوسط معدل النمو السنوي البالغ 10,91 في المائة الذي تحقق ما بين 2018 و2021.

وفيما يتعلق بالأحجام، فإن الزيادة في الأصل الصافي التي سجلت خلال الفترة الممتدة ما بين 2018-2023 (+ 125,06 مليار درهم) تعزى أساسا إلى الزيادة في الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات اقتراض لأمد متوسط وطويل» (+ 34,18 مليار درهم) و «المتنوعة» (+ 32,95 مليار درهم) و «النقدية» (+ 22,50 مليار درهم)، التي تساهم مجتمعة بنسبة 71,66 في المائة في الزيادة المذكورة أعلاه. كما أظهر بدوره جاري الأصناف الأخرى لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تباينا إيجابيا إجماليا قدره 35,43 مليار درهم (+ 18,24 مليار درهم بالنسبة لصنف «سندات اقتراض لأمد قصير» و + 11,52 مليار درهم بالنسبة لصنف «الأسهم» و + 5,68 مليار درهم بالنسبة لصنف «التعاقدية»).

الرسم البياني رقم 18: تطور الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من سنة 2018 إلى سنة 2023 (بمليارات الدراهم)

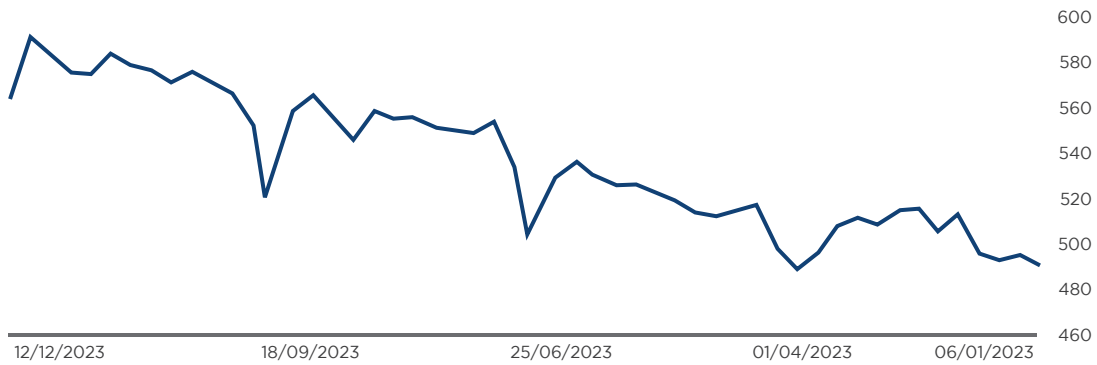


المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

3.1.4 تطور الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة خلال سنة 2023

بانتقال الأصل الصافي من 500,9 مليار درهم إلى 559,85 مليار درهم، فإن التطور الإيجابي لجاري هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في متم سنة 2023، والذي بلغ 11,77 في المائة بعد التراجع الكبير الذي سُجِّل سنة 2022 (-15,52%)، يتماشى مع تحسن السياق الاقتصادي العام، الذي تجسّد بشكل خاص في تباطؤ التضخم. وقد ساهم هذا السياق المواتي، إلى جانب بقاء سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير خلال الأرباع الثلاثة الأخيرة من سنة 2023، في تحقيق تحصيلات صافية إيجابية إجمالية قدرها 43,58 مليار درهم، معظمها سجلته هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات اقتراض لأمد قصير» (+36,42 مليار درهم) و هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات اقتراض لأمد متوسط وطويل» (+17,82 مليار درهم). وبالمقابل، شهدت هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «النقدية» و«التعاقدية» استردادات صافية بلغت 8,95 مليار درهم و 3,6 مليار درهم على التوالي.

الرسم البياني رقم 19: تطور الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة سنة 2023 (بمليارات الدراهم)



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

4.1.4 توزيع هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الصنف

على غرار السنوات السابقة، بقيت الهيئات من صنف «سندات اقتراض لأمد متوسط وطويل» هي المهيمنة على بنية الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في متم سنة 2023، إذ استأثرت بنسبة 49,71 في المائة من الجاري الصافي تحت التسيير.

ومع ذلك، وبعد سنة 2022 التي اتسمت بسباق تحفه الشكوك أدى إلى إعادة توجيه التدفقات نحو الصناديق «النقدية»، فإن الاستثمارات في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة خلال سنة 2023 همت بشكل أكبر الصناديق من صنف «سندات اقتراض لأمد قصير»، التي ارتفع أصلها الصافي بنسبة 83,12 في المائة ليصل إلى 85,7 مليار درهم، على حساب هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «النقدية»، التي كانت ثاني أهم أصناف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في متم سنة 2022. وفي متم سنة 2023، استأثرت هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات اقتراض لأمد قصير» و «النقدية» بنسبة 15,31 في المائة و 14,90 في المائة على التوالي من الجاري الإجمالي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، مقارنة بنسبة 9,35 في المائة و 17,81 في المائة التي سجلت خلال السنة المنصرمة، مما يعكس وضوحاً أكبر في توقعات المستثمرين على المدى القصير والمتوسط.

وتميزت سنة 2023 بإحداث 18 صندوق توظيف مشترك جديد، مما رفع عدد هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة إلى 577 صندوقاً نشطاً مقابل 559 صندوقاً في السنة السابقة. وتتقسم هذه الصناديق التي تم إحداثها إلى ست هيئات توظيف جماعي للقيم المنقولة من صنف «المتنوعة»، وخمس هيئات من صنف «الأسهم» وخمس هيئات من صنف «سندات اقتراض لأمد متوسط وطويل»، وهيئة توظيف جماعي للقيم المنقولة من صنف «التعاقدية» وأخرى من صنف «سندات اقتراض لأمد قصير».

وعلى غرار السنوات السابقة، كان الشكل القانوني السائد هو صناديق التوظيف المشترك، إذ اتخذته 531 صندوقاً من أصل 577 هيئة توظيف جماعي للقيم المنقولة. وظل في المقابل عدد شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير مستقرًا في 46 صندوقاً.

وتطورت مختلف أصناف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة سنة 2023 على النحو التالي:

■ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «الأسهم»

على عكس سنة 2022، سجلت هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «الأسهم» سنة 2023 تطوراً إيجابياً، حيث عرفت إحداث خمسة صناديق جديدة وإضافة صندوقين سابقين من صنف «سندات اقتراض لأمد متوسط وطويل»، ليصل عدد هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة لهذا الصنف إلى 111 صندوقاً مقابل 104 صناديق سنة 2022. وبلغ الأصل الصافي تحت التسيير 43,19 مليار درهم، بزيادة نسبتها 13,88 في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وتُعزى هذه الزيادة الملحوظة، من جهة، إلى الإنجازات الإيجابية لسوق الأسهم التي كان لها تأثير إيجابي على الأداء السنوي لهذا الصنف الذي بلغ 11,28 في المائة، ومن جهة أخرى، إلى التحصيلات الصافية الإيجابية التي بلغت 1,42 مليار درهم.

■ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «المتنوعة»

استفادت هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «المتنوعة» سنة 2023 من التطور الإيجابي للأسهم التي مثلت 26,47 في المائة من أصولها، وكذا من الأداء الإيجابي لسوق الدين خلال نفس السنة، والتي شكلت سندات أكثر من 61 في المائة من أصول هذا الصنف. ويُفسّر هذا الأداء الإيجابي، إلى جانب التحصيلات الصافية التي حُققت خلال السنة بقيمة 473,04 مليون درهم، ارتفاع الأصل الصافي تحت التسيير لهذا الصنف بنسبة 4,72 في المائة، ليصل إلى 60,76 مليار درهم في متم سنة 2023.

وبلغ عدد هيئات التوظيف الجماعي من صنف «المتنوعة» 125 صندوقاً في متم سنة 2023، مقابل 118 صندوقاً في السنة السابقة. ويُعزى هذا التطور إلى إحداث ستة صناديق جديدة، وتحويل صندوقين من صنف «سندات اقتراض لأمد متوسط وطويل» و «التعاقدية» إلى صناديق من صنف «المتنوعة» وتحويل صندوق من صنف «المتنوعة» إلى صندوق من صنف «سندات اقتراض لأمد قصير».

■ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «النقدية»

تميزت سنة 2023 بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «النقدية» باستردادات صافية سلبية هامة بقيمة 8,95 مليار درهم. وعلى الرغم من الأداء الإيجابي للصناديق بنسبة 3,13 في المائة على مدار السنة، إلا أن الأصل الصافي لهذا الصنف انخفض بواقع 5,76 مليار درهم في متم سنة 2023، مسجلاً تراجعاً بنسبة 6,46 في المائة على أساس سنوي. وبلغ إجمالي الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي من صنف «النقدية»، التي مثلت 14,90 في المائة من إجمالي الجاري الصافي تحت التسيير مقارنة بـ 17,81 في المائة في متم سنة 2022، ما مجموعه 83,42 مليار درهم في متم سنة 2023. ولم يتم إحداث أي صندوق في هذا الصنف سنة 2023.

■ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات اقتراض لأمد قصير»

ارتفع الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات اقتراض لأمد قصير» بنسبة 83,12 في المائة ليصل إلى 85,72 مليار درهم، وهو أكبر ارتفاع سُجّل بين جميع أصناف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، والذي تمثل في تحصيلات صافية بلغت 36,42 مليار درهم خلال سنة 2023، وكذا في الأداء السنوي الإيجابي بنسبة 3,53 في المائة.

وارتفع عدد هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات اقتراض لأمد قصير» إلى 67 هيئةً مقابل 65 هيئةً في متم سنة 2022، وذلك عقب إحداث صندوق جديد وتحويل آخر من صنف «المتنوعة» إلى صنف «سندات اقتراض لأمد قصير».

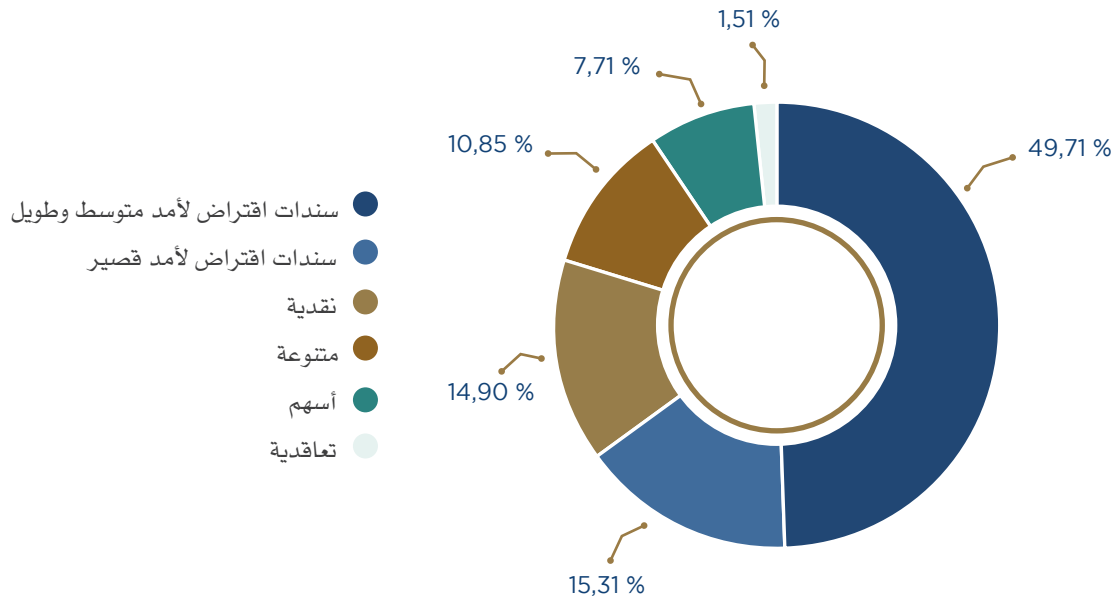
■ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات اقتراض لأمد متوسط وطويل»

في متم سنة 2023، ضمت هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات اقتراض لأمد متوسط وطويل» 202 هيئةً مقابل 200 هيئةً في متم سنة 2022، وذلك على الرغم من إحداث خمسة صناديق جديدة. ففي الواقع، فقد تم تحويل ثلاثة صناديق سابقة من صنف «سندات اقتراض لأمد متوسط وطويل» حيث أصبحت الآن تنتمي إلى صنف «الأسهم» و «المتنوعة». وتُفسّر الاكتتابات الصافية التي حصّل عليها هذا الصنف والبالغ 17,82 مليار درهم، إلى جانب أدائها السنوي الإيجابي بنسبة 1,62 في المائة، ارتفاع أصله الصافي سنة 2023 إلى 278,31 مليار درهم، مقابل 257,17 مليار درهم التي سجلت السنة المنصرمة، وهو ما يمثل زيادة بقيمة 21,13 مليار درهم.

■ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «التعاقدية»

نتيجة للاستردادات الصافية بقيمة 3,6 مليار درهم التي سجلها هذا الصنف سنة 2023، تراجع إجمالي الأصل الصافي تحت التسيير لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «التعاقدية» بمقدار 3,33 مليار درهم، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 28,30 في المائة في سنة واحدة، ليصل إلى 8,45 مليار درهم. وعرف هذا الصنف سنة 2023 إحداث صندوق جديد من صنف «التعاقدية» وتحويل صندوق من صنف «التعاقدية» إلى صندوق من صنف «المتنوعة» عقب انتهاء التزامه التعاقدية.

الرسم البياني رقم 20: بنية الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الصنف في متم سنة 2023



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

5.1.4 الأداء السنوي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

بعد الانخفاض العام في أداء هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة سنة 2022، تميزت سنة 2023 بالانتعاش الذي استفادت منه جميع أصناف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

وتحسن أداء هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف « الأسهم » سنة 2023 بعد تراجع بنسبة 16,23 في المائة سنة 2022، ليستقر في 11,28 في المائة، تماشياً مع أداء سوق الأسهم، حيث سجل مؤشر MASI أداء سنوياً إيجابياً بنسبة 12,80 في المائة.

وفي ظل سياق اتسم بارتفاع كبير في أسعار الفائدة في بداية سنة 2023، والذي أعقبه انفراج في النصف الثاني من السنة، سجلت هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف « سندات اقتراض لأمد متوسط وطويل » و « سندات اقتراض لأمد قصير » و « النقدية » أداء إيجابياً بنسبة 1,62 في المائة و 3,53 في المائة و 3,13 في المائة على التوالي.

وفيما يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف « المتنوعة »، فقد تمكنت من الاستفادة من الأداء الإيجابي لكل من سوق الأسهم وسوق سندات القرض حيث سجلت أداء سنوياً إيجابياً قدره 4,52 في المائة مقابل 7,74 - في المائة التي سجلت السنة السابقة.

أما بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف « التعاقدية »، وباستثناء صندوق واحد تم إنشاؤه حديثاً في متم سنة 2023، سجلت جميع هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التابعة لهذا الصنف أداءات سنوية إيجابية تراوحت ما بين 2,59 في المائة و 8,19 في المائة. وفي متم سنة 2023، انقسمت هيئات هذا الصنف إلى هيئات توظيف جماعي للقيم المنقولة ذات استراتيجية استثمارية نقدية مع ضمان رأس المال وكذا إلى هيئات توظيف جماعي للقيم المنقولة ذات استراتيجية قائمة على المؤشرات.

6.1.4 تركيبة محفظة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

على أساس المقارنة، بقيت بنية الأصول تحت التسيير مستقرة نسبياً في متم سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، إذ هيمنت عليها القيم غير المدرجة التي مثلت لوحدها نسبة 78 في المائة من إجمالي الأصول المستثمرة، وتلتها عناصر الأصول الأخرى والقيم المدرجة التي مثلت 12,18 في المائة و 9,82 في المائة على التوالي من إجمالي الجاري تحت التسيير في متم سنة 2023.

واستقر جاري القيم غير المدرجة وعناصر الأصول الأخرى في 474,43 مليار درهم و 74,1 مليار درهم على التوالي، مما يدل على تراجع في وزنها بنسبة 0,25 و 0,53 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بسنة 2022. وعوّض هذا الانخفاض الطفيف في وزن الجاري الإجمالي للفئتين المذكورتين، الزيادة التي شهدتها فئة القيم المدرجة بنسبة 0,78 نقطة مئوية، حيث انتقلت من 49,81 مليار درهم سنة 2022 إلى 59,74 مليار درهم سنة 2023.

الجدول رقم 11: توزيع إجمالي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب فئة الاستثمار في متم سنة 2023

تمم سنة 2023	تمم سنة 2022	تمم سنة 2021	
	البنية		فئة الاستثمار
9,82%	9,04%	9,79%	قيم مدرجة
9,64%	8,86%	9,65%	أسهم
0,18%	0,18 %	0,14%	سندات قرض خاصة
-	-	-	سندات قرض تصدرها الدولة أو تضمونها
78,00 %	78,25%	77,18%	قيم غير مدرجة
45,34%	48,09%	46,92%	سندات قرض تصدرها الدولة أو تضمونها
17,48 %	17,86%	15,04%	سندات قرض خاصة
10,16%	9,73%	9,61%	سندات ديون قابلة للتداول
4,90%	2,43%	5,55%	سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
0,12%	0,13 %	0,07%	قيم أخرى
12,18%	12,71%	13,03%	عناصر أصول أخرى
100,00%	100,00%	100,00%	مجموع الأصول

المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

القيم غير المدرجة

تراجعت حصة القيم غير المدرجة في متم سنة 2023 بنسبة 0,25 في المائة لتستقر في 78 في المائة من إجمالي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. ويُعزى هذا الانخفاض في وزن هذه الفئة أساساً إلى سندات القرض التي تصدرها الدولة أو تضمونها وكذا سندات القرض الخاصة، التي تقلص وزنها بنسبة 2,75 و 0,38 نقطة مئوية على التوالي.

القيم المدرجة

شهدت القيم المدرجة التي تحوزها هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ارتفاع حصتها في أصول هذه الأخيرة من 9,04 في المائة في متم سنة 2022 إلى 9,82 في المائة في متم سنة 2023، مسجلة بذلك تبايناً إيجابياً بنسبة 0,78 نقطة مئوية. ويُعزى ارتفاع هذه الفئة، التي تتألف أساساً من الأسهم المدرجة، بشكل رئيسي إلى الأداء الإيجابي الذي سجله مؤشر MASI سنة 2023 بنسبة 12,80 في المائة.

عناصر الأصول الأخرى

شهدت هذه الفئة، التي تتألف أساساً من توظيفات نقدية في شكل ديون ممثلة لعمليات الاحتفاظ التي تقوم بها هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة كجهة مفوتة، انخفاض حصتها في إجمالي الأصول بنسبة 0,53 في المائة، حيث انتقلت من 12,71 في المائة في متم سنة 2022 إلى 12,18 في المائة في متم سنة 2023، وذلك بالرغم من ارتفاع جاري هذه الفئة الذي انتقل من 70,04 مليار درهم إلى 74,1 مليار درهم في سنة 2023.

7.1.4 استثمارات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في الخارج

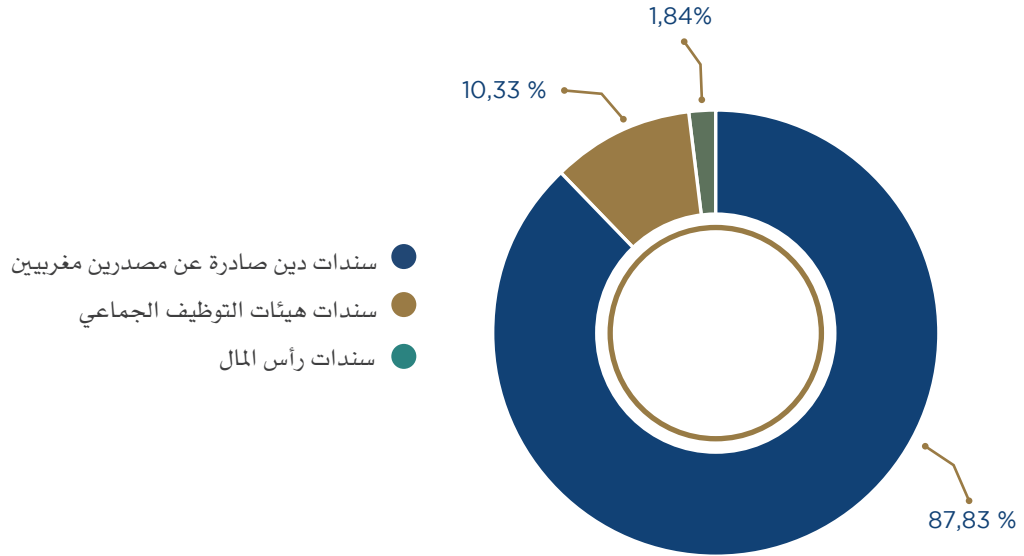
بلغ جاري استثمارات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بالعملات الأجنبية ما يعادل 5,65 مليار درهم بالعملة المحلية في متم سنة 2023، مسجلا بذلك زيادة قدرها 3,29 في المائة مقارنة بالسنة السابقة.

وتستثمر هذه التوظيفات بالعملات الأجنبية بنسبة تصل إلى 87,83 في المائة في سندات الدين الصادرة عن مصدرين مغربيين، إما في شكل سندات أوروبية تصدرها الدولة المغربية (46,41 في المائة من التوظيفات في سندات الدين) أو في شكل سندات تصدرها مؤسسة عمومية مغربية (53,59 في المائة من التوظيفات في سندات الدين).

وبلغت سندات هيئات التوظيف الجماعي، التي همت أساسا سندات الصناديق المتداولة في البورصة (ETF)، ما مجموعه 584,33 مليون درهم في متم سنة 2023، وهو ما يمثل 10,33 في المائة من الجاري الإجمالي، مقابل 10,79 في المائة التي سجلت في متم سنة 2022.

وظل جاري سندات رأس المال المحررة بعملات أجنبية التي تحتفظ بها هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة مستقرا في متم سنة 2023 مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغ ما مجموعه 104 ملايين درهم، وهو ما يمثل 1,84 في المائة من التوظيفات بالعملة الأجنبية.

الرسم البياني رقم 21: بنية توظيفات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بالعملات الأجنبية في متم سنة 2023



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

8.1.4 المستثمرون في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

بلغ عدد المستثمرين في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في متم سنة 2023 ما مجموعه 23 186 مستثمرا، بزيادة قدرها 1 270 مستثمرا مقارنة بسنة 2022.

وتُعزى هذه الزيادة أساسا إلى فئتي الأشخاص الذاتيين المقيمين والأشخاص المعنويين المقيمين، الذين انتقل عدد المستثمرين منها على التوالي من 15 857 مستثمر إلى 16 618 مستثمر ومن 4 619 مستثمر إلى 5 142 مستثمر مقارنة بسنة 2022.

الجدول رقم 12: توزيع الأصل الصافي حسب فئة المستثمرين في متم سنة 2023
(بملايين الدراهم)

الحصص (%)	مجموع هيئات التوظيف الجماعي المنقولة للقيم	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف التعاقدية	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف النقدية	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف سندات القرض	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف الأسهم والمتنوعة	
72,4	405 186,92	885,37	34 749,25	282 078,80	87 473,50	المقاولات المالية، بما في ذلك:
42,7	239 108,26	239,20	17 194,40	159 802,62	61 872,04	شركات التأمين وهيئات الاحتياط الاجتماعي والتقاعد
14,9	83 575,44	92,75	4 673,10	70 125,11	8 684,49	بنوك
5,6	31 390,80	-	5 884,06	18 028,00	7 478,75	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
3,0	16 894,55	-	783,56	8 959,77	7 151,22	صندوق الإيداع والتدبير
3,9	22 016,89	350,22	4 614,41	15 364,90	1 687,35	مؤسسات مالية أخرى
1,3	7 527,10	82,87	285,77	6 691,83	466,64	شركات التمويل
0,7	3 812,01	112,13	928,12	2 662,55	109,21	شركات محافظ أخرى
0,2	861,85	8,20	385,83	444,02	23,80	شركات البورصة
20,1	112 797,04	6 935,00	35 017,84	65 766,71	5 077,49	مقاولات غير مالية
7,0	39 348,84	598,37	12 858,77	14 719,60	11 172,10	أشخاص ذاتيون مقيمون
0,4	2 515,57	30,01	797,71	1 462,20	225,64	أشخاص ذاتيون ومعنويون غير مقيمين
100,0%	559 848,36	8 448,75	83 423,57	364 027,31	103 948,73	المجموع

المصدر: المؤسسات الودعية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

وعلى غرار السنوات السابقة، استأثرت المقاولات المالية بغالبية إجمالي الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، إذ استحوذت على 72,37 في المائة من إجمالي الأصل الصافي تحت التسيير واستثمرت 70 في المائة من توظيفاتها في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «سندات الاقتراض». ومن بين هذه الفئة من المستثمرين، حازت شركات التأمين وهيئات الاحتياط الاجتماعي والتقاعد على حصة 59,01 في المائة من أصلها الصافي، تلتها البنوك بنسبة 20,63 في المائة.

وحازت فئات المستثمرين الأخرى على 27,63 في المائة من الأصل الصافي تحت التسيير، موزع بين المقاولات غير المالية (20,15%) والأشخاص الذاتيين المقيمين (7,03%) والأشخاص الذاتيين والمعنويين غير المقيمين (0,45%).

الإطار رقم 9. الاستثمار المسؤول اجتماعيا في تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

نشرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 دليلا حول الاستثمار المسؤول اجتماعيا في تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، الذي يندرج في إطار التزام الهيئة بالنهوض بالتمويل المستدام وبأبى استكمالاً للإجراءات الأخرى المتخذة في هذا المجال.

وتم الإعلان عن نشر هذا الدليل خلال عرض تم تقديمه لفائدة الفاعلين في سوق الرساميل (شركات التسيير، وشركات البورصة، والمرشدون في الاستثمار المالي، وبورصة الدار البيضاء، والوديع المركزي ماروكليز)، وهو يهدف، علاوة على التعريف بالاستثمار المسؤول اجتماعيا، إلى تقديم توصيات لكل من المستثمرين وشركات التسيير الراغبة في إحداث هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات استراتيجية استثمار مسؤولة اجتماعيا.

ويمكن لهذه الصناديق أن تثير عرض حلول التوظيف الراهنة وأن تجذب الادخارات غير المستثمرة نحو سوق الرساميل، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في استثماراتها.

ويشمل الاستثمار المسؤول اجتماعيا، باعتباره تطبيقا للتنمية المستدامة في تسيير الأصول، أي قرار استثماري يهدف إلى التوفيق، من جهة، بين الهدف المشترك لتحقيق المردودية المالية بالنسبة لجميع أنواع الاستثمارات، ومن جهة أخرى، الرغبة في تمويل فقط الهيئات التي تسعى إلى النهوض بمسؤولياتها الاجتماعية من خلال تحسين أدائها فيما يتعلق باحترام البيئة وبتعزيز المكاسب الاجتماعية والحوكمة الرشيدة.

وهكذا، ومن خلال تخصيص رؤوس الأموال بالاستناد على وجه الخصوص على تحليل غير مالي للمصدرين وللمشاريع التي سيتم تمويلها، الذي يضاف إلى التحليل المالي التقليدي، فإن هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات استراتيجية استثمار مسؤولة اجتماعيا:

- تساعد على رفع تحديات التنمية المستدامة من خلال تفضيل المصدرين الذين يعتمدون أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحكامة؛
- تساهم في نشر القيم والمبادئ الأخلاقية في مجال التمويل.

وتوجد العديد من المقاربات الخاصة بالاستثمار المسؤول اجتماعيا والتي يمكن الجمع بينها. وبالتالي، يمكن لجميع فئات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تطبيق سياسة استثمار مسؤولة اجتماعيا. ويمكن في الواقع تطبيق فرز لانتقاء سندات الاستثمار المسؤول اجتماعيا وكذا سندات القرض الحكومية وسندات قرض المقاولات.

وتتمثل مقاربات الاستثمار المسؤول اجتماعيا فيما يلي:

أ. المقاربات القائمة على الفرز الإيجابي:

- مقارنة «الأفضل في فئته» (Best-in-class): تتمثل في انتقاء المصدرين الذين يعتمدون أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحكامة، من كل قطاع من القطاعات التي تتألف منه المحفظة.
- مقارنة «الأفضل في المجال» (Best-in-universe): تتمثل في انتقاء المصدرين الذين يعتمدون أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحكامة، من جميع القطاعات.
- مقارنة «أفضل جهد» (Best-effort): تتمثل في انتقاء المصدرين حسب تحسن ممارساتهم البيئية والاجتماعية والحكامة، أو عندما يلتزمون التزاما ملموسا بتحسينها على مر الزمن.
- مقارنة «الاستثمار الموضوعاتي»: يتمثل في انتقاء المصدرين استنادا إلى موضوع محدد يرتبط بالتنمية المستدامة. ويجب على المصدرين الذين تم انتقائهم أيضا أن يثبتوا مستوى مرضيا من حيث الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية والحكامة الأخرى.
- مقارنة «الاستثمار المؤثر»: تتمثل في انتقاء المصدرين الذين يتوخون تحقيق أثر بيئي أو اجتماعي أو حكامتي.

ب. المقاربات القائمة على الفرز السلبي:

- مقارنة «الاستبعاد القطاعي»: تتمثل في استبعاد المصدرين من مجال الاستثمار على أساس قطاعات نشاط معينة.
- مقارنة «الاستبعاد البيئي والاجتماعي والحكامة»: مقارنة مماثلة للمقاربة السابقة باستثناء أن الاستبعاد يتم على أساس المعايير البيئية والاجتماعية والحكامة.

ج. مقاربات أخرى:

- مقارنة «إدماج المعايير البيئية والاجتماعية والحكامة»: استراتيجية تتمثل في الأخذ بعين الاعتبار بشكل منهجي بعض المعايير البيئية والاجتماعية والحكامة في التحليل المالي وانتقاء المصدرين.
- مقارنة «إشراك المساهمين والحوار معهم»: مقارنة حوار نشط مع المصدرين الذين يتوخون تحسين ممارساتهم البيئية والاجتماعية والحكامة.

بلغ في متم سنة 2023 عدد هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات استراتيجية استثمار مسؤول اجتماعيا في سوق الرساميل المغربية أربعة صناديق. وتتنمي هذه الصناديق الموجهة إلى العموم إلى صنف «الأسهم» و «المتنوعة»، وهي تعتمد مقارنة «الأفضل في فئتها» استنادا إلى تصنيف غير مالي تجريه وكالة متخصصة، أو تحديث محفظتها من القيم التي يتألف منها مؤشر مازي البيئي والاجتماعي والحكامة لبورصة الدار البيضاء.

2.4 صناديق التوظيف الجماعي للتسديد

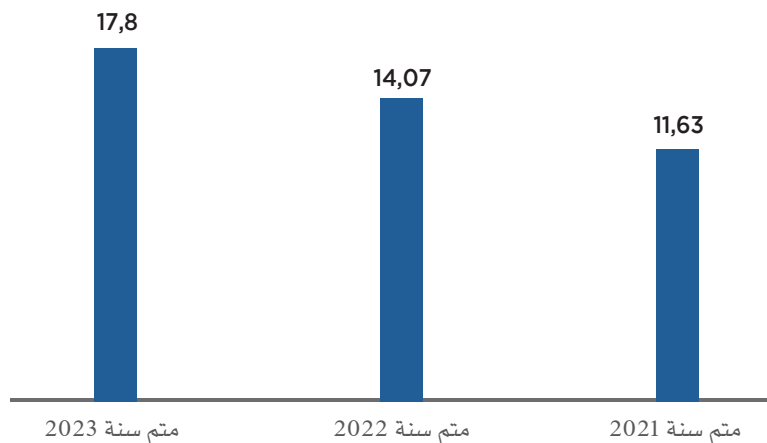
بعد الترخيص لأربع عمليات تسديد سنة 2023، بلغ عدد صناديق التوظيف الجماعي للتسديد النشطة في متم سنة 2023 ما مجموعه 19 صندوقا، منها 7 صناديق بأقسام. وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2023 شهدت تصفية ثلاثة صناديق وقسمين وفقا لنظام تسيير كل منها، وذلك للأسباب التالية:

- انخفاض قيمة رأس المال الدين المتبقي للديون المُسندة إلى أقل من 10 في المائة من القيمة الأولية لرأس المال الدين المتبقي المسجل عند إحداثها؛ و
- حلول تاريخ الاستحقاق النهائي للصندوق وانقضاء أصوله.

واستلم المستثمرون الدفعات المستحقة في تواريخ الاستحقاق النهائية وفقا لأحكام أنظمة تسيير الصناديق التي تمت تصفيتها. وبلغ الجاري تحت التسيير³ لصناديق التوظيف الجماعي للتسديد النشطة 17,80 مليار درهم في متم سنة 2023، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 26,51 في المائة مقارنة بتم سنة 2022.

الرسم البياني رقم 22: تطور الجاري تحت التسيير الخاص بصناديق التوظيف الجماعي للتسديد

(بمليارات الدراهم)



المصدر: المؤسسات المسيرة لصناديق التوظيف الجماعي للتسديد، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

وتم تمويل عمليات التسديد الأربعة الجديدة المرخص لها سنة 2023 من خلال إصدار صناديق التوظيف الجماعي للتسديد لما مجموعه 4,34 مليار درهم من الحصص وسندات القرض، وذلك قصد (أ) اقتناء ديون تجارية، وديون ناتجة عن عقود إيجار مع خيار الشراء وعقود قروض وكذلك ديون صعبة التحصيل، و(ب) ضمان مخاطر التمويل المرتبطة بمحفظات أدوات مالية.

(3) يتعلق الأمر بمجموع الأصول تحت التسيير، بما في ذلك الأصول المُسندة، والمبالغ غيرالمسدة، والمبالغ المسقطة، والسيولات، والسيولات الموظفة.

وهمت عمليات التسديد المرخص لها إلى حدود نهاية سنة 2023 ما يلي:

أ. اقتناء صناديق التوظيف الجماعي للتسديد لفئات أصول مختلفة:

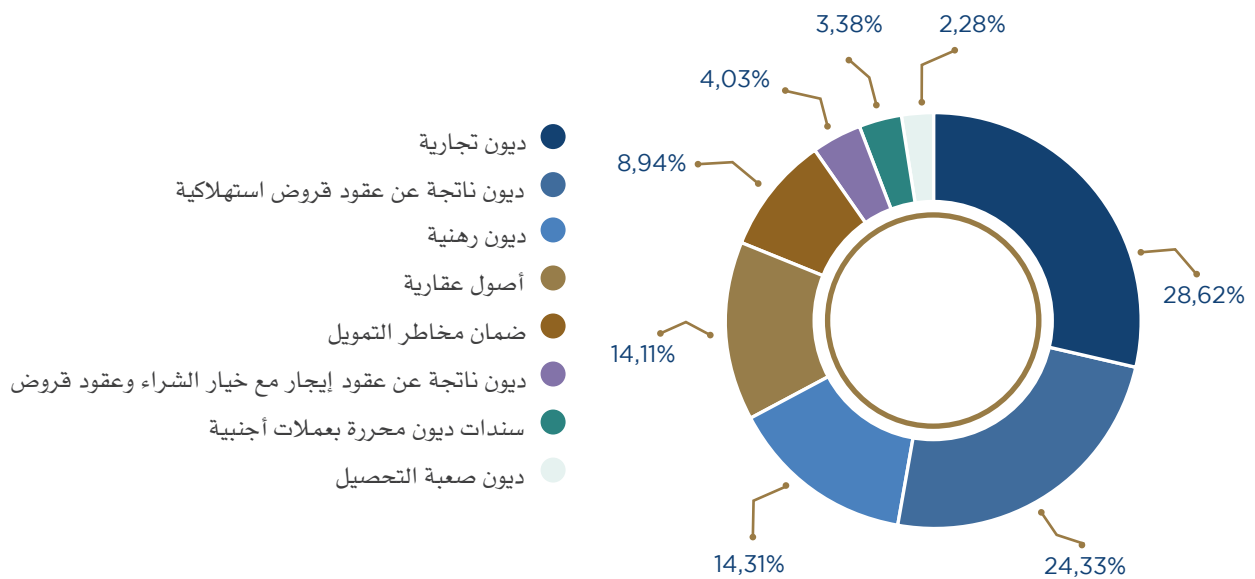
- ديون رهنية؛
- ديون ناتجة عن عقود قروض استهلاكية؛
- ديون تجارية؛
- ديون ناتجة عن عقود إيجار مع خيار الشراء؛
- ديون صعبة التحصيل؛
- سندات ديون محررة بعملات أجنبية؛
- الأصول عقارية؛
- حقوق انتفاع ناشئة عن أصول عقارية.

أ. ضمان مخاطر التمويل من طرف صناديق التوظيف الجماعي للتسديد (تسديد مركب).

ويتمثل توزيع الجاري تحت التسيير لصناديق التوظيف الجماعي للتسديد حسب نوع عملية التسديد في متم سنة 2023، فيما يلي:

- 28,62 في المائة من الجاري تتعلق بديون تجارية، موزعة بين صندوقين؛
- تمثل الديون الناتجة عن عقود قروض استهلاكية 24,33 في المائة من الجاري، وهي موزعة بين أربعة صناديق، بما في ذلك صندوق واحد يشمل قسما واحدا؛
- تمثل الديون الرهنية 14,31 في المائة من الجاري تحت التسيير، وهي موزعة بين ثلاثة صناديق، بما في ذلك صندوق واحد يشمل ثلاثة أقسام؛
- بلغت نسبة الأصول العقارية 14,11 في المائة من الجاري تحت التسيير، وهي موزعة بين أربعة صناديق، اثنان منها يشملان أقساما؛
- تمثل عمليات ضمان مخاطر التمويل 8,94 في المائة من إجمالي الجاري تحت التسيير، وهي موزعة بين صندوقين، بما في ذلك صندوق واحد يشمل قسما واحدا؛
- يمثل جاري كل من الديون الناتجة عن عقود الإيجار مع خيار الشراء وعن عقود القروض 4,03 في المائة من إجمالي الجاري تحت التسيير، في حوزة صندوقان؛
- تمثل سندات الديون المحررة بعملات أجنبية 3,38 في المائة من الجاري تحت التسيير، في حوزة صندوق واحد؛
- تمثل الديون صعبة التحصيل 2,28 في المائة من الجاري تحت التسيير، في حوزة صندوق واحد يشمل قسما واحدا.

الرسم البياني رقم 23: توزيع الجاري تحت التسيير الخاص بصناديق التوظيف الجماعي للتسديد حسب نوع العملية



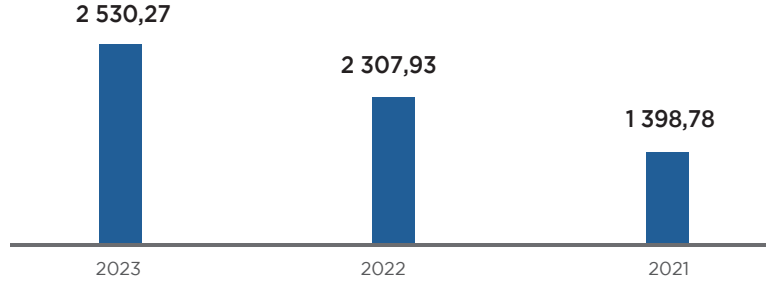
المصدر: المؤسسات المسيرة لصناديق التوظيف الجماعي للتسديد، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

4. 3. هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال

تميزت سنة 2023 بإحداث هيئتي توظيف جماعي للرأسمال جديدتين، إحداهما تم تأسيسها في شكل شركة توظيف جماعي للرأسمال والأخرى في شكل صندوق توظيف جماعي للرأسمال، ليبلغ بالتالي عدد هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال النشطة ثلاث عشرة هيئة، مقابل إحدى عشرة هيئة في السنة السابقة.

وفي متم سنة 2023، سيرت الهيئات الثلاث عشرة النشطة إجمالي أصل صافي بلغ 2 530,27 مليون درهم، بزيادة قدرها 9,63 في المائة مقارنة بتمتم سنة 2022.

الرسم البياني رقم 24: تطور الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال (بملايين الدراهم)



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

تعمل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال النشطة باستراتيجيات استثمارية تستهدف مختلف مراحل دورة حياة المقاولات. ومن ضمن هذه الهيئات، 62 في المائة منها هي هيئات توظيف جماعي للرأسمال متخصصة أو هيئات تعطي الأولوية لقطاعات معينة من النشاط، بما في ذلك:

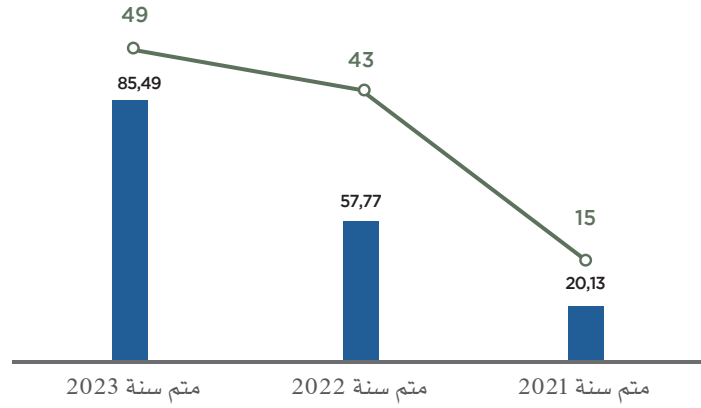
- الطاقة والنقل والبنية التحتية الحضرية؛
- التوليد الذاتي للكهرباء والانتقال الطاقوي؛
- الخدمات؛
- الصناعة الغذائية؛
- الصناعات التحويلية؛
- المهن العالمية في المغرب (صناعة السيارات، وصناعات الطيران، والصناعة الإلكترونية، وما إلى ذلك)؛
- العقار؛
- التكنولوجيا المالية.

4.4 هيئات التوظيف الجماعي العقاري

بلغ في متم سنة 2023 عدد هيئات التوظيف الجماعي العقاري التي تم تأسيسها تسعة وأربعين⁴ هيئة مقابل ثلاثة وأربعين هيئة سنة 2022. ويتعلق الأمر بتسعة وثلاثين هيئة تم إحداثها في شكل شركات توظيف عقاري ذات قواعد تسيير مخففة وبعشر هيئات تم إحداثها في شكل شركات توظيف عقاري.

الرسم البياني رقم 25: تطور الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي العقاري

(بمليارات الدراهم)



■ الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي العقاري ■ عدد هيئات التوظيف الجماعي العقاري المسيرة

المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

بلغ في متم سنة 2023 إجمالي الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي العقاري النشطة 85,49 مليار درهم، مقابل 57,77 مليار درهم سنة 2022.

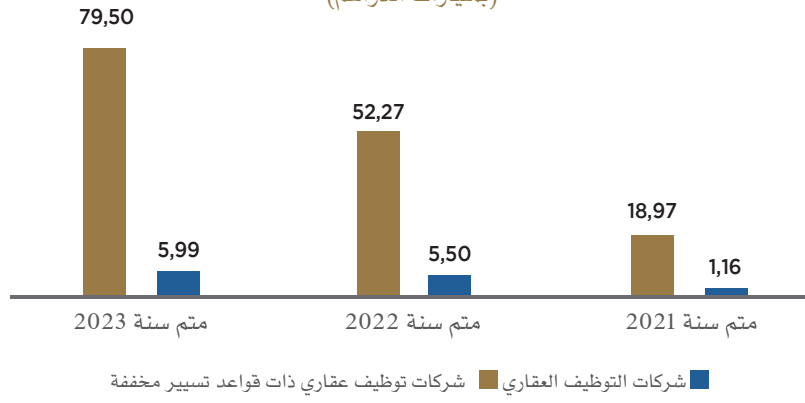
وبلغ جاري هيئات التوظيف الجماعي العقاري ذات قواعد تسيير مخففة 79,5 مليار درهم في متم سنة 2023، وهو ما يمثل 93 في المائة من إجمالي الأصل الصافي المذكور.

وركزت استراتيجية استثمار هيئات التوظيف الجماعي العقاري النشطة على فئات الأصول التالية:

- مقرات وفروع ووكالات بنكية؛
- مبان تعليمية أو تكوينية؛
- مرافق صحية؛
- مبان إدارية؛
- مكاتب؛
- محلات تجارية؛
- مؤسسات سياحية ومراكز ترفيهية؛
- مستودعات لوجستكية؛
- وحدات صناعية؛
- عقارات سكنية.

(4) من أصل 58 هيئة توظيف جماعي عقاري معتمدة سنة 2023.

الرسم البياني رقم 26: تطور الأصل الصافي حسب فئات هيئات التوظيف الجماعي
(بمليارات الدراهم)



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

5. المتدخلون

5.1 شركات البورصة

5.1.1 الحياة القانونية والاجتماعية

بقي في متم سنة 2023 عدد شركات البورصة مستقرا في 16 شركة. وتميزت الحياة القانونية والاجتماعية لشركات البورصة في سنة 2023 بتغييرات على مستوى الحكامة والمستخدمين.

الجدول رقم 13: التغييرات في حكامة شركات البورصة

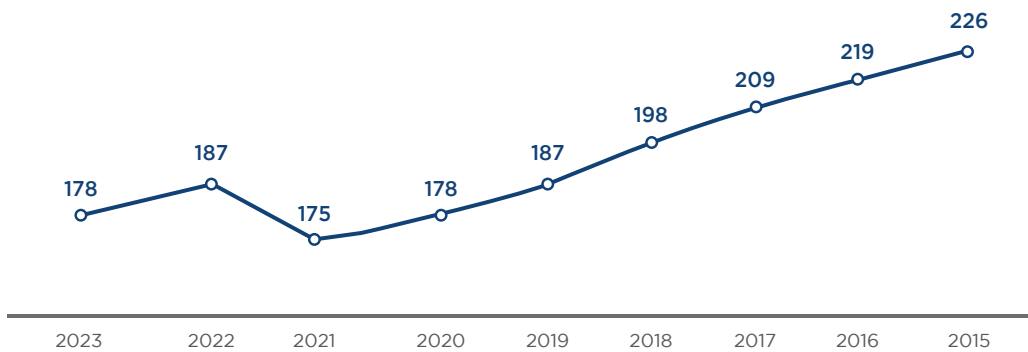
شركات البورصة	طبيعة التغيير
BMCI Bourse	تغيير في حملة الأسهم
CDG Capital Bourse	
Maroc Service Intermédiation (M.S.IN)	
Sogecapital Bourse	
Red Med Securities	تعيين مسيرين جدد
BMCI Bourse	تعيين أعضاء جدد في مجلس الإدارة/مجلس الرقابة
CDG Capital Bourse	
Maroc Service Intermédiation (M.S.IN)	
Sogecapital Bourse	

المصدر: شركات البورصة

شهدت سنة 2023 حركية في فرق عمل غالبية شركات البورصة (13)، والتي تمثلت في توظيف 13 مستخدما ومغادرة 22 مستخدما.

واستقر إجمالي عدد مستخدمي شركات البورصة في متم سنة 2023 في 178 مستخدما مقابل 187 مستخدما سنة 2022.

الرسم البياني رقم 27: تطور إجمالي عدد مستخدمي شركات البورصة



المصدر: شركات البورصة، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

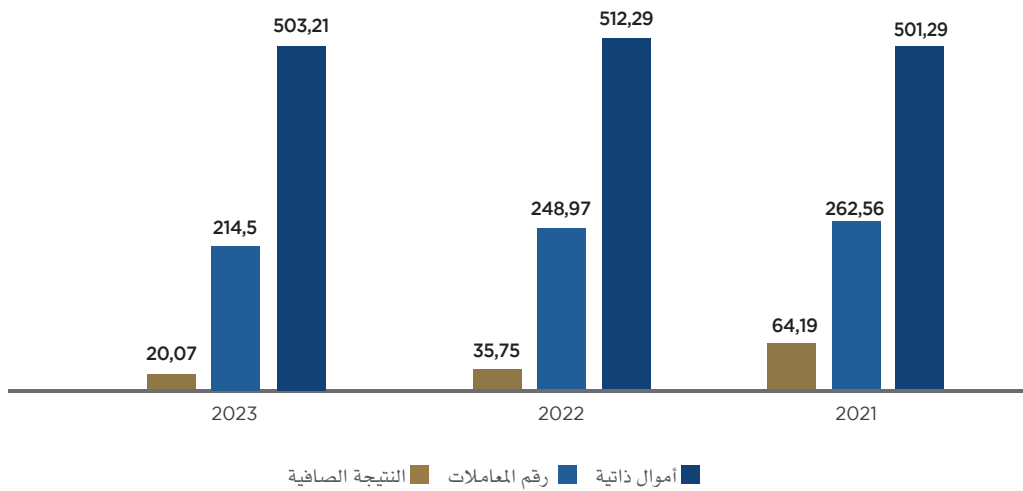
2.1.5 مؤشرات النشاط

المؤشرات المالية

حققت شركات البورصة سنة 2023 رقم معاملات بلغ 221,41 مليون درهم، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 11,07 في المائة مقارنة بسنة 2022. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت 9 شركات من أصل 16 شركة من شركات البورصة نتيجة استغلال سلبية سنة 2023، مقابل 6 شركات سنة 2022.

ومع ذلك، تمكنت شركات البورصة من الحفاظ على نتيجة صافية إجمالية إيجابية بقيمة 19,31 مليون درهم، وذلك بالرغم من أنها انخفضت بنسبة 46 في المائة مقارنة بالنتيجة الصافية التي سجلت سنة 2022 بقيمة 35,75 مليون درهم.

الرسم البياني رقم 28: تطور المؤشرات المالية لشركات البورصة (بملايين الدراهم)



المصدر: شركات البورصة، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

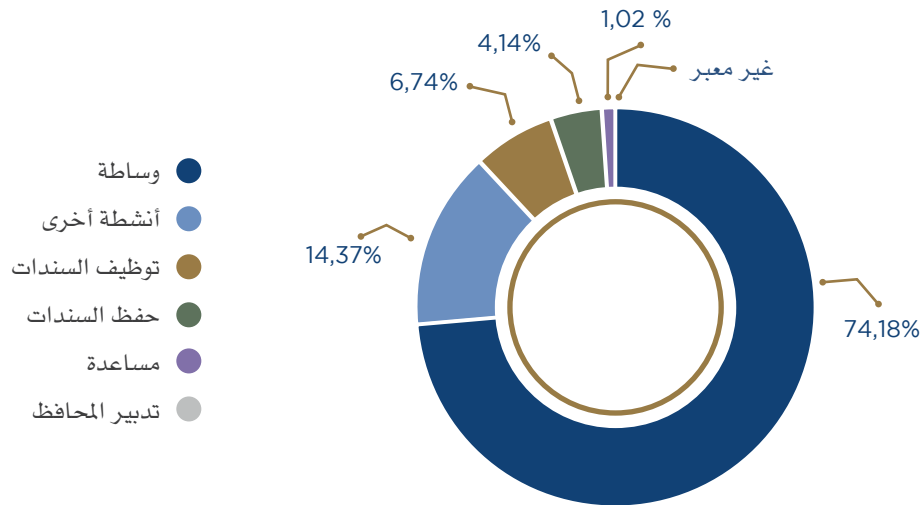
ويبين توزيع رقم معاملات شركات البورصة هيمنة نشاط الوساطة، الذي درّ لوحده 74,18 في المائة من إجمالي رقم المعاملات.

الجدول رقم 14: الأرقام الرئيسية لشركات البورصة (بملايين الدراهم)

2023	2022	2021	
16	16	17	عدد شركات البورصة
221,41	248,97	262,56	إجمالي رقم المعاملات
164,24	191,98	210,42	الوساطة
9,16	14,79	7,85	حفظ السندات
0,14	0,00	0,10	الإرشاد في العمليات المالية
14,93	20,73	18,07	توظيف السندات
1,12	0,72	0,73	تدبير المحافظ
31,81	20,75	25,36	أنشطة أخرى
19,31	35,75	64,19	إجمالي النتيجة الصافية
59,69	56,85	54,62	صندوق الضمان

المصدر: شركات البورصة، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

الرسم البياني رقم 29: توزيع رقم معاملات شركات البورصة حسب نوع النشاط



المصدر: شركات البورصة، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

في سنة 2023، استحوذت 10 شركات بورصة تابعة لبنوك على حصة سوقية بلغت 77,98 في المائة، استأثرت أكبر خمس شركات منها بنسبة 62,56 في المائة.

صندوق ضمان شركات البورصة

يرمي صندوق الضمان إلى منح التعويضات المستحقة لزيء شركات البورصة المعلنة تصفيتها في حالة عدم تقييد هذه الأخيرة بقواعد الفصل بين أصول الزبناء وأصولها. ويموّل الصندوق بمساهمات يحدد مبلغها في نسبة مئوية من حجم السندات والنقود التي تحتفظ بها كل شركة بورصة.

وارتفعت المساهمات المدفوعة لصندوق الضمان بنسبة 5 في المائة مقارنة بسنة 2022 ليلبلغ رصيده 59,7 مليون درهم سنة 2023، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى الزيادة بنسبة 5,49 في المائة في قيمة الأصول التي تحتفظ بها شركات البورصة ماسكو الحسابات، والتي بلغت في المتوسط 8,15 مليار درهم سنة 2023.

3.1.5 بنية الزبناء

ارتفع سنة 2023 عدد الزبناء النشطين لشركات البورصة بنسبة 50,62 في المائة مقارنة بسنة 2022. ويعزى هذا التباين أساسا إلى الزيادة بنسبة 58,22 في المائة في عدد الزبناء المنتمين لفئة الأشخاص الذاتيين المغربيين.

ومن حيث بنية الزبناء، تجدر الإشارة إلى هيمنة الزبناء من فئة الأشخاص الذاتيين المغربيين الذين مثلوا 82 في المائة من مجموع الزبناء، تلتها هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بنسبة 10 في المائة، بينما وُزعت النسب المتبقية بين الفئات الأخرى.

الجدول رقم 15: بنية زبناء شركات البورصة

المجموع	أشخاص ذاتيون		أشخاص معنويون		أشخاص معنويون مغربيون		هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة		أشخاص ذاتيون مغربيون		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
8 356	132	2	174	2	511	6	1 027	12	6 512	78	2019
8 501	118	1	144	2	453	5	1 031	12	6 755	79	2020
8 261	95	1	127	2	500	6	1 311	16	6 228	75	2021
7 682	81	1	117	2	426	6	1 067	14	5 991	78	2022
11 571	216	2	118	1	554	5	1 204	10	9 479	82	2023

المصدر: شركات البورصة وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

2.5 ماسكو حسابات السندات

بلغ العدد الإجمالي لحسابات السندات 193 942 حساباً، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 12 في المائة مقارنة بسنة 2022. ويُعزى هذا الارتفاع أساساً إلى الزيادة في عدد حسابات السندات المملوكة من طرف فئة الأشخاص الذاتيين المقيمين، الذي انتقل من 148 810 حسابات سنة 2022 إلى 167 181 حساباً سنة 2023، وهو ما يمثل 86,20 في المائة من إجمالي عدد حسابات السندات.

وبقيت حصة الأصول التي تحتفظ بها البنوك سائدة وتمثل حوالي 92,93 في المائة من إجمالي أصولها.

الجدول رقم 16: الأرقام الرئيسية لماسكي الحسابات

2023	2022	
24	24	عدد ماسكي الحسابات
193 942	173 152	عدد حسابات السندات
167 181	148 810	الأشخاص الذاتيون المقيمون
13 305	12 425	الأشخاص المعنويون المقيمون
12 128	11 355	الأشخاص الذاتيون غير المقيمين
1 328	562	الأشخاص المعنويون غير المقيمين
2 240 274	2 047 659	الأصول المسيرة (أ) = (1) + (2) + (3) + (4) (بملايين الدراهم)
2 081 882	2 003 521	(1) من قبل البنوك
8 821	7 043	(2) من قبل شركات البورصة ماسكي الحسابات
441	191	(3) من قبل المصدرين
149 130	36 904	(4) من قبل هيئات أخرى
-	-	رصيد الأصول المسيرة في الحسابات التقنية (بملايين الدراهم) (ب)
2 240 274	2 047 659	مجموع الجاري (ج) = أ + ب

المصدر: ماسكو الحسابات والوديع المركزي ماروكليبر

3.5 الوديع المركزي

سجل الجاري الإجمالي للأصول التي يحتفظ بها الوديع المركزي ارتفاعا بنسبة 9,41 في المائة، حيث انتقل من 2 047,65 مليار درهم في متم سنة 2022 إلى 2 240,27 مليار درهم في متم سنة 2023، مدفوعا بالأساس بالزيادة في جاري كل من الأسهم و هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بنسبة 11,09 في المائة و 11,05 في المائة على التوالي.

الجدول رقم 17: الأرقام الرئيسية لنشاط الوديع المركزي ماروكليير

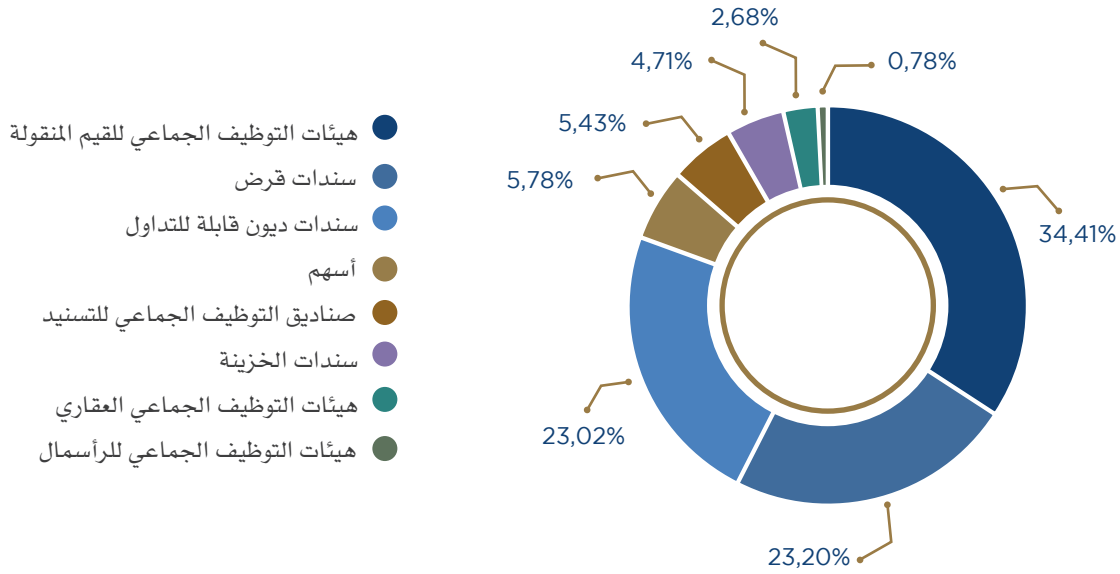
2023	2022	
1 677	1 611	عدد القيم المحتفظ بها
97	98	أسهم
389	377	سندات قرض
386	340	سندات ديون قابلة للتداول
91	86	صناديق التوظيف الجماعي للتسديد
79	106	سندات الخزينة
577	559	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
45	38	هيئات التوظيف الجماعي العقاري
13	7	هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال
2 240,27	2 047,65	الجاري الإجمالي (بمليارات الدراهم)
644,98	580,62	أسهم
174,83	170,70	سندات قرض
80,48	77,59	سندات ديون قابلة للتداول
14,28	11,40	صناديق التوظيف الجماعي للتسديد
699,38	664,51	سندات الخزينة
541,95	488,04	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
82,23	53,97	هيئات التوظيف الجماعي العقاري
2,14	0,82	هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال
84 579,07	68 588,27	المتوسط اليومي للتدفقات المتَّمة (بملايين الدراهم)
83 945,72	67 872,27	فرع المعاملات بالتراضي
633,35	716	فرع البورصة
-	-	فرع التقيلات الخالصة
1 290	1 169	عدد عمليات تدبير السندات
166	127	عدد عمليات توزيع الريبجات المعالجة
1124	1042	عدد العمليات على السندات المعالجة

المصدر: الوديع المركزي ماروكليير

وارتفع عدد القيم التي يحتفظ بها الوديع المركزي ماروكليير بنسبة 4,10 في المائة، حيث انتقل من 1 611 قيمة في متم سنة 2022 إلى 1 677 قيمة في متم سنة 2023. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع عدد سندات الديون القابلة للتداول بنسبة 13,53 في المائة.

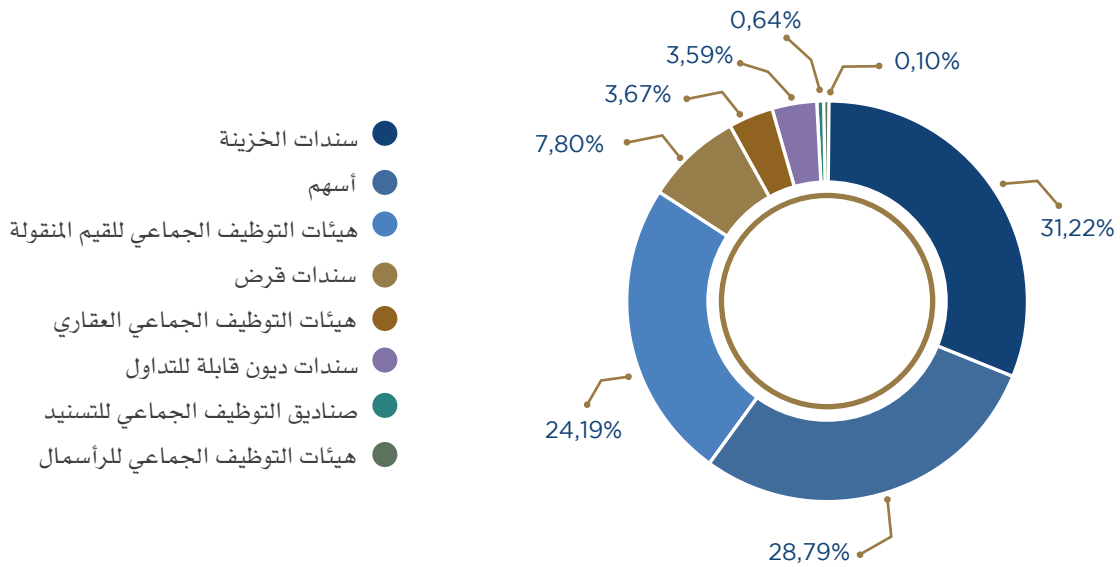
وسجل متوسط التدفقات المتَّمة زيادة قدرها 23,31 في المائة بين سنتي 2022 و2023.

الرسم البياني رقم 30. توزيع عدد القيم المقبولة حسب الفئة في متم سنة 2023



المصدر: الوديع المركزي ماروكليبر

الرسم البياني رقم 31: توزيع الجاري الإجمالي للقيم المقبولة حسب الفئة في متم سنة 2023



المصدر: الوديع المركزي ماروكليبر

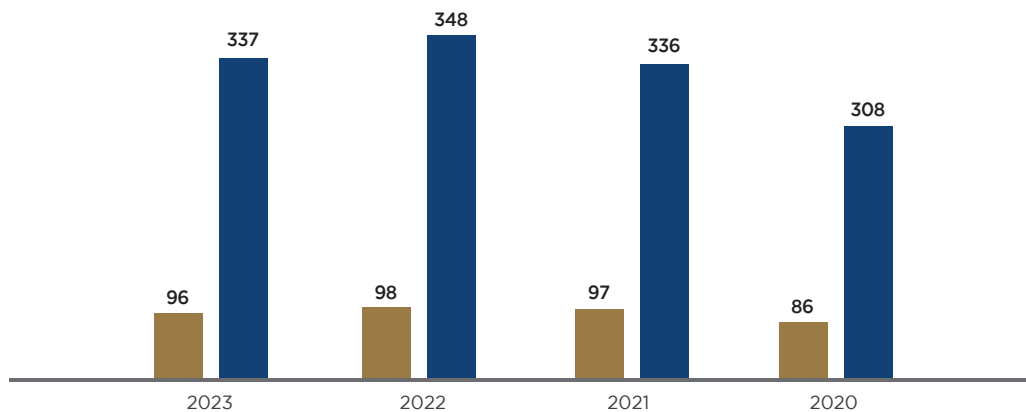
4.5 شركات التسيير

4.5.1 شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

على غرار السنة السابقة، بقي عدد شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في متم سنة 2023 مستقرا في 19 شركة.

وفيما يخص عدد مستخدمي شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، فقد وظفت هذه الأخيرة 337 مستخدما في متم سنة 2023، منهم 96 مسيرا، مقابل 348 مستخدما منهم 98 مسيرا في السنة السابقة. وتُعزى هذه الاختلافات أساسا إلى استقالات المستخدمين الذين لم يتم تعويضهم بعد، وإسناد بعض مهام الدعم لمقدمي خدمات خارجيين.

الرسم البياني رقم 32: تطور عدد مستخدمي شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة



■ العدد الإجمالي لمستخدمي شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ■ عدد الأجراء العاملين في التسيير

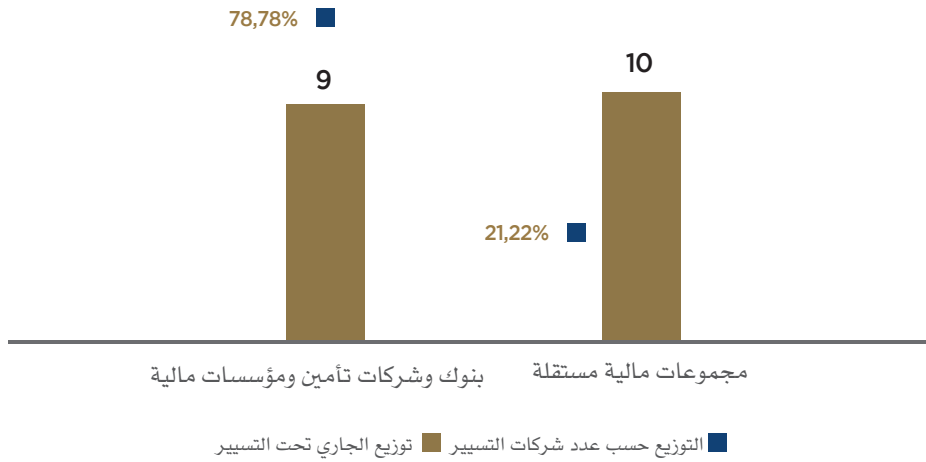
المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

مؤشرات النشاط

بالرغم من الزيادة الإيجابية في إجمالي الصافي في متم سنة 2023 (+11,77%)، إلا أن متوسط الأصل الصافي برسم هذه السنة بقي أقل من المتوسط الذي سُجّل سنة 2022، إذ انتقل من 567,6 مليار درهم إلى 535,35 مليار درهم.

وعلى غرار السنة السابقة، لم يتغير توزيع شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب النوع، حيث استقر عددها في 9 شركات تابعة لمجموعات بنكية أو لشركات تأمين و10 شركات تسيير مستقلة. غير أن توزيع الحصة السوقية بين الفئتين خلال سنة 2023 تغير لكفة شركات التسيير المستقلة، التي أصبحت تسيير الآن 21,22 في المائة من إجمالي الجاري مقابل 15,84 في المائة سنة 2022، وهو ما يمثل 118,79 مليار درهم. وبلغت حصة الجاري الذي تسييره الشركات التابعة لمجموعات بنكية أو لشركات تأمين 78,78 في المائة، مسجلة انخفاضا بواقع 5,37 نقطة مئوية بالرغم من الزيادة في حجم الأصول المسيرة، الذي بلغ 441,05 مليار درهم، مقابل 421,55 مليار درهم خلال السنة الماضية.

الرسم البياني رقم 33: توزيع الحصص السوقية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب طبيعة حملة الأسهم

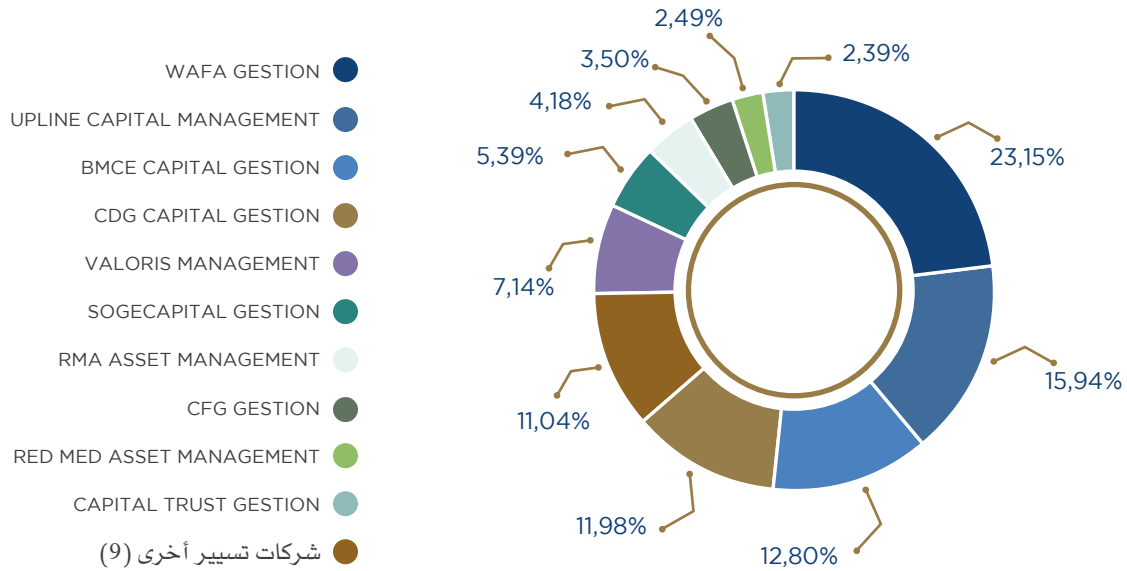


المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

وفيما يتعلق بتوزيع الأصل الصافي حسب شركة التسيير، قامت لوحدها أربع شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تابعة لمؤسسات الائتمان بتسيير حوالي ثلثي إجمالي الأصل الصافي تحت التسيير (63,86%) في متم سنة 2023، وهو ما يمثل جاري إجمالي قدره 357,54 مليار درهم.

وبالنسبة لشركات التسيير المستقلة، شهدت تسع شركات من أصل عشرة نموا هاما في أصولها الصافية، وتراوحت هذه الزيادات بين 22,36 في المائة و 127,10 في المائة.

الرسم البياني رقم 34: توزيع الأصل الصافي حسب شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

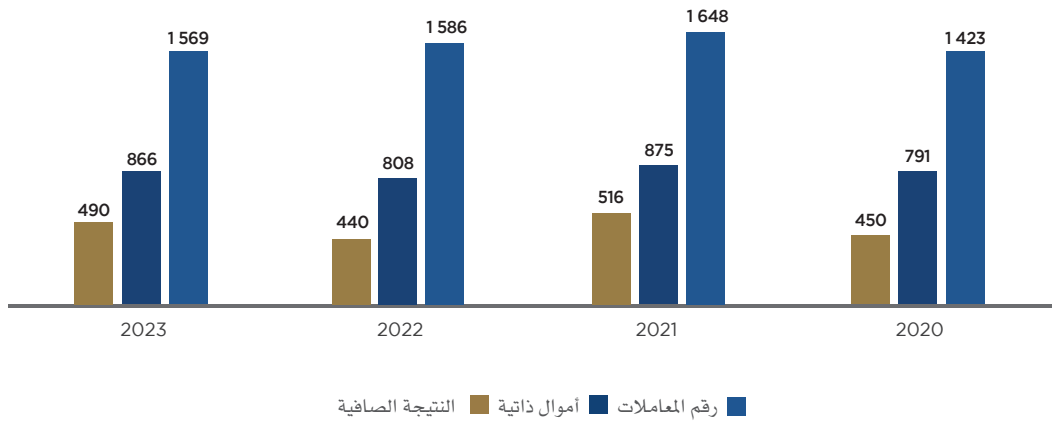
المؤشرات المالية

انخفض في متم سنة 2023 رقم المعاملات الموطد لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بنسبة 1,08 في المائة إلى 1,57 مليار درهم مقابل 1,59 مليار درهم في متم سنة 2022. وفي الواقع، فإن هذا الانخفاض يرتبط ارتباطا مباشرا بتراجع متوسط الأصل الصافي للقطاع بنسبة 5,68 في المائة برسم سنة 2023 مقارنة بالسنة السابقة.

أما بالنسبة لنتيجة القطاع الصافية الموطدة، فقد استقرت في 490,38 مليون درهم برسم سنة 2023، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 11,57 في المائة مقارنة بالسنة المنصرمة. ونتيجة لذلك، وأيضا بفعل الانخفاض المذكور أعلاه في رقم المعاملات الإجمالي مقارنة بسنة 2022، ارتفع الهامش الصافي الموطد بنسبة 3,5 نقط مئوية على أساس سنوي إلى 31,25 في المائة في متم سنة 2023.

كما انتقلت الأموال الذاتية التي عباؤها جميع شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من 808,25 مليون درهم سنة 2022 إلى 865,51 مليون درهم سنة 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7,09 في المائة. وفيما يتعلق بالمردودية الإجمالية لرؤوس الأموال الذاتية في متم سنة 2023، فقد بلغت 56,66 في المائة نتيجة للزيادة الإيجابية في النتيجة الصافية الموطدة لشركات التسيير التي كانت أكبر من الزيادة التي سجلتها أموالها الذاتية.

الرسم البياني رقم 35: تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (بملايين الدراهم)



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

2.4.5 شركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنيـد

بلغ في مـتم سنة 2023 عدد شركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنيـد المعتمـدة أربع شركات، ويتعلق الأمر ب:
- Maghreb Titrisation
- Attijari Titrisation
- BMCE Capital Titrisation
- SOFAC STRUCTURED FINANCE

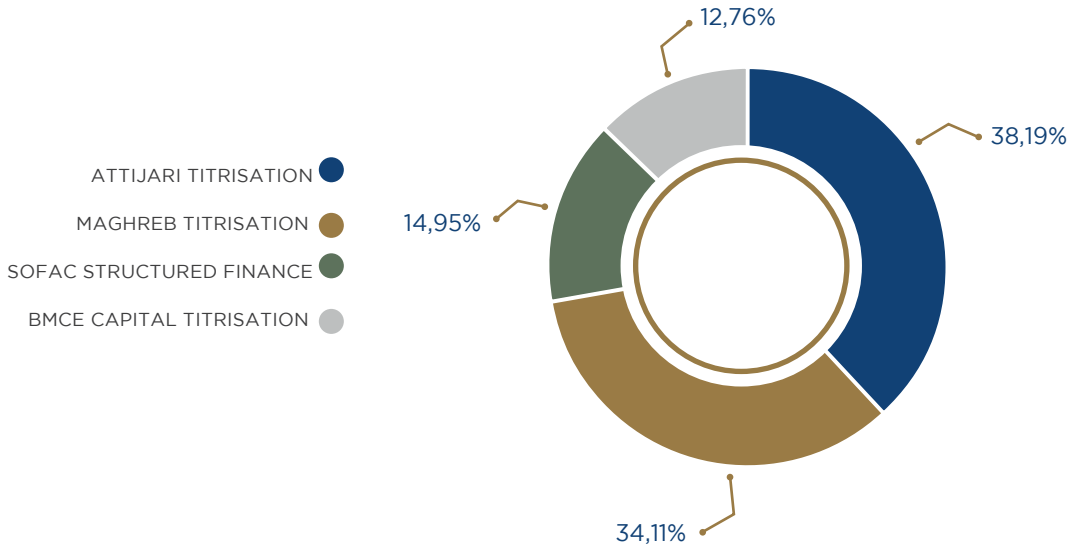
وبلغ عدد مستخدمي شركات التسيير الأربع لصناديق التوظيف الجماعي للتسنيـد في مـتم سنة 2023 ما مجموعه 23 مستخدما، يضطلع 11 منهم بمهمة تسيير صناديق التسنيـد وهيكلتها.

■ مؤشرات النشاط

بلغ في مـتم سنة 2023 الجاري الإجمالي تحت التسيير لصناديق التسنيـد 17,80 مليار درهم، وهو موزع بين شركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنيـد على النحو التالي:

- **Attijari Titrisation** تقوم بتسيير أربعة صناديق، منها صندوق يشمل ثلاثة أقسام وصندوق آخر يشمل قسما واحدا، وهو ما يمثل جاريا تحت التسيير بقيمة 6,80 مليار درهم، أي ما يعادل حصة سوقية نسبتها 38,19 في المائة؛
- **Maghreb Titrisation** تقوم بتسيير سبعة صناديق، منها ثلاثة صناديق يشمل كل واحد منها قسما واحدا، وهو ما يمثل جاريا تحت التسيير بقيمة 6,07 مليار درهم، أي ما يعادل حصة سوقية نسبتها 34,11 في المائة؛
- **SOFAC Structured Finance** تقوم بتسيير أربعة صناديق تمثل جاريا تحت التسيير بقيمة 2,66 مليار درهم، أي ما يعادل حصة سوقية نسبتها 14,95 في المائة؛
- **BMCE Capital Titrisation** تقوم بتسيير أربعة صناديق، منها صندوق يشمل ثمانية عشر قسما، وصندوق آخر يشمل قسما واحدا، وهو ما يمثل جاريا تحت التسيير بقيمة 2,27 مليار درهم، أي ما يعادل حصة سوقية نسبتها 12,75 في المائة.

الرسم البياني رقم 36: توزيع الجاري تحت التسيير حسب شركة تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنيـد



المصدر : شركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنيـد، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

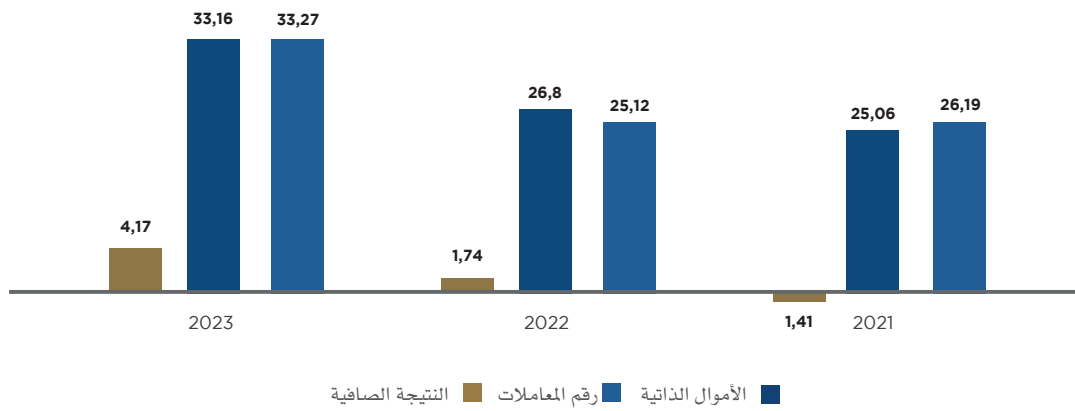
المؤشرات المالية

استقر رقم المعاملات الموطد لشركات التسيير الأربع لصناديق التوظيف الجماعي للتسنيدي في 33,27 مليون درهم سنة 2023، مقابل 25,12 مليون درهم سنة 2022، مسجلا زيادة قدرها 32,44 في المائة.

وارتفعت النتيجة الصافية الموطدة لشركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنيدي بنسبة 140 في المائة إلى 4,17 مليون درهم سنة 2023، مقابل 1,74 مليون درهم سنة 2022.

وانتقلت من جانبها الأموال الذاتية لجميع شركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنيدي من 26,80 مليون درهم سنة 2022 إلى 33,16 مليون درهم سنة 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 23,73 في المائة تقريبا. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة في الأموال الذاتية تشمل زيادة في رأس المال قامت بها إحدى شركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنيدي.

الرسم البياني رقم 37: تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنيدي (بملايين الدراهم)



المصدر: شركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنيدي، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

3.4.5 شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال

تميزت سنة 2023 بمنح اعتمادين جديدين من طرف وزيرة الاقتصاد والمالية، بعد استطلاع رأي الهيئة المغربية لسوق الرساميل، لممارسة نشاط تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال عقب إدخال تعديلات على النظامين الأساسيين لشركتي تسيير هيئات توظيف الأموال بالمجازفة. ويتعلق الأمر بشركتي التسيير Upline Investments و CDG Invest Infrastructures.

بالإضافة إلى ذلك، حصلت شركة التسيير EmergingTech Ventures (المعروفة سابقا باسم Seaf Morocco Capital Partners) على اعتماد جديد من طرف وزيرة الاقتصاد والمالية، بعد استطلاع رأي الهيئة المغربية لسوق الرساميل، عقب التغيير الذي طال رقابتها.

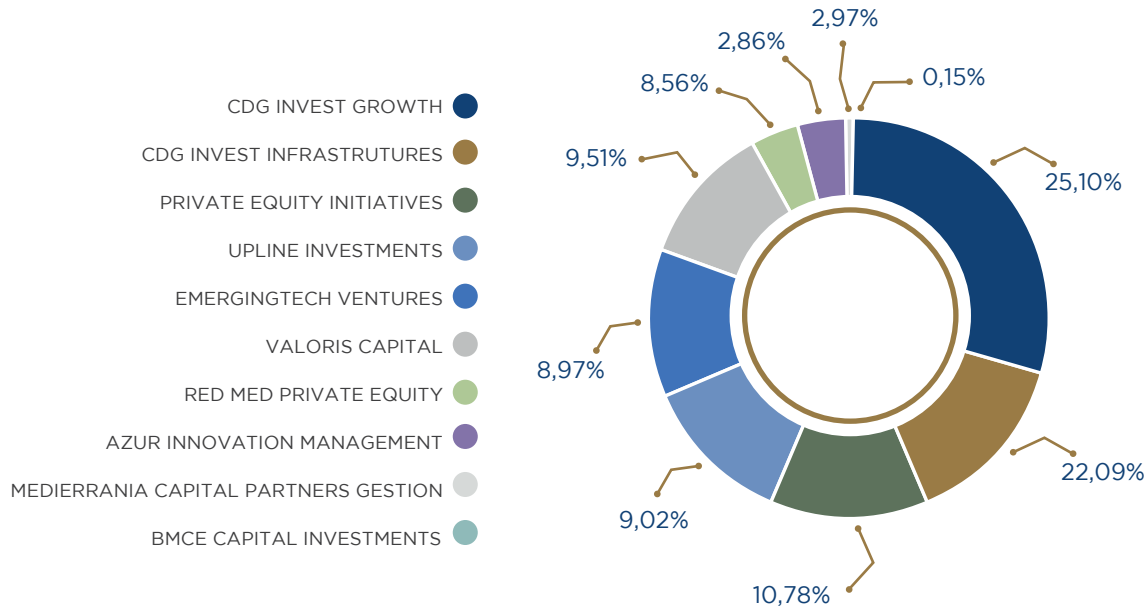
وبلغ في متم سنة 2023 عدد مستخدمي شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ما مجموعه ستة وسبعين مستخدما، يشغل منهم واحد وثلاثون شخصا منصب مدير أو مسؤول عن الاستثمار.

مؤشرات النشاط

بلغ إجمالي الأصل الصافي الذي تسييره شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال في متم سنة 2023 ما مجموعه 2 530,27 مليون درهم، مقابل 2 307,93 مليون درهم سنة 2022، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 9,63 في المائة.

وفيما يتعلق بتمركز النشاط، استقرت الحصة السوقية الموطدة لأكثر ثلاث شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال في 58 في المائة، وهو ما يمثل أصلا صافيا تحت التسيير بقيمة 1 466,7 مليون درهم.

الرسم البياني رقم 38: توزيع الأصل الصافي حسب شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

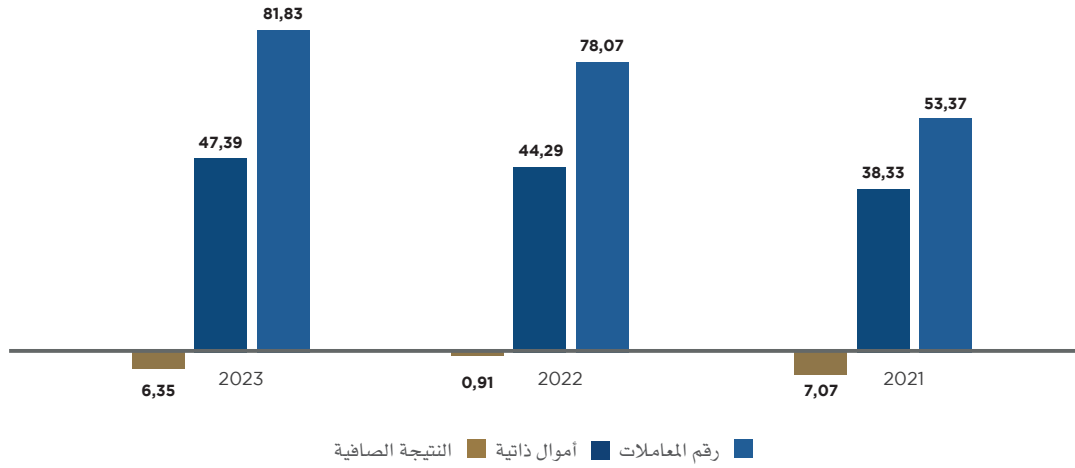
المؤشرات المالية

ارتفع رقم المعاملات الموطدة لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال بنسبة 4,81 في المائة سنة 2023 ليستقر في 81,83 مليون درهم، مقابل 78,07 مليون درهم سنة 2022. وتُعزى هذه الزيادة أساسا إلى بدء نشاط هيئتي توظيف جماعي للرأسمال جديدتين سنة 2023 تسييرهما شركتا تسيير.

وسجلت النتيجة الصافية الموطدة لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال خسارة قدرها 6,35 مليون درهم، مقابل خسارة قدرها 0,91 مليون درهم في السنة الماضية. ويرجع ذلك أساسا إلى الخسائر التي سجلتها أربع شركات تسيير، منها شركتا تسيير لم تُباشرا ممارسة نشاطهما في تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

وارتفعت الأموال الذاتية المعبأة من قبل شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال بنسبة 7 في المائة سنة 2023 لتستقر في 47,39 مليون درهم، مقابل 44,29 مليون درهم التي سُجلت في السنة السابقة. وتُعزى هذه الزيادة، من جهة، إلى الزيادات في رأس المال التي قامت بها أربع شركات تسيير، ومن جهة أخرى، إلى الزيادة في الأرباح التي سجلتها ثلاث شركات تسيير.

الرسم البياني رقم 39: تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال (بملايين الدراهم)



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

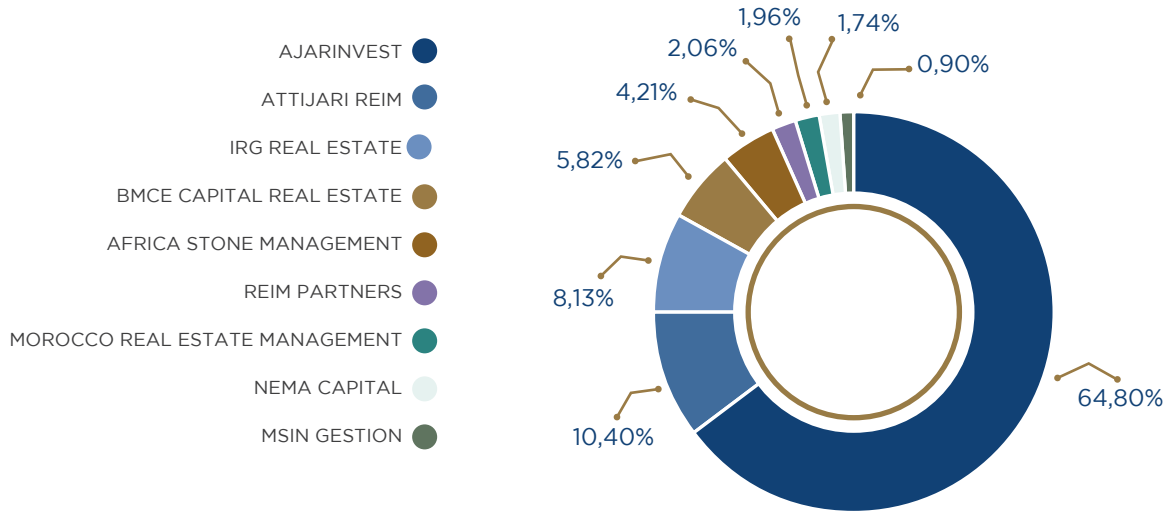
4.4.5 شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري

في متم سنة 2023، عرفت سوق الرساميل تواجد تسع شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري. كما زاد عدد مستخدمي شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري، إذ بلغ في 31 دجنبر 2023 ما مجموعه 96 مستخدما، يشغل 34 منهم مهام مسير صندوق أو مسير أصول.

مؤشرات النشاط

في متم سنة 2023، بلغ إجمالي الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي العقاري التسعة والأربعين النشطة ما مجموعه 85,49 مليار درهم، في حوزة تسعة وثلاثين هيئة في شكل شركات توظيف عقاري ذات قواعد تسيير مخففة مخصصة للمستثمرين المؤهلين، وعشر هيئات في شكل شركات توظيف عقاري، تقوم بتسييرها تسع شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري. وبخصوص تمرکز النشاط، بلغت الحصة السوقية الموطدة لأكبر شركتي تسيير، ويتعلق الأمر ب Attijari REIM و Ajarinvest ، نسبة 75,20 في المائة، وهو ما يمثل أصلا صافيا تحت التسيير بقيمة 64,28 مليار درهم في متم سنة 2023. ومثلت أكبر هيئتي توظيف جماعي عقاري نسبة 42 في المائة من إجمالي الجاري الصافي تحت التسيير.

الرسم البياني رقم 40: توزيع الأصل الصافي حسب شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري في متم سنة 2023



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

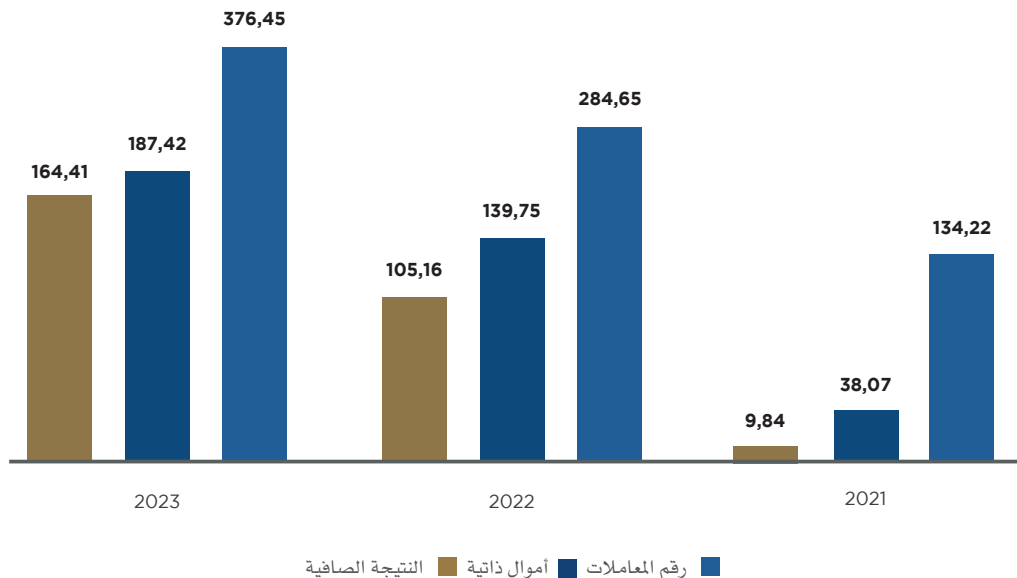
المؤشرات المالية

ارتفع رقم المعاملات الموطد لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري بنسبة 32 في المائة سنة 2023 ليصل إلى 376,45 مليون درهم، مقابل 284,65 مليون درهم سنة 2022. ويُعزى ذلك أساسا إلى زيادة النشاط بواقع 48 في المائة فيما يتعلق بالجاري تحت التسيير.

وواصلت النتيجة الصافية الموطدة لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري منحها التصاعدي حيث بلغت 164,41 مليون درهم، مقابل 105,16 مليون درهم سنة 2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 56 في المائة.

وارتفعت الأموال الذاتية المعبأة من قبل شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري بنسبة 34 في المائة سنة 2023 إلى 187,42 مليون درهم مقابل 139,75 مليون درهم التي سُجلت السنة الماضية.

الرسم البياني رقم 41: تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري (بملايين الدراهم)



المصدر: شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل



الفصل الثالث.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل والإشراف على سوق الرساميل

1. الاعتمادات و التراخيص

1.1 اعتماد المتدخلين

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 بمعالجة ثلاثة ملفات اعتماد هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، همّت تغييرين في غرض شركتي تسيير هيئات توظيف الأموال بالمجازفة وتغييرا في رقابة شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تغيير شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري لمقرها ومكان نشاطها الفعلي.

الجدول رقم 18: قائمة الملفات التي درستها الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023

المتدخل	الإجراء المتخذ
CDG Invest Infrastructures - شركة تسيير هيئات توظيف الأموال بالمجازفة	حصلت الشركات الثلاث على اعتماد جديد من طرف وزيرة الاقتصاد والمالية بعد استطلاع رأي الهيئة المغربية لسوق الرساميل.
Upline Investments - شركة تسيير هيئات توظيف الأموال بالمجازفة	حصلت الشركة على موافقة الهيئة المغربية لسوق الرساميل قصد تغيير مقرها ومكان نشاطها الفعلي.
EmergingTech Ventures - شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال	حصلت الشركة على موافقة الهيئة المغربية لسوق الرساميل قصد تغيير مقرها ومكان نشاطها الفعلي.
IRG Real Estate - شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري	حصلت الشركة على موافقة الهيئة المغربية لسوق الرساميل قصد تغيير مقرها ومكان نشاطها الفعلي.

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

1.1.1 تسجيل المتدخلين لدى الهيئة المغربية لسوق الرساميل والتصريحات التي يجب عليهم تقديمها

تميزت سنة 2023 بدخول دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 20/01 المتعلقة بالمرشدين في الاستثمار المالي حيز التنفيذ، عقب نشرها في الجريدة الرسمية عدد 7 168 بتاريخ 9 فبراير 2023. وسجلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال هذا السنة 9 مرشدين في الاستثمار المالي، وتوصلت بتصريح من بنكين يمارسان نشاط الإرشاد في الاستثمار المالي.

2.1 ترخيص العمليات المالية

1.2.1 العمليات على سندات رأس المال

أشّرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2023 على خمس عمليات على سندات رأس المال كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 19: العمليات على سندات رأس المال المؤشرة سنة 2023
(بملايين الدراهم)

نوع العملية	المصدر	تاريخ التأشير	المبلغ المؤشر عليه	تاريخ العملية*	المبلغ المحقق	وصف العملية
الإدراج في البورصة	CFG Bank	22/11/2023	600	18/12/2023	600	عملية إدراج في البورصة بواسطة الزيادة في رأس المال.
زيادة في رأس المال	HPS	05/06/2023	56	25/07/2023	56	عملية زيادة في رأس المال بواسطة ممارسة الاختيارات المتعلقة بالاكنتاب، المخصصة للمستثمرين والمستشارين المؤهلين لدى شركة HPS S.A. وفروع المجموعة.
عروض عمومية	Crédit du Maroc	31/01/2023	577	01/03/2023	0,41	عرض عمومي إجباري للشراء عقب الاستحواذ على رقابة Crédit Du Maroc بمبادرة من مجموعة Holmarcom.
عروض عمومية	TIMAR	01/06/2023	42	10/07/2023	2	عرض عمومي إجباري للشراء عقب الاستحواذ على رقابة Timar من قبل مجموعة Clasquin.
عروض عمومية	Sanlam Maroc	20/12/2023	2 080	23/01/2024	1 297	عرض عمومي إجباري للشراء عقب التغيير في رقابة Sanlam Maroc الناجم عن دمج أنشطة مجموعتي Sanlam و Allianz في أفريقيا.

(*) يطابق تاريخ تسجيل العملية في بورصة الدار البيضاء.
المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبورصة الدار البيضاء

2.2.1 إصدارات سندات القرض

أشّرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال السنة المالية 2023 على 11 إصدارا لسندات القرض بواسطة دعوة الجمهور إلى الاكتتاب، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: العمليات على سندات القرض المؤشر عليها (بملايين الدراهم)

المصدر	تاريخ التأشير	المبلغ	وصف العملية
BMCI	03/02/2023	750	إصدار سندات قرض ثانوية دائمة مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم.
Bank of Africa	16/06/2023	500	إصدار سندات قرض ثانوية دائمة مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم.
Bank of Africa	28/11/2023	500	إصدار سندات قرض ثانوية دائمة مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم.
Crédit du Maroc	05/07/2023	500	إصدار سندات قرض ثانوية دائمة مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم.
OCP SA	30/11/2023	5 000	إصدار سندات قرض ثانوية دائمة مع خيار التسديد المسبق وتعليق أداء الفوائد.
RCI Finance Maroc	11/12/2023	200	إصدار سندات قرض عادية مع تسديد بقسط نهائي، بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 13 أسبوع.
RCI Finance Maroc	11/12/2023	100	إصدار سندات قرض ثانوية بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، بأجل استحقاق 10 سنوات.
Attijariwafa Bank	15/12/2023	2 000	إصدار سندات قرض ثانوية دائمة مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم.
Wafasalaf	15/12/2023	250	إصدار سندات قرض ثانوية مع تسديد بقسط نهائي، بأجل استحقاق 7 سنوات.
Banque Centrale Populaire	18/12/2023	1 000	إصدار سندات قرض ثانوية بأجل استحقاق 10 سنوات.
Banque Centrale Populaire	18/12/2023	300	إصدار سندات قرض ثانوية دائمة مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم.

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

وبالإضافة إلى ذلك، رخصت الهيئة المغربية لسوق الرساميل 9 عمليات إصدار سندات قرض بواسطة التوظيف الخاص بمبلغ إجمالي قدره 4,8 مليار درهم.

3.2.1 التراخيص الممنوحة الأخرى

برامج إصدار سندات الديون القابلة للتداول

منحت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2023 سبع تأشيرات تتعلق ببرامج إصدار أوراق الخزينة، بما في ذلك تأشيرة همّت إحداث برنامج جديد من قبل شركة الأشغال العامة لبناء بالدار البيضاء. كما درست الهيئة المغربية لسوق الرساميل 20 ملف معلومات بشأن برامج إصدار شهادات الإيداع وأذون شركات التمويل، بما في ذلك ملف يتعلق بإحداث برنامج أذون شركات التمويل من قبل شركة Jaida. ويبين الجدول التالي برامج سندات الديون القابلة للتداول التي تمت معالجتها سنة 2023:

الجدول رقم 21. برامج إصدار سندات الديون القابلة للتداول

(بملايين الدراهم)

نوع الأداة	المصدر	سقف البرنامج
أوراق الخزينة	MANAGEM	1 000
	TGCC	500
	Aradei Capital	500
	Immorante Invest	300
	Label Vie	800
	Jet Contractors	200
	OCP SA	7 500
شهادات الإيداع	BANK OF AFRICA - GROUPE BMCE	15 000
	CRÉDIT DU MAROC	9 000
	FONDS D'ÉQUIPEMENT COMMUNAL	7 000
	BMCI	12 000
	CIH BANK	15 000
	SGMB	15 000
	ATTIJARIWafa BANK	25 000
	CFG Bank	8 000
	CIH Bank	15 000
	BCP	12 000
أذون شركات التمويل	WAFABAIL	5 000
	Maghrebail	5 950
	SOGLEASE	4 000
	RCI Finance Maroc	3 500
	EQDOM	7 000
	SOFAC (تحديثان)	6 000
	JAIDA	400
Wafasalaf	6 500	
Salafin	2 213	

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

برامج إعادة شراء الأسهم

يمكن للشركات المقيدة سنداتنا في بورصة القيم شراء أسهمها في البورصة وذلك قصد تيسير سيولة سوق هذه الأسهم، أو تفويت الأسهم المكتتاة، ب عوض أو بدون عوض، لمستخدمي الشركة أو مسيريهها.

وأشّرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 على أربعة برامج لإعادة شراء الأسهم كما هو مفصل في الجدول التالي:

الجدول رقم 22 : البرامج المؤشر عليها الخاصة بإعادة شراء الأسهم (بملايين الدراهم)

المصدر	تاريخ التأشير	وصف العملية	سقف المبلغ المتعهد به
TGCC	27/01/2023	برنامج يغطي 5 في المائة من رأس المال، بحاصرة ثمن تتراوح بين 110 و 200 درهم، مشمول بعقد سيولة يغطي 20 في المائة من البرنامج. تمتد مدة البرنامج من 23 فبراير 2023 إلى 23 غشت 2024.	316
STOKVIS NORD AFRIQUE	09/03/2023	برنامج يغطي 5 في المائة من رأس المال، بحاصرة ثمن تتراوح بين 10 و 23 درهم، مشمول بعقد سيولة يغطي 20 في المائة من البرنامج. تمتد مدة البرنامج من 6 أبريل 2023 إلى 5 أكتوبر 2024.	11
ITISSALAT AL-MAGHRIB	15/03/2023	برنامج يغطي 0,17 في المائة من رأس المال، بحاصرة ثمن تتراوح بين 70 و 151 درهم، مشمول بعقد سيولة يغطي 20 في المائة من البرنامج. تمتد مدة البرنامج من 10 أبريل 2023 إلى 9 أكتوبر 2024.	227
BCP	12/06/2023	برنامج يغطي 5 في المائة من رأس المال، بحاصرة ثمن تتراوح بين 159 و 296 درهم، مشمول بعقد سيولة يغطي 20 في المائة من البرنامج. تمتد مدة البرنامج من 10 يوليو 2023 إلى 9 يناير 2025.	3 009

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

عمليات دعوة الجمهور إلى الاكتتاب المنجزة بشكل ثانوي في المغرب

رخصت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 لما مجموعه أربع عشرة عملية دعوة الجمهور إلى الاكتتاب أنجزت بشكل ثانوي في المغرب. ويتعلق الأمر حصريا بعروض تقدمت بها مجموعات أجنبية لفائدة مستخدميها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مستخدمو فروعها في المغرب.

الجدول رقم 23: عمليات دعوة الجمهور إلى الاكتتاب المنجزة بشكل ثانوي في المغرب
(بالدرهم)

المصدر	تاريخ التأشير	طبيعة السند	المبلغ الإجمالي للعرض في المغرب	الشركات التابعة المستفيدة من العملية في المغرب
NGE	01/02/2023	حصص صندوق توظيف جماعي للمقاولة	9 012 767	NGE Contracting Maroc
Airbus SE	24/02/2023	سندات رأس المال	8 073 281	Stelia Aerospace Maroc SA, Aerolia Construction Aéronautique du Maroc SA و Airbus Defence and Space Maroc
Danone	09/03/2023	سندات رأس المال	44 683 102	Centrale Danone
TotalEnergies SE	02/05/2023	حصص صندوق توظيف جماعي للمقاولة	18 113 307	TotalEnergies Marketing Maroc, Emplissage de GAZ d'Ouarzazate, Société d'Emplissage de GAZ de Berrechid, MAHATTA, Composite Industrie Maroc و HUTCH Maroc
Vinci	02/05/2023 23/05/2023	سندات رأس المال	26 029 074	Freyssima maroc, Cegelec Maroc, Dumez Maroc, Sogea Maroc, Solsif Maroc, Exprom Facilities, Vigiprom, Sixense Maroc et les succursales Sixense Soldata Maroc و terre Armée Maroc
Société Générale	05/06/2023	سندات رأس المال	97 872 936	Athena Courtage, Eqdom, La Marocaine Vie, La Marocaine Vie Immobilier, Société Générale Marocaine de Banques, Sogelease Maroc, SG ATS, SG ABS, Cedrus Assurances services, Al Maghribia Takaful
Sanofi	06/06/2023	حصص صندوق توظيف جماعي للمقاولة	5 872 494	SANOFI-AVENTIS Maroc
Décathlon (DISP)	09/06/2023	حصص صندوق توظيف جماعي للمقاولة	6 016 292	Decapro Maroc, Décathlon Maroc, Proxylone و Decathlon régional support
AXA	29/08/2023 12/10/2023	حصص صندوق توظيف جماعي للمقاولة	50 018 942	Axa Assurance Maroc, Carré Assurance Maroc, AXA Assistance Maroc Services S.A Les succursales ou groupements : AXA Services Maroc GIE, Axa France IARD Succursale, AXA France Vie Succursale, AVANSSUR Succursale و AXA Group Opérations Morocco Succursale
Renault	07/09/2023 25/09/2023	حصص صندوق توظيف جماعي للمقاولة	93 291 989	Renault Tanger exploitation, Renault commerce Maroc, Somaca, RCI finance Maroc و Renault Maroc services.
Veolia	12/09/2023 09/11/2023	حصص صندوق توظيف جماعي للمقاولة	65 519 858	Veolia services à l'environnement Maroc, Veolia environnement industries Maroc, Amendis, Redal, Amanor, VEOS déchets dangereux و compagnie de travaux hydrauliques du Maghreb
Capgemini	15/09/2023 14/11/2023	حصص صندوق توظيف جماعي للمقاولة	70 298 071	Capgemini technology services Maroc S.A., Altran Maroc و mg2 engineering.
Air Liquide	06/10/2023 03/11/2023	سندات رأس المال	2 550 913	Air Liquide Maroc
EssilorLuxottica	26/10/2023	حصص صندوق توظيف جماعي للمقاولة	2 043 093	Essilor Management North and West Africa, Compagnie Industrielle d'Optique du Maroc SA, Movisia SA, و Essilor Technologie et Services

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

الوثيقة المرجعية

تتضمن الوثيقة المرجعية المعلومات الخاصة بالمصدر. وتقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بدراستها وتسجيلها وفق نفس الشروط الجارية على المنشور، ثم يتم وضعها رهن إشارة العموم بعد تسجيلها. وتظل الوثيقة المرجعية سارية الصلاحية إلى غاية حصر الحسابات السنوية الجديدة للمصدر ولمدة أقصاها 12 شهرا.

ويمكن استخدام الوثيقة المرجعية خلال مدة صلاحيتها في مختلف العمليات المالية للمصدر. ويكفي لذلك استكمالها بمذكرة العملية، التي تتضمن فقط المعلومات الخاصة بالعملية المراد إنجازها، لتشكيل منشور من عدة وثائق. ويتيح اعتماد المصدر لهذه الطريقة استفادته من فرص الولوج إلى السوق في آجال مختصرة لا تتجاوز فترة دراسة مذكرة المعلومات. كما أن هذه الكيفية تجعل السوق مهياً بشكل أفضل لعمليات المصدر بفضل إمكانية اطلاع السوق على جميع المعلومات المرتبطة بالمصدر قبل إطلاق العمليات المذكورة.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ دخول الدورية رقم 03/19 حيز التنفيذ، يتعين أن تشمل ملفات المعلومات الخاصة ببرامج إصدار سندات الديون القابلة للتداول وثيقة مرجعية يجب تحيينها سنويا ومذكرة تتعلق ببرنامج سندات الديون القابلة للتداول يجب تحيينها في حالة تعديل خصائص البرنامج.

وهكذا، شهدت سنة 2023 تسجيل الهيئة المغربية لسوق الرساميل ل 28 وثيقة مرجعية، كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 24: الوثائق المرجعية المسجلة

المصدر	تاريخ تسجيل الوثيقة المرجعية	الفترة المعنية
Managem	04/01/2023	السنة المالية 2021 والنصف الأول من سنة 2022
WAFABAIL	06/02/2023	السنة المالية 2021 والنصف الأول من سنة 2022
Maghrebail	14/02/2023	السنة المالية 2021 والنصف الأول من سنة 2022
SOFAC	16/02/2023	السنة المالية 2021 والنصف الأول من سنة 2022
TGCC SA	21/02/2023	السنة المالية 2021 والنصف الأول من سنة 2022
HPS	05/06/2023	السنة المالية 2022
Bank Of Africa	16/06/2023	السنة المالية 2022
CDM	26/06/2023	السنة المالية 2022
Aradei Capital S.A	11/07/2023	السنة المالية 2022
FEC	17/07/2023	السنة المالية 2022
Immorente Invest	03/08/2023	السنة المالية 2022
BMCI	03/08/2023	السنة المالية 2022
Label'Vie	12/09/2023	السنة المالية 2022
SOGELEASE	13/09/2023	السنة المالية 2022
CIH BANK	13/09/2023	السنة المالية 2022
Akdital	19/09/2023	السنة المالية 2022
RCI Finance Maroc	21/09/2023	السنة المالية 2022
SGMB	21/09/2023	السنة المالية 2022
EQDOM	26/09/2023	السنة المالية 2022
Attijariwafa Bank	26/09/2023	السنة المالية 2022
SOFAC	27/09/2023	السنة المالية 2022
JAIDA	27/09/2023	السنة المالية 2022
JET CONTRACTORS	02/11/2023	السنة المالية 2022 والنصف الأول من سنة 2023
CFG Bank	22/11/2023	السنة المالية 2022 والنصف الأول من سنة 2023
OCP SA	30/11/2023	السنة المالية 2022 والنصف الأول من سنة 2023
Wafasalaf	15/12/2023	السنة المالية 2022 والنصف الأول من سنة 2023
BCP	18/12/2023	السنة المالية 2022 والنصف الأول من سنة 2023
Salafin	22/12/2023	السنة المالية 2022 والنصف الأول من سنة 2023

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

عند نشر المصدر لحساباته نصف السنوية، أو عند وقوع أحداث جديدة هامة تتعلق بتنظيمه أو نشاطه أو المخاطر المعرض لها أو وضعيته المالية أو نتائجه أو توقعاته، يتعين تحيين الوثيقة المرجعية قبل تضمينها في منشور يُستخدم في عملية مالية. وهكذا، أعطت الهيئة المغربية لسوق الرساميل موافقتها من أجل تحيين ثلاث وثائق مرجعية، وهي مفصلة على النحو التالي:

الجدول رقم 25 : الوثائق المرجعية المحينة

المصدر	تاريخ تسجيل تحيين الوثيقة المرجعية	الفترة المعنية
Bank of Africa	28/11/2023	النصف الأول من سنة 2023
RCI Finance Maroc	11/12/2023	النصف الأول من سنة 2023
Attijariwafa Bank	15/12/2023	النصف الأول من سنة 2023

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

3.1 ترخيص هيئات التوظيف الجماعي

1.3.1 هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

منحت الهيئة المغربية لسوق الرساميل لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 191 ترخيصا في نهاية سنة 2023، مقابل 197 ترخيصا في السنة السابقة، موزعة بين 58 اعتمادا لمشاريع أنظمة تسيير والأنظمة الأساسية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و133 تأشيرة على بيانات المعلومات.

وتوزعت الاعتمادات الـ 58 الممنوحة بين 19 طلبا لإحداث هيئات جديدة و39 طلبا لتجديد الاعتمادات، في حين توزعت التأشيرات الـ 133 بين بيانات المعلومات لإحداث هيئات توظيف جماعي للقيم المنقولة وبين طلبات تحيين بيانات المعلومات.

الجدول رقم 26: حصيلة تراخيص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة سنة 2023

تأشيرات على بيانات المعلومات			اعتمادات			
المجموع	تحيين	إحداث	المجموع	تجديد	إحداث	
28	23	5	11	7	4	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف الأسهم
34	28	6	17	12	5	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف المتنوعة
11	11	0	2	2	0	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف النقدية
15	14	1	3	2	1	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف سندات اقتراض لأمد قصير
43	39	4	22	15	7	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف سندات اقتراض لأمد متوسط وطويل
2	1	1	3	1	2	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف التعاقدية
133	116	17	58	39	19	المجموع

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

باستثناء هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف «النقدية»، فإن التراخيص التي منحتها الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2023 لباقي الأصناف الأخرى تعكس رغبة شركات التسيير في تنويع العروض المقترحة وتلبية حاجيات مستثمريها المؤسساتيين والفرديين في ظل الانتعاش الاقتصادي. وفي حين أن معظم التراخيص مُنحت لصناديق ذات استراتيجيات تقليدية، إلا أن بعضها همّت هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من صنف التعاقدية ذات استراتيجيات استثمار مصحوبة بضمان رأس المال وكذا صناديق الأسهم التي تُركز على مجالات معينة.

2.3.1 صناديق التوظيف الجماعي للتسيير

رُخصت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 لإحداث أربعة صناديق توظيف جماعي للتسيير جديدة، منها صندوق واحد يشمل عدة أقسام. وهمّت ثلاثة تراخيص عمليات تسيير «تقليدية» للأصول من أنواع مختلفة (الديون التجارية والديون الناتجة عن عقود الإيجار مع خيار الشراء وعقود القروض والديون صعبة التحصيل)، بينما مُنح ترخيص واحد لضمان مخاطر التمويل المرتبطة بمحفظة أدوات مالية.

وترد العمليات المرخص لها على النحو التالي:

- **FT UTILITIES** : صندوق أحدثته شركة التسيير Attijari Titrisation بهدف اقتناء الديون التجارية الناشئة والمستقبلية المستحقة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على زبناءه من الشركات الكبرى. وكانت هذه العملية موضوع عملية دعوة الجمهور إلى الاكتتاب مخصصة للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي؛
- **FT AUTO MOBILITY** : صندوق تم إحداثه بمبادرة من شركة التسيير SOFAC Structured Finance وهو يتعلق ببرنامج تسيير الديون الناتجة عن عقود الإيجار مع خيار شراء السيارات وعقود القروض لتمويل شراء السيارات المبرمة بين SOFAC وبعض زبناء Auto Hall أو إحدى فروعها. وكانت سندات القرض المصدرة في إطار العملية الأولى للبرنامج موضوع عملية دعوة الجمهور إلى الاكتتاب مخصصة للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي؛
- **FT ATLAS – Compartiment «FT ATLAS Compartiment 1»** : قسم أحدثته شركة التسيير BMCE Capital Titrisation، بهدف اقتناء الديون صعبة التحصيل الناتجة عن عقود القروض التي منحها أحد بنوك السوق لأشخاص معنويين. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدر القسم حصصاً عادية كانت موضوع توظيف خاص لدى مستثمر أجنبي مؤهل؛
- **FT SYNTHESIUM** : صندوق أحدثته شركة التسيير SOFAC Structured Finance، بهدف تغطية مخاطر التمويل المرتبطة بمحفظة أدوات مالية التي يحوزها أحد بنوك السوق. وفي إطار هذه العملية، أصدر الصندوق ثلاث فئات من سندات القرض كانت موضوع توظيف خاص مخصص للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي.

3.3.1 هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال

منحت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2022 سبعة تراخيص لهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، توزعت بين اعتمادين لمشروعي نظام تسيير هيئتي توظيف جماعي للرأسمال، وتجديد اعتمادين لمشروعي نظام تسيير هيئتي توظيف جماعي للرأسمال، وتجديد ثلاثة آراء بشأن الوثائق القانونية لهيئتي توظيف الأموال بالمجازفة.

وفيما يتعلق باعتماد مشاريع أنظمة التسيير، فإن هيئتي التوظيف الجماعي للرأسمال المعنيتين، واللذان أُصدرت سنداتها في إطار عملية توظيف خاص، هما

- **Capital Croissance** التي تسييرها شركة التسيير BMCE Capital Investments. وتهدف بالأساس هيئة التوظيف الجماعي للرأسمال هذه ذات التوجه العام إلى الاستثمار في المقاولات ذات الإمكانيات العالية لخلق القيمة
- **Valoris Alternative Investments Fund** التي تسييرها شركة التسيير Valoris Capital. وتهدف هذه الهيئة المتخصصة إلى الاستثمار في مشاريع مرتبطة بموضوع الانتقال الطاقوي.

وبخصوص تجديد اعتماد مشروع نظام التسيير المذكورين أعلاه، فإن الأمر يتعلق بهيئتي توظيف جماعي للرأسمال مؤسستين في شكل شركتي توظيف جماعي للرأسمال، والتي تم تعديل نظامي تسييرهما. ويتعلق الأمر بالهيئتين التاليتين:

- **Colombus 1** التي تسييرها شركة التسيير Red Med Private Equity؛
- **Impetus Capital** التي تسييرها شركة التسيير Upline Investments.

أما فيما يتعلق بتجديد آراء الهيئة المغربية لسوق الرساميل، فهي تهم هيئتي توظيف الأموال بالمجازفة، مؤسستين في شكل شركتي توظيف الأموال بالمجازفة، والتي تم تعديل نظاميها الأساسيين بعد تخفيض رأس مالهما. ويتعلق الأمر بالهيئتين التاليتين:

- **PME Croissance** التي تسييرها شركة التسيير Private Equity Initiatives؛

4.3.1 هيئات التوظيف الجماعي العقاري

وافقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 على مشاريع أنظمة تسيير ثلاث عشرة هيئة توظيف جماعي عقاري، منها عشر هيئات ذات قواعد تسيير مخففة. ويتعلق الأمر ب:

- Horizon Real Estate, Yield Stone, CLI Plus, AS Patrimoine, CIMR Patrimoine RE التي تديرها Ajarinvest؛
- CIMR Immo Premium التي تديرها Attijari REIM؛
- Sopirent Fund التي تديرها BMCE Capital Real Estate؛
- Syhati Immo التي تديرها Reim Partners؛
- Valorimmo التي تديرها Morocco Real Estate Management؛
- CIMR Invest Immo التي تديرها Africa Stone Management؛
- IIF Rendement التي تديرها IRG Real Estate .

وبالإضافة إلى ذلك، أشرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 على بيانات معلومات عشر هيئات توظيف جماعي عقاري.

2. مراقبة المعلومات المالية

1.2 المعلومات الدورية

تهدف المعلومات الدورية إلى إبلاغ المستثمرين عن أداء المصدرين ووضعيتهم المالية.

وقام المصدرون سنة 2023 بنشر المعلومات الدورية التالية:

- التقارير المالية السنوية برسم سنة 2022؛
- التقارير المالية نصف السنوية برسم النصف الأول من سنة 2023؛
- المؤشرات ربع السنوية برسم الربع الرابع من سنة 2022 وبرسم الربع الأول والثاني والثالث من سنة 2023.

وتخضع هذه المعلومات لمراقبة منتظمة من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، خاصة فيما يتعلق بما يلي:

- احترام آجال ودعائم نشر المعلومات؛
- شمولية المضمون المنصوص عليه في النصوص القانونية؛
- وضوح المعلومات المنشورة واتساقها وملاءمتها.

الجدول رقم 27: نتائج مراقبة نشر المعلومات

الربع الثالث من سنة 2023	النصف الأول من سنة 2023	الربع الثاني من سنة 2023	الربع الأول من سنة 2023	2022	الربع الرابع من سنة 2022	طبيعة المعايينة
0	2	0	0	1	0	عدم احترام آجال الإفصاح المالي
2	1	2	2	1	2	عدم الإفصاح

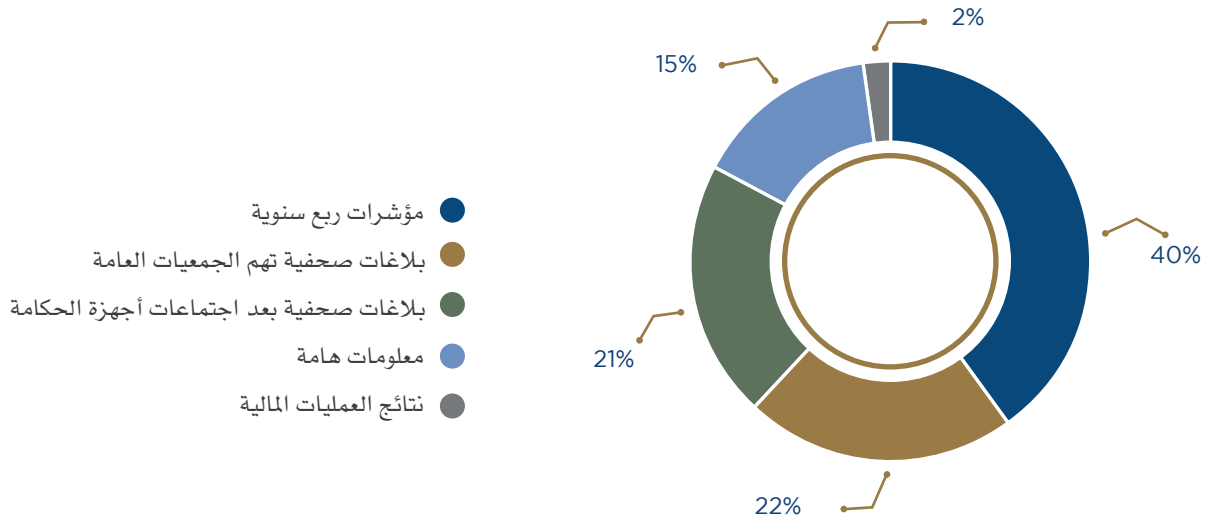
المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

وتجدر الإشارة إلى أن حالات عدم الامتثال لآجال الإفصاح وعدم الإفصاح تهم أساسا شركات تواجه صعوبات مالية تستمر منذ عدة سنوات.

2.2 الواجبات الأخرى الخاصة بنشر المعلومات

يخضع الأشخاص المعنويون الذين يدعون الجمهور إلى الاكتتاب لإلزامية نشر أي معلومة تهم تنظيميهم ووضعيتهم التجارية والتقنية والمالية، والتي قد يكون لها تأثير كبير على أسعار سنداتهم في سوق البورصة أو على ذمة حاملي السندات، وذلك فور علمهم بها.

الرسم البياني 42 توزيع المعلومات المنشورة حسب موضوع البلاغ الصحفي سنة 2023



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

نشر المُصدرون سنة 2023 ما مجموعه 859 بلاغا صحفياً⁵، وهو تقريبا نفس عدد البلاغات التي نُشرت سنة 2022. وهُمّت البلاغات المؤشرات ربع السنوية بنسبة حوالي 40 في المائة، والجمعيات العامة⁶ بنسبة 22 في المائة، بينما تم نشر 21 في المائة منها بعد انعقاد اجتماعات أجهزة الحكامة، و15 في المائة منها للتبليغ عن أحداث هامة.

ب. طلبات توقيف التسعير سنة 2023

في بعض الحالات، وللحفاظ على تكافؤ فرص الحصول على المعلومات، تطلب الهيئة المغربية لسوق الرساميل من بورصة الدار البيضاء توقيف تسعير بعض السندات مؤقتا إلى حين نشر معلومات هامة أو في إطار إيداع مشروع عرض عمومي. وبالتالي، تم سنة 2023 تقديم طلبات توقيف تسعير ثلاث قيم، بما في ذلك طلبان يتعلقان بإيداع مشاريع عروض عمومية وطلب واحد موضوع انتظار نشر معلومات هامة.

3.2 تصريحات بتجاوز عتبات المساهمة

إن تصريحات تجاوز عتبات المساهمة هي إحدى التزامات الإخبار التي تقع على عاتق على المساهمين الذين يتجاوزون، صعودا أو نزولا، عتبات المساهمة في رأسمال الشركات المدرجة. وتحدد هذه العتبات بموجب المادتين 97 و98 من القانون رقم 19.14 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي في نسب 5 في المائة و10 في المائة و20 في المائة و33,33 في المائة و50 في المائة و66,66 في المائة. وتقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمراقبة تصريحات تجاوز عتبات المساهمة ومعالجتها، وتتولى نشرها على موقعها الإلكتروني لإضفاء الطابع العلني عليها والإبلاغ عن التغييرات التي تطلت توزيع حملة أسهم الشركات المدرجة.

(5) باستثناء نشر الحسابات المالية والبلاغات الصحفية ذات الصلة.

(6) إشعار باستدعاء، إشعار تصحيحي، بلاغ صحفي بعد الجمعيات العامة، إلخ

الجدول رقم 28: توزيع التصريحات حسب فئة المستثمرين

2023	فئات المصريحين
15	تصريحات تجاوز عتبة المساهمة تصاعديا
4	أشخاص معنويون خاضعون لقانون أجنبي
9	أشخاص معنويون خاضعون للقانون المغربي
2	أشخاص ذاتيون
14	تصريحات تجاوز عتبة المساهمة تنازليا
5	أشخاص معنويون خاضعون لقانون أجنبي
2	أشخاص معنويون خاضعون للقانون المغربي
7	أشخاص ذاتيون
29	مجموع تصريحات تجاوز عتبة المساهمة

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

4.2 برامج إعادة الشراء الخاصة بالشركات المدرجة

تخضع الشركات المسعرة التي تمتلك برنامجا جاريا لإعادة الشراء لإلزامية تقديم تصريح شهري للهيئة المغربية لسوق الرساميل يتضمن معلومات عن عمليات التقويت والاقتناء المنجزة مباشرة أو عن طريق إحدى الشركات التابعة لها خلال الشهر السابق.

الجدول رقم 29: حصيلة برامج إعادة الشراء سنة 2023

Stokvis Nord Afrique, BCP و IAM	ثلاثة برامج إعادة الشراء بتاريخ 31/12/2022
Stokvis Nord Afrique و IAM	برنامجان انتهت صلاحيتهما خلال سنة 2023
Stokvis Nord Afrique, BCP و IAM	ثلاثة برامج إعادة الشراء تم تجديدها (أو تحيينها) سنة 2023
TGCC	برنامج إعادة شراء جديد أُشْر سنة 2023
TGCC, Stokvis Nord Afrique, BCP و IAM	أربعة برامج إعادة الشراء بتاريخ 31/12/2023

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

الجدول رقم 30: حصيلة تنفيذ البرامج الجارية لإعادة الشراء بتاريخ 31 دجنبر 2023

TGCC	Stokvis Nord Afrique	Maroc Telecom		BCP	الشركات
		باريس	الدار البيضاء		
خصائص برنامج إعادة الشراء / عقد السيولة					
23/02/2023	06/04/2023	10/04/2023		10/07/2023	تاريخ انطلاق البرنامج
23/08/2024	05/10/2024	09/10/2024		09/01/2025	تاريخ انتهاء صلاحية البرنامج
1 581 992	459 758	1 500 000		10 165 623	العدد الأقصى للأسهم المسموح به للشراء
5 %	5 %	0,17 %		5 %	حصة رأس المال
200 درهم	23 درهم	151 درهم		296 درهم	السعر الأقصى للشراء
110 دراهم	10 دراهم	70 درهم		159 درهم	السعر الأدنى للبيع
إنجازات برنامج إعادة الشراء / عقد السيولة					
0	393 963	82 210	215 000	358 026	عدد الأسهم المملوكة في بداية سنة 2023
3 636	616	65 328	457 732	428 423	العدد الإجمالي للأسهم المشتراة في إطار برنامج إعادة الشراء
82 023	–	–	707 484	2 402 282	العدد الإجمالي للأسهم المشتراة في إطار عقد السيولة
149,35	12,11	8,79	95,29	254,90	السعر المتوسط المرجح للشراء
0	–	46 438	534 732	308 192	العدد الإجمالي للأسهم المفوتة في إطار برنامج إعادة الشراء
61 571	–	–	812 484	2 082 015	العدد الإجمالي للأسهم المفوتة بموجب عقد السيولة
156,02	–	8,60	97,26	250,06	السعر المتوسط المرجح للبيع
24 088	394 579	101 100	33 000	798 524	عدد الأسهم المملوكة في متم سنة 2023
0,076%	4,291%	0,015%		0,393%	حصة رأس المال

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

5.2 أخلاقيات الشركات المدرجة

يخضع استخدام المعلومات المتميزة داخل الشركات المدرجة لقواعد أخلاقية تنص على وضع مدونة أخلاقيات تحدد التزامات المطلعين في هذا الشأن، وكذا على تعيين مسؤول عن الأخلاقيات وإعداد تقرير أخلاقي نصف سنوي.

وفي هذا الصدد، يجب على الشركات المدرجة إعداد تقرير أخلاقي نصف سنوي وتوجيهه إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل، والذي يتضمن تقييمات المسؤول عن الأخلاقيات حول امتثال المطلعين للقواعد الأخلاقية المتعلقة باستخدام المعلومات، فضلا عن الصعوبات التي تمت مواجهتها عند تطبيق هذه القواعد.

كما ترفق بالتقرير لائحة المطلعين الدائمين والعرضيين، التي يتم تحيينها في نهاية كل نصف السنة.

خلال سنة 2023، قدمت أكثر من 75 في المائة من هذه الشركات المدرجة تقاريرها عبر منصة «SESAM» برسم النصفين الأول والثاني من سنة 2023.

وكشفت مراقبة احترام آجال الإرسال ما يلي:

- تسجيل تأخر في إرسال 22 تقريرا برسم النصف الأول من سنة 2023 و18 تقريرا برسم النصف الثاني من نفس السنة؛
- لم تقدم 3 شركات تقارير الأخلاقيات برسم النصفين الأول والثاني من سنة 2023. ويتعلق الأمر أساسا بشركات موضوع مساطر صعوبات المفاولة.

وفيما يتعلق بشمولية التقارير، كشفت عمليات المراقبة التي أجريت ما يلي:

- مطابقة جميع التقارير التي تم التوصل بها للملحق III.2.W من دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 المتعلقة بالعمليات والمعلومات المالية؛
- عدم تحيين قائمتين للمطلعين برسم الفصلين الأول والثاني من سنة 2023. وقامت جميع الشركات المعنية بتسوية هذه الوضعية عقب الملاحظات التي أدلت بها الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

الجدول رقم 31. وضعية مراقبة تقارير الأخلاقيات للشركات المسعرة

النصف الأول من سنة 2023	النصف الثاني من سنة 2023	
3	3	عدم الإرسال
18	22	تجاوز آجال الإرسال
0	0	عدم احترام شمولية التقارير
2	2	عدم تحيين قائمة المطلعين

وبالإضافة إلى ذلك، مكن تحليل مضمون تقارير الأخلاقيات برسم سنة 2023 من معاينة النتائج الرئيسية التالية:

عناصر عن مدونة الأخلاقيات

- قامت 6 شركات بتعيين مدونة الأخلاقيات الخاصة بها خلال سنة 2023؛
- أعلنت 38 شركة أنها اختارت التدبير بالوكالة؛
- 58 شركة تفرض على المطلعين العرضيين التوقيع على وثيقة التزام خاصة بالسرية؛
- 55 شركة لديها قواعد لإعداد الحسابات لضمان سرية المعلومات قبل نشرها.

النشاط الأخلاقي

- صرّح 25 مسؤولا عن الأخلاقيات أنهم يقومون بتضمين معاملات المطلعين في سجل مخصص؛
- تمت استشارة مسؤول واحد فقط عن الأخلاقيات من قبل المطلعين قبل إتمام العمليات على أسهم الشركة المدرجة.

معلومات حول مسؤولي الأخلاقيات

ووفقا لأحكام المادة 2.50 من دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19، تعتبر وظيفة المسؤول عن الأخلاقيات وظيفة دائمة في الشركة المدرجة.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه في متم سنة 2023، كان المسؤولون عن الأخلاقيات في الشركات المدرجة يشغلون بشكل رئيسي مناصب مدير إداري ومالي (28%)، ومدير المطابقة (23%)، ومدير قانوني (18%).

وقامت 6 شركات مدرجة سنة 2023 بتغيير مسؤولي الأخلاقيات، مقابل 5 شركات في السنة السابقة.

6.2 تتبع امتثال المصدرين لقواعد الحوكمة الرشيدة

مكّن تتبع امتثال المصدرين لقواعد الحوكمة الرشيدة الجديدة سنة 2023 من معاينة النتائج الرئيسية التالية:

استقلالية المجالس

يشترط القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة على المصدرين تعيين متصرفين مستقلين داخل أجهزة حكامتها، وفقا لمعايير الاستقلالية التي نصّ عليها القانون المذكور.

في هذا الصدد، وفي متم سنة 2023، ضمت أجهزة حكامه المصدرين 885 متصرفا أو عضوا في مجالس الرقابة، منهم 181 متصرفا مستقلا.

وتشكل النساء 39 في المائة من المتصرفين المستقلين الذين يشغلون مناصب لدى أجهزة حكامه المصدرين.

وتجدر الإشارة إلى أن 5 مُصدرين ليس لديهم متصرفون مستقلون، مقابل 12 مُصدرا في متم سنة 2022.

احترام تركيبة لجن التدقيق

تنص أحكام المادة 106 المكررة من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة على أن تتكون لجن تدقيق حسابات الشركات المدرجة في البورصة من ثلاثة أعضاء على الأقل، جميعهم متصرفون غير مسيرين أو أعضاء مجلس الرقابة الذين لا يمارسون أي وظيفة تسييرية، بما في ذلك عضوان مستقلان على الأقل للشركات المدرجة في السوق الرئيسية. ويجب أن يتأسس هذه اللجنة أحد الأعضاء المستقلين.

وفي هذا الصدد، كشف تتبع امتثال المصدرين لقواعد الحوكمة أنه من بين 74 شركة مدرجة التي أعلنت توفرها على لجنة تدقيق، فإن 74 في المائة منها تحترم تركيبة لجنة التدقيق (مقابل 59% في السنة السابقة).

ويُعزى هذا التطور الإيجابي على وجه الخصوص إلى الإجراءات التحسيسية التي قامت بها الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2023، والتي تدعو المصدرين الذين يتوفرون على لجن تدقيق لا تمثل للتركيبة المنصوص عليها لاتخاذ التدابير اللازمة للتقيد بالنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

تتبع المناصفة

أدرجت التعديلات الأخيرة التي طرأت على القانون رقم 17.95 مبدأ التمثيلية المتوازنة للنساء والرجال داخل أجهزة حكامه الشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب.

وينص مبدأ التمثيلية المتوازنة على أنه بحلول سنة 2024، لا يجوز أن تقل نسبة أعضاء مجالس الإدارة ومجالس الرقابة من كل جنس عن 30 في المائة وعلى أن تصل هذه النسبة إلى 40 في المائة سنة 2027.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن تركيبة اللجن المشكلة داخل مجلس الإدارة ممثلا واحدا على الأقل من كل جنس وذلك ابتداء من سنة 2024. وبالتالي، وفي إطار التحضير لدخول هذه القواعد الجديدة حيز التنفيذ، لوحظ في متم سنة 2023 أن العدد الإجمالي لمنصرفي أو أعضاء مجالس رقابة المصدرين بلغ 885 شخصا، منهم 196 امرأة، وهو ما يمثل نسبة 22 في المائة، مقابل 20 في المائة التي سُجلت خلال السنة الماضية.

وتمثل النساء في الشركات المدرجة 23 في المائة من المتصرفين أو أعضاء المجالس.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال سنة 2023 تعيين 87 متصرفا أو عضوا في مجالس الرقابة، منهم 31 امرأة، أو ما يعادل 36 في المائة، في حين غادر 75 متصرفا مناصبهم، من ضمنهم 17 امرأة.

الجدول رقم 32. توزيع نسبة النساء داخل أجهزة حكام الشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب

النسبة	المصدرون			عدد الشركات
	0 - 15 %	16 - 25 %	26 - 29 %	
30% وأكثر				
	31	25	7	30

بالإضافة إلى ذلك، وعشية دخول إلزامية المحاصصة بنسبة 30 في المائة حيز التنفيذ سنة 2024، كشف تتبع المناصفة في مجالس المصدرين أن 30 مُصدرا يتقيدون بالفعل بهذا المبدأ، منهم 26 مُصدرا مدرجا في البورصة.

ومن جهة أخرى، فإن 14 مُصدرا لا يضم مجلس إدارتهم أو مجلس رقابتهم نساء، في حين أن 6 مُصدرين لديهم مجالس إدارة أو رقابة ترأسها نساء.

7.2 تأطير العلاقات مع مراقبي الحسابات

مكّن تتبع القواعد المتعلقة بواجب إبلاغ الهيئة المغربية لسوق الرساميل من قبل المصدرين ومراقبي حساباتهم من معاينة التطورات الرئيسية التالية:

■ مقترحات تعيين مراقبي الحسابات أو تجديد مدة انتدابهم

يجب إبلاغ الهيئة المغربية لسوق الرساميل مسبقا بجميع المقترحات المتعلقة بتعيين أو تجديد مدة انتداب مراقبي حسابات الأشخاص الخاضعين لمراقبة الهيئة قبل 15 يوما على الأقل من نشر الإعلان بانعقاد الجمعية العامة التي يجب أن تصادق عليهم.

وقامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 بدراسة 85 مقترحا لتعيين مراقبي الحسابات أو تجديد مدة انتدابهم، وتتوزع هذه المقترحات بين 54 تعيينا جديدا، و30 مقترحا لتجديد مدة الانتداب، واستقالة واحدة.

ومن بين 54 تعيينا جديدا، تم اقتراح 31 تعيينا على الجمعية العامة العادية وفقا لأحكام المادة 163 من القانون رقم 17.95.

وبالإضافة إلى ذلك، أدلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بملاحظات بشأن أربع ملفات تتعلق أساسا بعدم الامتثال لمبدأ التناوب، ونقص خبرة مراقبي حسابات المصدرين في التدقيق، وملفان يهتمان باستقلالية مراقبي الحسابات المقترحين. وبعد إدلاء الهيئة بملاحظاتهما، قام المصدرون الأربعة بتسوية أوضاعهم وخططوا لتعيين مراقبي حسابات جدد.

■ واجب مراقبي الحسابات في الإخبار

يتمثل واجب مراقبي الحسابات، الذي توطئه أحكام القانون رقم 43.12 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل، في إشعار هذه الأخيرة بأي وقائع أو قرارات من شأنها أن تؤثر على الوضعية المالية للمصدر، أو تعرض استمرارية الاستغلال للخطر أو تتسبب في التحفظ على الحسابات أو رفض الإشهاد عليها. وبالمثل، يجب على مراقبي الحسابات إبلاغ الهيئة المغربية لسوق الرساميل بأي إخلالات أو بيانات غير صحيحة التي يعاينونها أثناء تأديتهم لمهامهم.

وتم إطلاع الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 على سبع نوايا لإصدار تحفظات، تتعلق اثنتان منها بتحفظات جديدة تتعلق على التوالي بنقص في المخصصات وتدهور الوضعية الصافية لشركة مدرجة وعدم توفر شركة تسيير على الوثائق الكافية.

■ المعايير المحاسبية

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 في أشغال اللجنة الدائمة للمجلس الوطني للمحاسبة المسؤولة عن صياغة الرأي رقم 26، المكمل للرأي رقم 5 المتعلق بالحسابات المجمعة.

وينص هذا الرأي على أنه يمكن لسلطة تنظيمية، في وجود ظروف استثنائية تبرر ذلك، أن تمنح الأشخاص المعنويين، الذين اختاروا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتجميع حساباتهم، رخصة خاصة في شكل أجل إضافي للتحضير لتطبيق معيار جديد أو تأويل جديد.

وخلال هذه الفترة الانتقالية، يجب أن يتطابق المرجع المحاسبي لتجميع الحسابات المرخص له من طرف المجلس الوطني للمحاسبة مع المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي والتي طبقتها المؤسسة خلال السنة المالية المنصرمة. وفي نهاية الفترة الانتقالية، كما حددتها السلطة التنظيمية، يصبح إلزاميا الرجوع إلى تطبيق كافة المعايير الدولية المحاسبية.

لجنة هيئة الخبراء المحاسبين/الهيئة المغربية لسوق الرساميل

في إطار تعزيز التعاون مع هيئة الخبراء المحاسبين، تم إحداث عدة فرق عمل مشتركة لدراسة المواضيع ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما تلك المتعلقة بتحسين جودة المعلومات المالية وغير المالية التي ينشرها المصدرون، والتمويل المستدام.

8.2 إعداد التقارير حول المسؤولية الاجتماعية للشركات

1.8.2 إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحكامة

نشر جميع المصدرين تقريبا تقاريرهم البيئية والاجتماعية والحكامة برسم سنة 2022 في الأجل المحدد. ومكّن تقييم جودة التقارير البيئية والاجتماعية والحكامة، المنشورة سنة 2023 والمرتبطة بسنة 2022، من معاينة العناصر الرئيسية التالية:

معلومات عامة

- وصف الملف التعريفي: قدّم 87 في المائة من المصدرين ملفاتهم التعريفية، وقدم 42 في المائة منهم معلومات مفصلة عن المنتجات والعلامات التجارية التي تم تسويقها، والأسواق التي تمت خدمتها والتموقعات الجغرافية لمواقعهم الرئيسية، بالإضافة إلى بعض المؤشرات (رأس المال، ورقم المعاملات وعدد الموظفين، وما إلى ذلك).
- استراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية: نشر 83 في المائة من المصدرين استراتيجيتهم بخصوص المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقدم 48 في المائة فقط تصريحاً من أحد كبار المسؤولين عن اتخاذ القرارات بخصوص أهمية التنمية المستدامة بالنسبة للمنظمة، والأولويات الاستراتيجية والمواضيع الرئيسية التي حددتها المقاتولة في هذا الشأن، وكذا الأهداف التي سطرته لنفسها.
- الإطار المرجعي المستخدم لإعداد التقرير: اعتمد 60 في المائة من المصدرين على معايير أو أطر مرجعية من أجل إعداد تقاريرهم، ويتعلق الأمر بمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير «GRI»، ومعياري أيزو 26000 وأهداف التنمية المستدامة.
- نطاق التقرير: قدم 52 في المائة من المصدرين معلومات عن النطاق الذي أخذ بعين الاعتبار عند إعداد تقاريرهم، حيث قام 62 في المائة منهم بإدراج النطاق الموطن بالكامل ولم يستعدوا أي شركة تابعة.
- الأهمية النسبية للرهانات البيئية والاجتماعية والحكامة: نشر 52 في المائة من المصدرين تحليلاً للأهمية النسبية، وهو نفس المستوى الذي سُجّل السنة الماضية، مقابل نسبة 34 في المائة سنة 2020 و24 في المائة سنة 2019. وبالإضافة إلى ذلك، عرفت جودة تحليل الأهمية النسبية (أو المادية) التي يقدمها العديد من المصدرين تحسناً كبيراً. ففي الواقع، فإن وصف مقارنة تحديد الرهانات في تحسن مستمر، ويتجسد من خلال تخصيص عتبة أهمية نسبية لكل رهان تم تحديده، مع تحديد الأطر المرجعية المستخدمة.
- كما يتم تحديد هوية الأطراف الفاعلة المعنية بشكل متزايد، وكذا كفاءات التشاور (الاستبيانات، والاستقصاءات، والمقابلات، وما إلى ذلك) وطرق معالجة المعطيات التي استخدمت لاختيار الرهانات وتحديد أولوياتها.
- وأجرى 21 في المائة من المصدرين دراساتهم المتعلقة بالأهمية النسبية بمساعدة من مكتب خبرة.
- وذكر أحد المصدرين أنه أجرى تحليلاً للأهمية النسبية المزدوجة برسم السنة المالية 2022، وهو تحليل يجمع، على سبيل التذكير، بين نوعين:
 - المادية المالية - أو المادية البسيطة - التي تدرس تأثير الرهانات المجتمعية والبيئية على الأداء الاقتصادي للمقاتولة؛
 - مادية التأثير التي تركز على تأثير أنشطة المقاتولة أو سلسلة القيمة الخاصة بها على البيئة والمجتمع.
- كيفية تجميع المعلومات: كشف 41 في المائة من المصدرين عن منهجيتهم في جمع المعلومات، وقام 39 في المائة منهم بوصفها بشكل مفصل، ووصفوا كذلك عملية تحديد المعلومات غير المالية وجمعها ومعالجتها وتجميعها.

معلومات خاصة

يتناول البعد البيئي سياسة المُصدر البيئية ويغطي الآثار المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية ومعالجة النفايات لإبراز مشاركة المقاول في الحفاظ على هذه الموارد وكذا الجهود المبذولة للحد من استهلاكها.

ومكّن تحليل التقارير البيئية والاجتماعية والحكامة التي نشرت برسم سنة 2022 من معاينة النتائج التالية:

- أشار 51 في المائة من المصدرين إلى الأنشطة التي لها تأثير على البيئة، وذكر 12 منهم أن لأنشطتهم تأثير منخفض أو محدود على البيئة، ويرتبط ذلك أساسا بتشغيل مبانيهم وأدوات عملهم وكذا بالتقلات من أجل العمل والعمليات الإدارية؛

- كشف 87 في المائة من المصدرين عن تنزيل سياستهم البيئية وأبلغ مُصدر واحد فقط عن كونه طرفا في نزاع بيئي؛
- كشف 76 في المائة من المصدرين عن الإجراءات التي اتخذوها لتقييم الآثار البيئية لأنشطتهم والحد منها. وتشمل أساسا مختلف التدابير التي تم اتخاذها إنجاز تدقيق طاقي، وتحليل دورة حياة المنتجات الرئيسية، وإعداد تقييم الأثر البيئي، وإنجاز تقييم لبصمة الكربون (النطاقات 1 و2 و3) من قبل 12 مصدرا؛
- صرّح 64 في المائة من المصدرين عن تدبير النفايات، وذكرت تسع شركات منها مفهوم الاقتصاد الدائري؛
- يقيس 66 في المائة من المصدرين استهلاكهم للموارد باستخدام مؤشرات رئيسية، لاسيما استهلاكهم للماء والكهرباء والمواد الخام. وتشير بعض الشركات أيضا إلى استخداماتها لزيوت الوقود والغاز والمياه المبردة لتكييف الهواء والمياه فاتئة التسخين وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، إلخ، وكذا إلى التدابير المتخذة لتحسين استهلاك الموارد المذكورة. وتتضمن هذه التدابير تعميم الإنارة بالصمامات الباعثة للضوء، ووضع ألواح كهروضوئية وتوعية المستخدمين.

يصف البعد الاجتماعي الخطوط العريضة لسياسة تدبير الموارد البشرية للمُصدر. وفيما يتعلق بهذا البعد، تم التطرق لجل المؤشرات المنصوص عليها في الدورية رقم 03/19، لا سيما فيما يخص التوظيفات والفصل وأيام الإضراب والمعلومات حول المستخدمين.

- ومكّن تحليل التقارير البيئية والاجتماعية والحكامة التي نشرت برسم سنة 2022 من معاينة النتائج التالية:
- إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: أبلغ 48 في المائة من المصدرين عن التدابير المتخذة لإدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وتتنوع التدابير المتخذة وتنصب بالأساس على الجوانب التالية: التوعية، والولوجيات، وخرائطية المناصب التي يمكن أن يشغلها الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، والمشاركة في ملتقى تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وما إلى ذلك؛
 - المساواة بين الجنسين: يكشف تحليل التقارير أن 64 في المائة من المصدرين يعتمدون مبادئ تكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع العمليات المتعلقة بالموارد البشرية (التوظيف، والإدماج، والأجر، والمسيرة المهنية، والتكوين، إلخ)؛
 - تُعتبر المعلومة التي تم تقديمها بشكل كبير فيما يخص توزيع المستخدمين هي عنصر النوع، حيث أن 85 في المائة من المقاولات قامت بذكره؛
 - يُعتبر الجانب الذي تفصح عنه الشركات بشكل أقل هو توزيع المستخدمين حسب فرع النشاط، إذ أن نصف المصدرين فقط هم من أفصحوا عن هذه المعلومة.

الإطار رقم 10. التقدم المحرز في مجال التمويل المستدام

انخرطت الهيئة المغربية لسوق الرساميل منذ عدة سنوات في تعزيز التمويل المستدام على الصعيدين الوطني والدولي. وبالفعل، فإن مواومة سوق الرساميل مع التنمية المستدامة تُعد وسيلة لتعزيز جاذبية السوق وتعبئة التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

وعلى الصعيد الوطني، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتفعيل عدة تدابير وفقا لمقاربة تدريجية جمعت بين توعية منظومة سوق الرساميل بقضايا الاستدامة ووضع أطر عملية ونصوص تنظيمية مناسبة، وذلك قصد تعزيز إدماج اعتبارات الاستدامة في أنشطة التمويل والاستثمار في سوق الرساميل.

وتحقيقا لهذه الغاية، تم تدريجيا تطوير إطار مرجعي مكون من دلائل عملية وقواعد إلزامية من أجل تقديم حلول تمويلية مصممة خصيصا للمشاريع والمقاولات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة، وتحسين شفافية المصدرين فيما يخص الاستدامة من جهة أخرى.

وبالتالي، تم إدراج أنواع مختلفة من سندات القرض المستدامة في السوق (السندات الخضراء، والسندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة، والسندات الجنسانية)، مكّنت من تعبئة أكثر من 5 مليارات درهم لتمويل مشاريع مختلفة ذات آثار بيئية أو اجتماعية إيجابية أو هما معا. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحكامة أمرا إلزاميا بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب منذ سنة 2020، مما يسمح للمستثمرين بتقييم فرص الاستثمار بدقة من خلال دمج المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة.

وإلى جانب هذه المبادرات، واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مشاركتها الفعالة في مختلف أشغال الشبكات والهيئات الدولية المكرسة لتعزيز التمويل المستدام ولوضع المعايير وأفضل الممارسات لتنظيمه. وبالفعل، فإن الهيئة المغربية لسوق الرساميل تشارك بنشاط في أشغال فرقة العمل المعنية بالتمويل المستدام التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وبصفتها رئيسا للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، أنشأت فرقة عمل معنية بالتمويل المستدام داخل اللجنة المذكورة. كما تتولى الهيئة المغربية لسوق الرساميل الرئاسة المشتركة لفرقة العمل المعنية بالقياس التابعة لشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام، المسؤولة عن تطوير إطار التقييم المستخدم لتقييم التقدم الذي تحرزه البلدان الأعضاء في الشبكة في مجال التمويل المستدام.

وتميزت سنة 2023 بمواصلة الهيئة لهذه المبادرات وتسجيل تقدم كبير في هذا المجال. فعلى الصعيد المحلي، تم تعزيز الإطار المرجعي للتمويل المستدام من خلال نشر دليل حول الاستثمار المسؤول اجتماعيا في تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. ويقدم هذا الدليل مختلف المقاربات العملية لإدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحكامة في ممارسات الاستثمار، ويحدد المتطلبات المطبقة على الصناديق المصنفة على أنها مستدامة، ويحتوي على توصيات لمسيرى الصناديق والمستثمرين لضمان تطوير هذه الأدوات مع احتواء مخاطر الغسل الأخضر.

وعلاوة على ذلك، انضمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل إلى الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في القطاع المالي (وزارة المالية، وبنك المغرب، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) من أجل إنشاء فرق عمل مكلفة بتطوير استراتيجية تمويل مستدام للقطاع المالي وكذا تصنيف مالي أخضر. ويهدف هذان المشروعان المهيكلان إلى تنسيق جهود مختلف الأطراف المعنية من أجل تسهيل تمويل أهداف التنمية المستدامة الوطنية من خلال وضع إطار وطني واضح ومُحفز، وكذا حلول مالية مناسبة.

كما شمل التعاون القائم بين الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة الخبراء المحاسبين مجال التمويل المستدام. ففي الواقع، أنشأت لجنة الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة الخبراء المحاسبين فرقة عمل «الحوكمة والتمويل المستدام» لمعالجة القضايا المتعلقة بتعزيز دور مراقبي الحسابات في تتبع قواعد الحوكمة وضمن موثوقية المعلومات المتعلقة بالاستدامة.

وعلى الصعيد الدولي، كثفت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مشاركتها في الهيئات الرائدة في مجال تطوير التمويل المستدام والإشراف عليه. وعلى وجه الخصوص، انضمت الهيئة إلى المجلس الاستشاري للشبكة الأفريقية لتحالف غلاسكو المالي من أجل صافي انبعاثات صفري، وشاركت في إنشاء فرقة عمل معنية بتطوير أدوات لتعزيز قدرة المؤسسات المالية على وضع مخططات التحول الكربوني وتنفيذها. كما انضمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل إلى اللجنة التقنية التي أنشأتها المبادرة العالمية لإعداد التقارير لتطوير معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير الخاصة بالشركات في القطاع المالي.

3. مراقبة المتدخلين

تراقب الهيئة المغربية لسوق الرساميل أنشطة وتنظيم وموارد كل من المتدخلين ومقاولات السوق للتأكد من ممارسة أنشطتهم في ظروف آمنة وفي احترام تام للأحكام القانونية والتنظيمية الجارية عليهم.

وتُنجز هذه المراقبة في شكلين متكاملين، ويتعلق الأمر بمراقبة ميدانية تتم من خلال عمليات تفتيش بمقرات المتدخلين، وبمراقبة على الوثائق تقوم على تحليل القوائم التنظيمية الموجهة إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل عبر منصة نظام التبادل والإشراف التابع لهيئة السوق « SESAM » .

1.3 المراقبة الميدانية

استمرارا لسعيها إلى تكثيف عمليات المراقبة، أنجزت الهيئة المغربية لسوق الرساميل 29 عملية مراقبة سنة 2023، وهو ما يمثل زيادة قدرها 60 في المائة تقريبا مقارنة بسنة 2022. وتماشيا مع المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في مخططها الاستراتيجي، واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل جهودها التي تروم توسيع نطاق عمليات المراقبة الميدانية لتشمل أنشطة جديدة.

وتم في هذا الصدد إطلاق خمس عمليات تفتيش من نوع SCAN على مستوى شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وشركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنييد وشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري.

الجدول رقم 33: عمليات التفتيش التي أُطلقت سنة 2023

نوع العملية	شركات البورصة	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	شركات تسيير			المجموع
			شركات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	شركات تسيير صناديق بديلة	البنوك - ماسكو الحسابات	
SCAN	5	4	5	-	-	14
SCRIN	1	2	-	11	1	15
المجموع	6	6	5	11	1	29

وفي الواقع، تميزت سنة 2023 بما يلي:

- إتمام ست عمليات تفتيش تعود لسنة 2022؛
- إطلاق تسع وعشرين عملية تفتيش من نوعي SCAN وSCRIN؛
- إتمام عملية تفتيش من نوع SCOP المتعلقة بتقييم منظومة تقييم أصول وخصوم الصناديق تحت التسيير داخل شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة؛
- إتمام عمليتي تفتيش من نوع SCOP لدى جميع المتدخلين بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإطار رقم 11. تذكير بأنواع عمليات التفتيش

- يتم التخطيط لعملية التفتيش من نوع SCAN على أساس سنوي أو متعدد السنوات وتغطي جميع مجالات نشاط المتدخلين والعمليات الخاصة بهم.
- يتم تفعيل عملية التفتيش من نوع SCRIN عند التوصل بمعلومات مرتبطة بظهور مخاطر جديدة، أو يتم تنفيذها على أساس إطار مرجعي موجه لتدبير المخاطر.
- تتمثل عملية التفتيش من نوع SCOP في مراقبات موضوعاتية قصيرة تستهدف موضوعا محددًا، وتُجرى بالتوازي لدى عدة متدخلين. ويكمن الهدف الرئيسي لهذه العملية في مقارنة ممارسات معينة للمتدخلين في السوق في مجال معين من أجل تحديد الممارسات الجيدة والسيئة على أساس إطار مرجعي (قوانين وطنية ومعايير دولية وما إلى ذلك).

1.1.3 عمليات التفتيش من نوع SCAN

مراقبة شركات البورصة وشركات التسيير

تم إنجاز عمليات تفتيش من نوع SCAN لدى:

- شركات البورصة Attijari intermédiation, Wafa Bourse, Upline Securities, CFG Marchés و Capital Trust Securities؛
- شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة Sogécapital, Capital Trust Gestion, Africapital Management و Winéo Gestion؛
- شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال CDG Invest Infrastructures, CDG Invest Growth و Private Equity Initiative؛
- شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري Ajarinvest؛
- شركة تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسديد Maghreb Titrisation.

وعلاوة على ضمان تقيد المتدخلين بالأحكام القانونية والتنظيمية، فإن عمليات المراقبة انصبت كذلك على تقييم:

- الحوكمة؛
- الموارد المالية والبشرية والتنظيمية والتقنية؛
- معالجة العمليات؛
- كفاءات تدبير العلاقة مع الزبناء؛
- منظومة المراقبة الداخلية وتدبير المخاطر؛
- منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما شملت عمليات المراقبة المذكورة مجالات محددة أخرى، ويتعلق الأمر بما يلي:

- معالجة أوامر البورصة وعمليات شركات البورصة وكذا التأكد من امتثال هذه الأخيرة للقواعد الاحترازية؛
- تسيير الصناديق، ومعالجة المعاملات على مستوى أصول الصناديق وخصومها، وحساب النسب الاحترازية، وتقييم المحافظ وحساب شركات التسيير لقيمة التصفية.

2.1.3 عمليات التفتيش من نوع SCRIN

العمليات المنجزة بعد عمليات التفتيش

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بإنجاز أربع عمليات تفتيش من نوع SCRIN لدى شركة البورصة RedMed Securities، وماسك الحسابات Al Barid Bank، وشركتي تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة AD Capital و CFG Gestion، من أجل التحقق من أنهم وفوا بالتزاماتهم ونفذوها عقب عمليات التفتيش السابقة من نوع SCAN.

عمليات التفتيش لدى المؤسسات الوديعية لهيئات التوظيف الجماعي

تم إنجاز ست عمليات تفتيش من نوع SCRIN لدى المؤسسات الوديعية Attijariwafa Bank, Bank of Africa, BMCI, CIH و CFG Bank من أجل تقييم كفاءات ممارسة مهام المؤسسة الوديعية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

كما تم كذلك إنجاز أربع عمليات تفتيش من نوع SCRIN لدى كل من CDG Capital و BCP Securities Services و CIH بصفتها مؤسسات وديعة لهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وهيئات التوظيف الجماعي العقاري وصناديق التوظيف الجماعي للتسديد.

الإطار رقم 12. حصيلة نشاط المراقبة الميدانية برسم الفترة الممتدة ما بين 2020 و2023

منذ بدء العمل بالتنظيم الجديد للهيئة المغربية لسوق الرساميل، تمت مراجعة نشاط المراقبة الميدانية من خلال اعتماد مقارنة جديدة وإجراءات جديدة وأدوات جديدة. كما شهد القسم المعني بالمراقبة ومكافحة غسل الأموال زيادة في عدد مستخدميه، وذلك من خلال إحداث أربع فرق تفتيش تضم 17 شخصا مخصصا للقيام بعمليات التفتيش.

وفي هذا السياق، تم اعتماد نوع جديد من عمليات التفتيش لضمان تواجد منتظم للفرق لدى المتدخلين والبنيات الأساسية للسوق عن طريق مناوبة عمليات التفتيش العامة (SCAN⁷) وعمليات التفتيش الموضوعاتية لتحديد كل من الممارسات الجيدة والممارسات السيئة (SCOP⁸) وعمليات التفتيش المؤقتة بعد ظهور خطر جديد (SCRIN⁹).

وتميزت الفترة 2020-2023 بتكثيف عمليات المراقبة وزيادة عدد مهمات التفتيش، التي انتقلت من 26 مهمة بين سنتي 2020-2021 إلى 47 مهمة بين سنتي 2022-2023 بمتوسط معدل تغطية سنوية قدره 50 في المائة¹⁰. وقد رافق هذه الزيادة في عدد عمليات التفتيش توسيع نطاق المراقبة ليشمل الأنشطة الجديدة للسوق، ويتعلق الأمر بالتدبير الجماعي للرأس مال والتدبير الجماعي العقاري.

تحت المجهر: عمليات التفتيش من نوع SCOP

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، استنادا إلى إطار مرجعي لأفضل الممارسات الدولية، بعمليات تفتيش شملت ما يقرب من 200 متدخل من جميع قطاعات سوق الرساميل. وركزت عمليات التفتيش هذه على المواضيع التالية وأسفرت عن إعداد دلائل أو تقاسم النتائج مع الفاعلين في السوق:

- كفاءات تحصيل الاكتتابات من قبل أعضاء تجمع التوظيف بمناسبة عملية بيع للعموم، بما في ذلك الوسائل التقنية المستخدمة ومخططات المراقبة المتخذة لضمان التقيد بكيفيات الاكتتاب؛
- تقييم منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا سيما الجوانب المتعلقة بتحديد هوية الزبناء والمستفيدين الفعليين، وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتبع العمليات ومراقبتها، وكذا بمنظومة إرسال التصريحات بالاشتباه إلى الهيئة الوطنية للمعلومات المالية والعلاقة مع اللجنة الوطنية المسؤولة عن تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار السلاح وتمويلهما؛
- منظومة المراقبة الداخلية لدى شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة فيما يتعلق بتحديد المخاطر واحتوائها وتدبيرها، وإعداد مخططات المراقبة ورفع نتائج المراقبة إلى أجهزة الإدارة والحكامة؛
- تقييم شروط ممارسة نشاط مؤسسة وديعة لهيئات التوظيف الجماعي، وكذا تنظيم الهيئة المسؤولة عن نشاط مسك حسابات السندات، مما أسفر عن إعداد خرائطية للممارسات الجيدة والسيئة، وتحديد أدوات التنمية من حيث الوسائل التي يتعين وضعها، والإبلاغ عن الصعوبات المتعلقة بممارسة نشاط مؤسسة وديعة لهيئات التوظيف الجماعي؛
- تقييم المنظومة التي تستخدمها شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من أجل تقييم أصول وخصوم الصناديق تحت التسيير، من خلال تنظيم منظومة التقييم، وتحليل عملية التقييم ومراقبتها، وسياسات وإجراءات التقييم.

(7) الإشراف والرقابة على فاعل من الفاعلين في السوق حسب جدول سنوي

(8) الإشراف والرقابة على بعض ممارسات السوق

(9) إشراف ورقابة يقتصران على المخاطر المحددة أو المبلغ عنها

(10) معدل التغطية (باستثناء العمليات من نوع SCOP) = عدد المتدخلين الذين تمت مراقبتهم / إجمالي عدد المتدخلين

2.3 المراقبة على الوثائق

1.2.3 مراقبة شركات البورصة وماسكي الحسابات

تتبع الحوادث

تلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 من طرف شركات البورصة والبنوك (فقط بشأن نشاط مسك حسابات السندات) ما مجموعه 92 إشعارا بحوادث، مقابل 97 إشعارا سنة 2022.

الجدول رقم 34: عدد الحوادث المصرح بها للهيئة المغربية لسوق الرساميل وتصنيفها سنة 2023

حوادث مرتبطة بالنشاط	حوادث تقنية	حوادث أخرى
9	44	6
22	4	7

المصدر: المتدخلون وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

الجدول رقم 35: تصنيف الحوادث المصرح بها من طرف شركات البورصة

حوادث تقنية	حوادث مرتبطة بالنشاط	حوادث أخرى
حادث يتعلق بروابط الاتصال	17	3
عطب في النظام (تشغيل غير عادي)	11	2
حادث يتعلق بمنصة التداول / التسعير	9	2
حادث يتعلق بالمسجل الهاتفي	2	1
حادث يتعلق بتزامن الوقت بين الأنظمة	2	
حادث يتعلق بمنصة الوديع المركزي ماروكليبر	2	1
حادث يتعلق بفقدان المعطيات (المادية أو الرقمية)	1	

المصدر: شركات البورصة، وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

الجدول رقم 36. تصنيف الحوادث المصرح بها من قبل ماسكي الحسابات - البنوك

حوادث مرتبطة بالنشاط	حوادث تقنية	حوادث أخرى
18	عطب في النظام (تشغيل غير عادي)	3
1	حادثة تتعلق بتدبير حسابات المصدر	
1	حادثة تتعلق بإتمام العمليات	حوادث أخرى (7)
1	حادثة تتعلق بتسجيل العمليات	1
1	حادثة تتعلق بتأسيس الوضعية الصافية للشراء	

المصدر: ماسكو الحسابات - البنوك وحسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة هامة من الحوادث المصرح بها تفاوتت حرجيتها ما بين منخفضة ومتوسطة وتمثلت، على وجه الخصوص، في مشاكل تقنية مثل الأعطاب في الأنظمة التي تسببت في توقف مؤقت للنشاط، وأعطال على مستوى روابط الاتصال ومشاكل همت العمليات على السندات.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتتبع الحوادث المصرح بها عن كثب، والتي شملت على وجه الخصوص ما يلي:

- الحوادث التقنية التي طالت نظم المعلومات؛
- الحوادث المتعلقة بالنشاط المرتبط بالزبناء.

3. 2. 2. مراقبة هيئات التوظيف الجماعي وشركات تسييرها

مراقبة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وشركات تسييرها

يتعين على هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التقيد باستمرار بجميع الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية عليها، وذلك بعد انصرام أجل ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيسها وبعد تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل على بيان المعلومات الخاص بها.

وتنص أساسا الأحكام التشريعية والتنظيمية سالفة الذكر على امتثال هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة لما يلي:

- القواعد الاحترافية الخاصة بتشكيل أصولها (تحدد القواعد الاحترافية نسب السندات وعمليات الاحتفاظ وعمليات إقراض السندات والسيولة التي تتألف منها محفظتها المالية، وكذا الحد الأقصى للديون المسموح لها بإبرامها. وتهدف هذه القواعد إلى الحد من المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة واحتواءها، والمتمثلة في مخاطر السوق ومخاطر الطرف المقابل ومخاطر السيولة ومخاطر تراكم الاستدانة)؛
- تصنيفها واستراتيجيتها الاستثمارية على النحو المحدد في بيان المعلومات الخاص بها؛
- المصلحة الحصرية لحاملي حصصها أو أسهمها في جميع العمليات التي تقوم بها؛
- الالتزامات بشأن إخبار المستثمرين.

وعلاوة على ذلك، وموازاة مع عمليات المراقبة المعتادة والمنظمة التي تجريها الهيئة المغربية لسوق الرساميل على هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، طلبت الهيئة المغربية لسوق الرساميل من شركات التسيير القيام بعمليات من «اختبار الضغط» على هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تحت التسيير. ويتمثل الهدف الرئيسي من اختبارات الضغط في تمكين شركات التسيير من تقييم قدرة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي تسييرها على تلبية طلبات استرداد كبيرة سواء في ظل ظروف السوق العادية أو في ظل سياق يتميز بنقص سيولة الأصول الموجودة في محافظها. وقد أظهرت نتائج اختبارات الضغط التي أجريت خلال سنة 2023 انخفاضا في مخاطر سيولة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة مقارنة بسنة 2022، وهو ما يعكس، إلى جانب الانتعاش الملحوظ من حيث المردودية والتحصيلات، متانة القطاع وقدرته على الصمود.

مراقبة هيئات التوظيف الجماعي

إن هيئات التوظيف الجماعي ملزمة بالامتثال للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية عليها والتي تنص بالأساس على احترام ما يلي:

- القواعد الاحترافية الخاصة بتشكيل أصولها، والتي تحدد نسب السندات وعمليات الاحتفاظ وعمليات إقراض السندات والسيولة التي تتألف منها محفظتها المالية، وكذا الحد الأقصى للديون المسموح لها بإبرامها. وتهدف هذه القواعد إلى الحد من المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها هيئات التوظيف الجماعي واحتواءها، والمتمثلة في مخاطر السوق ومخاطر الطرف المقابل ومخاطر السيولة ومخاطر تراكم الاستدانة؛
- التصنيف والاستراتيجية الاستثمارية على النحو المحدد في بيان المعلومات الخاص بها؛
- قواعد التسيير والتشغيل المنصوص عليها في نظام التسيير الخاص بها؛
- المصلحة الحصرية لحاملي حصصها أو أسهمها في جميع العمليات التي تقوم بها؛
- مبدأ المعاملة العادلة بين حاملي الحصص والمساهمين؛
- الالتزامات بشأن إخبار المستثمرين.

مراقبة شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي

تنصب عملية المراقبة على الوثائق لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي على ما يلي:

- الامتثال لجميع الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تنظم أنشطتها؛
- مدى الملاءمة بين الموارد التي توظفها شركات التسيير (الموارد المالية والبشرية والتقنية والتنظيمية) والأنشطة التي تزاولها هذه الشركات.
- تغليب مصالح المستثمرين الذين تتولى تسيير أصولهم؛
- الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بالإخبار؛
- تقييم المخاطر التي تتعرض لها شركات التسيير وتتبعها؛
- المصادقة على الإعلانات الإشهارية المتعلقة بشركات التسيير أو بهيئات التوظيف الجماعي التي تسييرها؛
- مراقبة الوثائق والمعلومات التي ترسلها شركات التسيير، وفقا للأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها.

4. الإشراف على المقاولات والبنيات الأساسية للسوق

تُعتبر مقاولات السوق عنصراً أساسياً في تنظيم سوق الرساميل نظراً للخدمات التي تقدمها للمتدخلين وكذا لبعدها النظامي. وتُسيّر هذه المقاولات البنيات الأساسية التقنية التي تدير أنشطة مُقننة، لا سيما أنظمة التسعير والمقاصة والسداد مقابل التسليم، وهي الأنشطة التي تمارسها شركات مُحدثة بموجب قوانين محددة وخاضعة لرقابة صارمة.

إ | تذكير بالأسس القانونية للإشراف على المقاولات والبنيات الأساسية للسوق

تقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمراقبة المقاولات والبنيات الأساسية لسوق الرساميل والإشراف عليها، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم 43.12 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل والقانون رقم 19.14 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي والقانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب.

وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة المقاولات والبنيات الأساسية للسوق تشمل بصفة رئيسية واعتيادية نشاطاً واحداً أو أكثر من الأنشطة التالية:

- تداول الأدوات المالية؛
- مقاصة الأدوات المالية؛
- إتمام المعاملات على الأدوات المالية؛
- حفظ الأدوات المالية.

كما تراقب الهيئة المغربية لسوق الرساميل وتُشرف على الشركة المسيرة لبورصة القيم والبنيات الأساسية التي تسيروها. وتشمل هذه الأخيرة، من جهة، نظام تسعير السندات وتداولها، ومن جهة أخرى، نظام ضمان حسن مآل المعاملات على السندات المدرجة.

ووفقاً للمادة 33 من القانون رقم 19.14 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي، تُنيط بالهيئة المغربية لسوق الرساميل مهمة مراقبة امتثال الشركة المسيرة لبورصة القيم لدفتر التحملات كما صادق عليه الوزير المكلف بالمالية.

وتراقب الهيئة المغربية لسوق الرساميل كذلك الوديع المركزي ماروكليبر وكذا البنيات الأساسية التي يسهر على تسييرها. وتشمل هذه الأخيرة، من جهة، حفظ الأدوات المالية المقبولة في عمليات الوديع المركزي، ومن جهة أخرى، إتمام المعاملات على الأدوات المالية المحتفظ بها.

كما تقع على عاتق الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بصفة منفردة وأيضاً بصفة مشتركة مع بنك المغرب، في إطار هيئة تنسيق السوق الآجلة، مسؤولية تفعيل والإشراف على سوق العقود الآجلة وغرفة المقاصة والأعضاء المكلفين بالتداول وبالمقاصة، المخول لهم القيام بتداول ومقاصة المعاملات على الأدوات المالية الآجلة المدرجة المذكورة.

إ | تذكير بصلاحيات الهيئة المغربية لسوق الرساميل للإشراف على المقاولات والبنيات الأساسية للسوق

للتأكد من حسن سير البنيات الأساسية للسوق المُسيّرة وقدرتها على الصمود، تراقب الهيئة المغربية لسوق الرساميل تقييد مقاولات السوق بقواعد السير التي تحكمها والمنصوص عليها في مختلف الأحكام القانونية والتنظيمية.

وعلاوة على ذلك، ووفقاً للإطار المرجعي التنظيمي المنصوص عليه في دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل، فإن هذه الأخيرة تتأكد من ملاءمة الوسائل التي تستخدمها مقاولات السوق، ولا سيما فيما يتعلق بالحوكمة والامتثال للقوانين والأنظمة والموارد التنظيمية والبشرية والمالية، وتكنولوجيا المعلومات، واستمرارية النشاط.

ولهذا الغرض، تُلزم مقاولات السوق بأن توجه إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل، حسب الدورية التي تحددها، جميع الوثائق والمعلومات الضرورية لإنجاز مهمتها. وتحدد بدورية للهيئة المغربية لسوق الرساميل قائمة الوثائق والمعلومات المذكورة ومحتواها ونماذجها وكذا دعائم وأجال موافاة الهيئة بها.

وإلى جانب مراقبة الوسائل سألفة الذكر، تراقب الهيئة المغربية لسوق الرساميل عن كثب الجوانب المتعلقة بالمراقبة الداخلية، والتدقيقات الداخلية والخارجية، ومنظومة تدبير المخاطر، وخطة استمرارية النشاط، والوضعية المالية وقرارات أجهزة الحكامة.

وفي هذا الصدد، يتم إجراء عدة مراقبات للتحقق من جميع التقارير الواردة، ولا سيما فيما يتعلق بشموليتها واتساقها وأجال إرسالها. وبالإضافة إلى مراقبة الوسائل المستخدمة، فإن عمليات المراقبة تشمل أيضاً الأنشطة المُسيّرة. وتستند هذه المراقبات

أساسا إلى تحليل مؤشرات السوق وما بعد السوق، بما في ذلك حجم المعاملات، والإشعارات بالعمليات، والأصول المحتفظ بها، والتدفقات المتممة والعمليات المعلقة.

كما يحق للهيئة المغربية لسوق الرساميل، في سبيل البحث عن المخالفات للأحكام القانونية والتنظيمية ومعاينتها، أن تقوم بعمليات مراقبة مقاولات السوق على الوثائق أو في عين المكان، وذلك عن طريق مأمورين محلفين ومنتدبين خصيصا لهذا الغرض.

4.1 الإشراف على بورصة الدار البيضاء

مكنت عملية مراقبة بورصة الدار البيضاء سنة 2023 من التأكد من ملاءمة الموارد المستخدمة وقدرة البنيات الأساسية الهياكل الأساسية المسيّرة على الصمود.

4.1.1.4 حصيلة الإشراف على بورصة الدار البيضاء

■ معدل التشغيل

بلغ معدل تشغيل منصة تسعير بورصة الدار البيضاء سنة 2023 نسبة 100 في المائة للسنة السابعة على التوالي.

■ ملخص الحوادث

شهدت سنة 2023 وقوع 6 حوادث تفاوتت حرجيتها بين منخفضة ومتوسطة وتتعلق بوجه خاص بنظام المقاصة والمؤشرات والإحصاءات. ولم يكن للحوادث المصرح بها تأثير كبير على نشاط المتدخلين في السوق. وقامت الشركة المسيرة لبورصة الدار البيضاء بتسوية هذه الحوادث التي كانت موضوع تشخيص أسفر عن مجموعة من الإجراءات التصحيحية والوقائية.

■ عمليات التدقيق التي أجرتها بورصة الدار البيضاء

قامت أجهزة حكام بورصة الدار البيضاء بإعداد خطة تدقيق سنوية تغطي العديد من مجالات النشاط. وفي هذا الصدد، تم سنة 2023 تنفيذ ثلاث عمليات تدقيق داخلي، وسبع عمليات تتبع، وثلاث عمليات تدقيق خارجي.

وغطت هذه العمليات مواضيع مختلفة، بما في ذلك المراقبة، وتديير الحوادث، والتحصين السيبراني، واختبار الاختراق، والمراقبة الداخلية، وتديير الأصول الثابتة.

4.1.2 تحت المجهر: نظام المقاصة وضمان حسن مآل المعاملات

يعمل نظام ضمان حسن مآل المعاملات على تسهيل إتمام المعاملات من خلال ضمانه لفائدة شركات البورصة عملية تسليم السندات مقابل سداد المبالغ المستحقة لها نقدا.

ووفقا للمادة 28 من القانون 19.14، تقوم الشركة المسيرة بتفعيل الآليات التي تمكن من الإتمام الفعال والمؤمن للمعاملات التي تتعلق بأدوات مالية مقيدة في بورصة القيم، وذلك لضمان حسن مآلها.

ويغطي تحليل نشاط نظام الضمان مكوئيه الرئيسيين، وهما:

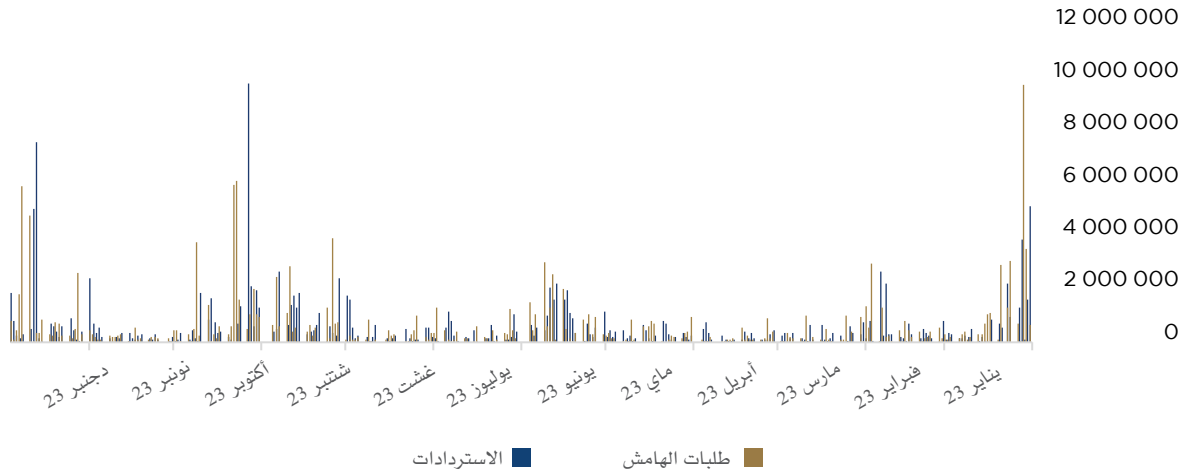
• تديير المخاطر، استنادا إلى نظام طلبات الهامش وودائع الضمان الذي تموله شركات البورصة لتغطية المخاطر المرتبطة بمعاملاتها؛

• نظام تديير العمليات المعلقة وتصنيفها من قبل الشركة المسيرة.

ومقارنة بسنة 2022، انخفض حجم العمليات المعلقة سنة 2023 بنسبة 3,74 في المائة.

الرسم البياني رقم 43. وضعية طلبات الهامش سنة 2023

(بالدراهم)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

3.1.4 لجنة تتبع امتياز بورصة الدار البيضاء

تم إحداث لجنة تتبع امتياز البورصة بموجب القانون رقم 19.14 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي، وهي لجنة تسهر على تتبع التزام تنفيذ الشركة المسيرة لبورصة الدار البيضاء للمهام الرئيسية المسندة إليها بموجب القانون ودفتر تحملات الامتياز. ويجدر التذكير بأن الشركة المسيرة تضطلع، بمقتضى امتياز مرخص، بإدارة سوق بورصة القيم بالدار البيضاء، وفق دفتر تحملات مصادق عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية سنة 2015.

واجتمعت هذه اللجنة، المؤلفة من ممثلين عن الوزارة المكلفة بالمالية وعن الهيئة المغربية لسوق الرساميل وعن الشركة المسيرة لبورصة الدار البيضاء، عدة مرات منذ إحداثها، للوقوف بصفة خاصة على التقدم المحرز في مختلف أورش خارطة الطريق المنبثقة عن دفتر التحملات سالف الذكر.

كما أنه بموجب القانون رقم 19.14، أنيطت كذلك بالهيئة المغربية لسوق الرساميل مهمة ضمان مراقبة تقيد الشركة المسيرة ببنود دفتر التحملات سالف الذكر. وقد تم لهذا الغرض عقد العديد من الاجتماعات والمشاورات المنتظمة مع الشركة المسيرة لبورصة الدار البيضاء لضمان هذا التتبع.

2.4 الإشراف على الوديع المركزي

الوضع القانوني للوديع المركزي وصلاحياته

يُعتبر الوديع المركزي ماروكليير شركة مساهمة خاضعة للقانون الخاص أُحدثت في فاتح يوليوز 1997 بموجب القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لتقيد بعض القيم في الحساب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.246 بتاريخ 9 يناير 1997، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 43.02.

وفي إطار الصلاحيات القانونية الموكولة له، يضطلع الوديع المركزي، لفائدة المنتسبين إليه، بمسؤولية ضمان حفظ الأدوات المالية، وتبدير نظام السداد مقابل التسليم الذي يتيح الإتمام الجيد للمعاملات، وكذا تديير جميع الأحداث المرتبطة بأي سند طيلة مدة صلاحيته. ويُعتبر الوديع المركزي أحد الأطراف الفاعلة في مرحلة ما بعد التداول سواء فيما يخص التداول في البورصة أو المعاملات بالتراضي.

مهام ماروكليير

يسهر الوديع المركزي على مطابقة جميع المعاملات على الأدوات المالية المقبولة في عملياته وإتمامها وفقا لمبدأ السداد مقابل التسليم. ويتجلى هذا من جهة من خلال تدفقات السندات المقيدة مباشرة في الحسابات التي يحتفظ بها الوديع، ومن جهة أخرى، من خلال التدفقات النقدية ذات الصلة. ويتم إنجاز هاتين العمليتين في نفس الحين عبر النظام المغربي للأدوات الإجمالية (SRBM) التابع لبنك المغرب.

بالإضافة إلى ذلك، يطبق الوديع المركزي المعايير الدولية لترميز الأدوات المالية، من خلال تعميم استخدام ترميز ISIN (الرقم التعريفي الدولي للأوراق المالية). وتستخدم هذه الرموز إلزامياً من طرف المنتسبين إليه. كما يتمتع الوديع المركزي بصفة الوكالة المغربية للترميز ويُسنَد بالتالي رموزاً للأدوات المقبولة في عملياته.

ويمكن تلخيص المهام الرئيسية للوديع المركزي على النحو التالي:

- حفظ الأدوات المالية المقبولة في عملياته، وتسهيل انتقالها وتبسيط إدارتها لفائدة المنتسبين إليه؛
- إدارة نظام السداد مقابل التسليم؛
- إدارة الحسابات الجارية للأدوات المالية المفتوحة باسم المنتسبين إليه؛
- إجراء كل عمليات التحويل فيما بين الحسابات الجارية، بناء على تعليمات من المنتسبين إليه؛
- إعداد كل الإجراءات ليسهل على المنتسبين إليه ممارسة الحقوق المرتبطة بالسندات وتحصيل العوائد التي تدرها؛
- ترميز الأدوات المالية المقبولة في عملياته.

4. 2. 1. حصيلة الإشراف على الوديع المركزي

■ معدل التشغيل

بلغ سنة 2023 معدل تشغيل منصة الوديع المركزي الخاصة بإتمام العمليات نسبة 99,9 في المائة. ويتم احتساب هذا المعدل على أساس انقطاع يقل عن ساعتين طوال سنة 2023، دون الأخذ بعين الاعتبار التوقفات من أجل الصيانة التي تنجز خارج ساعات العمل.

■ ملخص الحوادث

سجلت سنة 2023 وقوع 3 حوادث تفاوتت حرجيتها بين متوسطة وحرجة، وهمت بالأساس منصة إتمام العمليات ورفع التقارير. وقامت فرق عمل الوديع المركزي بتسوية هذه الحوادث التي كانت موضوع تشخيص أسفر عن مجموعة من الإجراءات التصحيحية والوقائية.

■ عمليات التدقيق التي أجراها الوديع المركزي

كانت سنة 2023 سنة محورية بالنسبة للوديع المركزي حيث شهد العديد من التغييرات الاستراتيجية والتنظيمية. ويجري حالياً إعادة إصلاح منظومة تدبير المخاطر والتدقيق الداخلية لزيادة كفاءته إلى أقصى حد.

وبالتالي، تم إنجاز عملية تدقيق خارجي همت أمن نظم المعلومات. وشملت هذه العملية ستة عناصر رئيسية وهي اختبار الاختراق الخارجي، واختبار الاختراق الداخلي، وتدقيق التصاميم، وتدقيق الهندسيات، وتدقيق الأمن المادي، والهندسة الاجتماعية.

الإطار رقم 13. فرع التراضي للوديع المركزي ماروكليبر

يُعتبر فرع التراضي للوديع المركزي ماروكليبر منظومة للإتمام الآني للعمليات على بعض الأدوات المالية التي يحتفظ بها الوديع المركزي. ويتم إتمام هذه العمليات، التي يتم تداولها بالتراضي بموجب اتفاق ثنائي بين طرفين، من خلال تسليم السندات مقابل السداد نقداً في نفس الوقت، عبر النظام المغربي للأدوات الإجمالية التابع لبنك المغرب.

وتتمثل عمليات فرع التراضي فيما يلي:

- عمليات السوق الأولية للسندات؛
- العمليات الباتة في السوق الثانوية للسندات؛
- عمليات الاستحفاظ؛
- عمليات إقراض السندات؛
- الاكتتابات والاستردادات في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة؛
- العمليات الثلاثية.

قواعد التسيير

يمكن بدء عمليات فرع التراضي بين الساعة 9:45 صباحا والساعة 3 زوالا من قبل أي مُنتسب. ويتم بدء كل عملية بناء على تعليمات كلا الطرفين، وهما البائع والمشتري.

ويُمكن للمنتسبين إدراج تعليمات عمليات فرع التراضي إما ورقيا عن طريق ملء ملف يتم إرسال بنيته من طرف ماروكليير، أو عن طريق إدخال التعليمات عبر أنظمة الإرسال المخصصة على المنصة المعلوماتية لماروكليير.

وتُعتبر التعليمات المضمنة في الملف مصادقا عليها بشكل تلقائي من طرف المنتسب المبادر. ومن جهة أخرى، يمكن تعديل التعليمات التي تم إدخالها عبر الواجهات المخصصة أو إلغاؤها قبل المصادقة عليها بشكل صريح من طرف المنتسب المبادر. وفي غياب هذه المصادقة، يتم حذف العملية من أنظمة ماروكليير في نهاية تاريخ إتمامها النظري.

وبعد المصادقة عليها، تتم مطابقة تعليمات عمليات فرع التراضي تلقائيا من طرف منصة ماروكليير من خلال الاستناد إلى مقارنة خصائص العملية المعنية.

غير أنه يمكن للمنتسبين إدخال التعليمات مع تفعيل خاصية الانتظار «Hold». في هذه الحالة، لا يمكن إجراء مطابقة العملية المعنية إلا بعد تغيير الخاصية إلى خاصية الإرسال «Release».

إتمام العمليات

يتم تقديم عمليات فرع التراضي قصد إتمامها في الوقت الحقيقي بمجرد أن تتم مطابقتها. ويعتمد نظام الوقت الحقيقي على إتمام العمليات في نفس اليوم وفقا لنموذج خام / خام. ويتمثل هذا الأخير في تقييد السندات والتقود المقابلة باحتساب كل عملية على حدى دون مقاصة، على عكس نموذج خام / صافي.

ويتم تقديم العمليات التي تجاوز تاريخ إتمامها يوم العملية في التاريخ المشار إليه.

وفي حالة التخلف عن تسليم السندات أو السداد نقدا، يتم رفض العملية المعنية. ولا يتم الرجوع إلى عمليات فرع التراضي التي لم يتم إتمامها ويتم حذفها من المنصة المعلوماتية لماروكليير.

4. 3. مشاريع تطوير المقاولات والبنيات الأساسية للسوق

4. 3. 1 خارطة طريق الشركة المسيرة لبورصة القيم

واصلت الشركة المسيرة لبورصة الدار البيضاء تنفيذ خارطة الطريق المنبثقة عن دفتر تحملات الامتياز، والمتعلقة بتسمية السوق وبنياته الأساسية وكذا تنويع عروض المنتجات في السوق.

وفي هذا الإطار، تم عقد عدة اجتماعات مع كل من لجنة تتبع الامتياز وبورصة الدار البيضاء، وأُجريت محادثات منتظمة مع هذه الأخيرة للتأكد من التقدم المحرز في تنزيل مختلف الإجراءات الواردة في خارطة الطريق المذكورة.

4. 3. 2 إحداث السوق الآجلة للأدوات المالية وغرفة المقاصة

شهدت سنة 2023 إحراز تقدم كبير فيما يخص تفعيل السوق الآجلة للأدوات المالية وغرفة المقاصة، لا سيما في الجوانب القانونية والاحترازية والعملياتية.

وفي الواقع، تم خلال هذا السنة نشر نصين تطبيقيين هامين للقانون رقم 42.12 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية في الجريدة الرسمية، ويتعلق الأمر بالنظام العام للشركة المسيرة للسوق الآجلة والنظام العام لغرفة المقاصة. ويحدد هذان النصان، على وجه الخصوص، قواعد وكيفيات سير أنشطة التسعير/التداول ومقاصة المعاملات على الأدوات المالية الآجلة المدرجة في جدول أسعار السوق المذكورة. كما يحدد النصان أيضا قواعد وكيفيات انخراط الأعضاء المكلفين بالتداول في السوق الآجلة وانخراط الأعضاء المكلفين بالمقاصة في غرفة المقاصة.

كما تميزت سنة 2023 أيضا بنشر النصوص التطبيقية التي تحدد المبلغ الأدنى لرأسمال الشركة المسيرة للسوق الآجلة، ومبلغ رأسمال غرفة المقاصة ورأس المال الأدنى للأعضاء المكلفين بالتداول والأعضاء المكلفين بالمقاصة في الجريدة الرسمية. وقد تم تقييم هذه المستويات وتحديدها على أساس معطيات متوقعة وعلى ضوء المعايير الدولية، وذلك بغية تمكين هذه الجهات الفاعلة من تلبية متطلبات الأنشطة المسيرة، ولا سيما فيما يتعلق بمدى ملاءمة الموارد المستخدمة.

وفيما يتعلق بالجانب الاحترازي، فإن القواعد المطبقة على غرفة المقاصة وأعضاء السوق الآجلة قد تم إعدادها على أساس المعايير الدولية وهي حاليا في طور المصادقة عليها، وذلك بعد عدة جلسات عمل ومحادثات مع مختلف الأطراف المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التحضير لإطلاق هذه السوق، أقامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل شراكة مع لجنة تداول السلع الآجلة الأمريكية، وهي الهيئة التنظيمية الأمريكية لقطاع السلع الآجلة، بشأن مساعدة الفاعلين في سوق الرساميل المغربية ومراقبتهم.

وبالتالي، قام خبير من لجنة تداول السلع الآجلة بتنشيط دورة تكوينية في إطار تقديم مساعدة تقنية أولى بشأن المشتقات المالية والأدوات المالية الآجلة. وتم تنظيم هذه الدورة من 24 إلى 28 يوليوز 2023 في مقر الهيئة المغربية لسوق الرساميل لفائدة أطرها وأطر مؤسسات فاعلة في منظومة سوق الرساميل المغربية. وهدمت المواضيع التي نوقشت خلال هذه الدورة بالأساس الجوانب الرئيسية لأسواق المشتقات المالية والأدوات المالية الآجلة، كالإطار القانوني والبعد التنظيمي وتأطير المستثمرين وحمايتهم والإشراف على السوق ومراقبتها وتدابير المخاطر الناشئة عن المشتقات المالية والأدوات المالية الآجلة واحتواءها، فضلا عن آليات تصميم العقود ومقاصة العمليات.

واستمررا لهذا التعاون، تم تنظيم سلسلة من الدورات التكوينية عبر تقنية المناظرة المرئية، قام بتنشيطها خبراء من الهيئة التنظيمية الأمريكية لفائدة مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في تفعيل السوق الآجلة وسيورها، بما في ذلك وزارة المالية وبنك المغرب وبورصة الدار البيضاء وكذلك البنوك وشركات البورصة المغربية. وانصبت هذه الدورة التدريبية على الجوانب المتقدمة لأسواق المشتقات المالية والأدوات المالية الآجلة، لا سيما دور غرف المقاصة في تدبير المخاطر، وحماية المستثمرين، والمتطلبات المتزايدة للامتثال (اعرف عميلك / مكافحة غسل الأموال) وتدابير تعارض المصالح، والمراقبة المكثفة من قبل البنات الأساسية للسوق والسلطات، فضلا عن تحسين سيولة المنتجات.

4. 3. 3. أشغال هيئة تنسيق السوق الآجلة

تجدر الإشارة إلى أن هيئة تنسيق السوق الآجلة هي هيئة تم إحداثها بموجب القانون رقم 42.12 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية، وتتألف من ممثلين عن بنك المغرب وعن الهيئة المغربية لسوق الرساميل. وتضطلع الهيئة بمهمة تنسيق التدخل المشترك للهيئتين المذكورتين فيما يخص الإشراف على السوق الآجلة ومراقبتها.

وتتمثل صلاحياتها الرئيسية فيما يلي:

- تقييم قواعد سير السوق الآجلة.
- تقييم قواعد سير غرفة المقاصة؛
- اقتراح حجم الموارد المالية لغرفة المقاصة؛
- اقتراح المنظومة الاحترازية المطبقة على غرفة المقاصة؛
- تقييم حجم الموارد المالية للأعضاء المكلفين بالتداول أو الأعضاء المكلفين بالمقاصة أو هما معا؛
- تقييم المنظومة الاحترازية المطبقة على الأعضاء المكلفين بالتداول أو الأعضاء المكلفين بالمقاصة أو هما معا؛
- تقييم ملفات اعتماد الأعضاء ودراساتها؛
- مراقبة الجوانب العملية للأعضاء المكلفين بالمقاصة.

وفي هذا الإطار، وأصلت هيئة تنسيق السوق الآجلة أشغالها سنة 2023 وتم تسجيل العديد من الإنجازات، منها:

- إعداد وتنزيل مذكرة التفاهم التي توطر العلاقة بين الهيئتين فيما يخص التدخل المشترك في السوق الآجلة، وخاصة فيما يتعلق بتفعيل الموارد. ووقع الممثلون القانونيون لبنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على هذه المذكرة في يناير 2023؛
- تقييم ومراقبة مختلف الفاعلين المشاركين في اعتماد مشروع النظامين العامين للسوق الآجلة وغرفة المقاصة، فضلا عن نموذج الاتفاقات ذات الصلة. وكما ذكر أعلاه، فقد تم نشر القرارات الوزارية المتعلقة بالنظامين العامين لغرفة المقاصة وللشركة المسيرة للسوق الآجلة في الجريدة الرسمية؛
- اقتراح حجم الموارد المالية المطلوبة من غرفة المقاصة. وكما ذكر أعلاه، فقد تم نشر القرار الوزاري الذي يحدد مبلغ رأس مال الأدنى لغرفة المقاصة في الجريدة الرسمية؛
- إعداد مقترح المنظومة الاحترازية المطبقة على غرفة المقاصة. وقد تم توجيه هذا المقترح إلى الوزارة المكلفة بالمالية في أكتوبر 2023؛
- تقييم المقترحات المتعلقة بالموارد المالية المطلوبة من الأعضاء المكلفين بالتداول والأعضاء المكلفين بالمقاصة والأعضاء المكلفين بالتداول والمقاصة ومراجعتها والمصادقة عليها. وكما ذكر أعلاه، فقد تم نشر القرار الوزاري الذي يحدد رأس المال الأدنى للأعضاء في الجريدة الرسمية؛

- تقييم المقترحات المتعلقة بالقواعد الاحترازية المطبقة على الأعضاء المكلفين بالتداول والأعضاء المكلفين بالمقاصة والأعضاء المكلفين بالتداول والمقاصة ومراجعتها والمصادقة عليها. وأدرجت هذه المقترحات في مسطرة الاعتماد سنة 2023:
- تحديد المتطلبات المتعلقة بالموارد والمطبقة على أعضاء السوق الآجلة. وفي هذا الصدد، أعدت هيئة تنسيق السوق الآجلة دفاتر التحملات والإجراءات المتعلقة بدراسة طلبات الاعتماد.

5. انضباط السوق

1.5 مراقبة معاملات البورصة

يُكمن الهدف من مراقبة السوق في الكشف عن أي حدث أو سلوك من شأنه أن يشكل جنحة في سوق البورصة، والكشف عن أي إخلال أو مخالفة لمقتضيات النصوص القانونية المطبقة على المتدخلين في السوق، أو عن أي سلوك من شأنه أن يؤثر سلباً على حسن سير السوق. وتتمثل هذه العملية في التتبع الآني والمؤجل للأوامر التي تحيلها شركات البورصة، وكذا تتبع المعلومات التي ينشرها المصدرون.

وتستند منظومة المراقبة على حل متكامل للمراقبة بالإضافة إلى أدوات تدبير قواعد المعطيات التي تقوم بتنفيذ رسالات تنبيهية.

الجدول رقم 37. معطيات المراقبة

2023	2022	
103	107	السندات الخاضعة للمراقبة ¹¹
77	76	أسهم مدرجة
26	31	سندات قرض مدرجة
767 193	683 604	عدد الأوامر المدرجة ¹²
3 081	2 691	المعدل اليومي
316 799	270 035	عدد المعاملات المسجلة ¹³
1 272	1 063	المعدل اليومي

المصدر: بورصة الدار البيضاء

تُظهر حصيلة سنة 2023 ما مجموعه 1 770 حدثاً بارزاً¹⁴، منها ست حالات يشتبه في أنها مخالفات للنصوص التنظيمية، والتي كانت موضوع تحليل معمق. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء 116 إجراء توعوياً لفائدة المتدخلين في السوق والمستثمرين، وتم فتح تحقيق في ملفين اثنين.

ويتم رصد الأحداث البارزة بشكل آني من خلال تتبع جلسات البورصة وأحداث السوق، فيما يتم فحصها، وفقاً للمعلومات المستقاة من لدن الوسطاء حول المستثمرين وملفاتهم التعريفية، من أجل تحديد السلوكيات المشبوهة التي تستوجب القيام بتحليل معمق.

¹¹ في 2023/12/31.

¹² في السوق المركزية للأسهم.

¹³ السوق المركزية وسوق الكتل.

¹⁴ يمكن أن يهم الحدث البارز إحصاءات مشبوهة (حجم استثنائي، أو قلب الأسعار، وما إلى ذلك). أو سيناريوهات يجب أن تكون موضوع تحليل معمق (إلغاء الأوامر، إلخ).

1 770

حدث بارز

249

جلسة بورصة

6

ملفات تم تحليلها معمقا

116

إجراء توعويا

2.5 التحقيقات

يتم فتح التحقيقات التي تجريها الهيئة المغربية لسوق الرساميل من قبل رئيسها بعد تلقي شكوى أو بعد عملية مراقبة لمتدخل أو مُصدر أو بعد الاشتباه في وقوع مخالفة أو إخلال بالنصوص التشريعية الجاري بها العمل.

وتميزت سنة 2023 بإتمام تحقيقاتين فُتِحا سنة 2021 وبفتح تحقيقاتين جديدين يتعلقان بسلوكيات يحتمل أن تقوض حسن سير سوق الرساميل. كما أُحيل تحقيقات على السلطات القضائية المختصة، في حين أُحيل تحقيق واحد على المجلس التأديبي قصد دراسته، وأُغلق تحقيق آخر دون اتخاذ أي إجراء آخر.

وبدأ التحقيقات اللذان فُتِحا سنة 2023 بمبادرة من مصالح الهيئة المغربية لسوق الرساميل المختصة في مراقبة السوق عقب رصدها لاختلالات تتعلق بسلوك يشتبه في كونه محاولة لتلاعب بالأسعار مرتبط بإرسال الأوامر وتنفيذ العمليات من قبل شخص ذاتي بالنسبة للحالة الأولى، ومن قبل متدخلين في السوق بالنسبة للحالة الثانية.

كما تمد الهيئة المغربية لسوق الرساميل يد المساعدة للسلطات الوطنية في إطار معالجتها لطلبات الحصول على المعلومات الواردة من مختلف السلطات القضائية في المملكة. وتوصلت الهيئة سنة 2023 بما يناهز 700 طلب، بزيادة قدرها 22 في المائة تقريبا مقارنة بسنة 2022. وصدرت هذه الطلبات عن الفرق الجهوية للشرطة القضائية (44%)، والفرق الوطنية للشرطة القضائية (34%)، والدرك الملكي (19%)، والمصالح اللوائية للشرطة القضائية (3%)، والمكتب المركزي للأبحاث القضائية (0,3%). وهمت هذه الطلبات أساسا تحديد حسابات سندات مفتوحة باسم أشخاص خاضعين لتحقيق قضائي.

3.5 معالجة الشكاوى

تلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 ما مجموعه 67 شكوى، بزيادة نسبتها 68 في المائة مقارنة بسنة 2022. وللتذكير، لكي تكون الشكاوى مقبولة، يجب أن يندرج موضوعها ضمن نطاق اختصاصات الهيئة المغربية لسوق الرساميل وأن تمتثل للمستلزمات التالية:

- أن يكون المشتكي قد بادر بوضع مطلب لدى الطرف المعني ظل غير مثمر لمدة تزيد عن شهر ابتداء من تاريخ توصل الطرف المعني به أو قد تم رفضه من لدنه كليا أو جزئيا؛
- ألا تكون الشكاوى موضوع مسطرة قضائية جاري البت فيها أمام أي محكمة أو لم يتم البت فيها بحكم قضائي اكتسب قوة الشيء المقضي به.

وبالتالي، وبالرجوع إلى معايير القبول المذكورة أعلاه، فإن 53 شكوى تم تلقيها لا تندرج ضمن نطاق اختصاصات الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ولكن مع ذلك يتم توجيهها إلى السلطات المختصة عند الاقتضاء.

وبلغ سنة 2023 متوسط مدة معالجة الشكاوى المقبولة 40 يوما. وهمت جل الشكاوى المقبولة التي تمت معالجتها سنة 2023 خلافات بين مستثمرين ومتدخلين في السوق، مثل عدم إرسال مُعَرِّفات وكلمات سر تطبيقات البورصة على الإنترنت، والتأخير في إدراج أوامر البورصة من خلال الشبكة المصرفية، وعدم وجود معلومات بشأن تقديم إيداع عرض عمومي إجباري للسحب على أسهم شركة مدرجة في البورصة والاعتراض على طريقة الحساب التي يستخدمها ماسك حسابات لتحديد فائض القيمة المطبق عند تصفية إرث.

وبالإضافة إلى ذلك، رفعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل شكوى إلى السلطات القضائية بتهمة سرقة الهوية، في إطار معالجة ملف شخص ذاتي وقع ضحية لعملية احتيال مالي.

6. السلطة الزجرية

6.1 تنظيم السلطة الزجرية للهيئة المغربية لسوق الرساميل

مثل دخول القانون رقم 43.12 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل حيز التنفيذ بداية عمل المجلس التأديبي التابع للهيئة، وهو هيئة مستقلة تتمثل مهمتها أساسا في دراسة الوقائع التي يمكن أن تؤدي إلى إصدار عقوبات إدارية. وقد أرسى إحداث هذه الهيئة الجماعية مبدأ أساسيا من مبادئ التنظيم، ألا وهو الفصل بين سلطة دراسة الوقائع من جهة وسلطة إثبات الإخلالات وإصدار العقوبات التأديبية أو المالية أو هما معا المقابلة لها من جهة أخرى. وبالتالي، عندما تعين فرق مراقبة الهيئة المغربية لسوق الرساميل وقائع أو أفعال يمكن أن تصنف كإخلالات أو مخالفات للنصوص التنظيمية، تحيل رئاسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل هذه الوقائع على المجلس التأديبي قصد دراستها. وبعد الانتهاء من دراسة المجلس التأديبي للوقائع، يوجه هذا الأخير رأيا إلى رئاسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل يوصي فيه، إذا تعلق الأمر بإخلالات، بإصدار عقوبة أو بإغلاق الملف دون اتخاذ أي إجراء آخر، وإذا لم يقتنع بالوقائع التي عاينها أو، في حالة مخالفات، بإحالة الملف على القضاء.

وتجري مسطرة العقوبات الخاصة بالهيئة المغربية لسوق الرساميل على أربع مراحل، وهي مراحل أساسية للفصل بين السلطات ولحماية حقوق الأطراف المعنية في الدفاع. (1) يحيل في مرحلة أولى رئيس الهيئة المغربية لسوق الرساميل على المجلس التأديبي الوقائع التي عاينتها فرق المراقبة والتي يمكن أن تصنف كإخلال إداري أو كمخالفة، (2) ثم يشرع المجلس التأديبي في دراسة الوقائع المحالة عليه؛ وبعد ذلك (3) يوجه المجلس التأديبي رأيه إلى رئاسة الهيئة يوصي فيه، حسب الحالة، بإصدار عقوبة إدارية أو بإغلاق الملف دون اتخاذ أي إجراء آخر، أو بإحالة الملف على القضاء؛ وأخيرا، (4) وبناء على رأي المجلس التأديبي يُصدر رئيس الهيئة عقوبة في حالة الإخلال أو يحيل الملف على القضاء في حالة مخالفات يعاقب عليها بعقوبات جنائية.

6.2 ممارسة السلطة الزجرية للهيئة المغربية لسوق الرساميل

أدت الآراء المطابقة التي أصدرها المجلس التأديبي سنة 2023 إلى إصدار عقوبة تأديبية ومالية وأخرى تأديبية في حق شركتي تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على رأي المجلس التأديبي، أحالت رئاسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل على وكيل الملك المختص وقائع يمكن أن تصنف كمخالفة تتعلق بتلاعب بأسعار البورصة.

7. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

7.1 التوعية والمراقبة

توعية المتدخلين في سوق الرساميل

نظمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في نونبر 2023، بالتعاون مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية واللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسليح وتمويلهما، ورشة عمل تكوينية وتوعوية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وشكلت هذه الورشة، التي استهدفت مهنيي سوق الرساميل، ممثلين بالمسيرين والمراقبين الداخليين، فرصة لعرض المواضيع التالية ومناقشتها:

- الحصيلة العملية مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية: التصريحات بالاشتباه وأجال الاستجابة؛
- منظومة اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسليح وتمويلهما، ومؤشرات حول مدى استجابة الأشخاص الخاضعين للمراقبة؛
- إسهامات دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 02/2022 المتعلقة بالتزامات اليقظة والمراقبة الداخلية؛
- نتائج التحليل القطاعي الذي أنجزته الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تقاسم نتائج منظومة مكافحة غسل الأموال

في إطار الكشف عن الالتزامات التي تقع على عاتق الأشخاص الخاضعين للمراقبة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا تعزيز فهم هذه الالتزامات فهما جيدا، قدمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل ملاحظاتها إلى الهيئات المراقبة، من خلال تقاسم نتائج عمليات المراقبة الميدانية التي رمت إلى تقييم منظوماتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبالإضافة إلى ذلك، حافظت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2023 على حوار دائم مع جميع المتدخلين في سوق الرساميل وجمعياتهم المهنية للاستجابة لمختلف الطلبات المتعلقة بتفعيل منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

7.2 مراقبة المتدخلين في سوق الرساميل

على غرار السنوات السابقة، تلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل أجوبة مختلفة من المتدخلين في سوق الرساميل على استبيان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي أعدته بهدف تقييم مدى امتثال منظوماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونجاعتهما.

ومكّن تحليل الإجابات المقدمة من تقييم مستوى المخاطر التي يتعرض لها كل متدخل ومن تحديد التدابير التصحيحية التي يمكن أن تعالج أوجه القصور المسجلة. كما تم تقاسم نتائج هذا التحليل مع جميع المتدخلين خلال ورشات عمل توعوية.

واستُخدمت نتائج هذا التقييم أيضا لتحسين خرائطية مخاطر سوق الرساميل المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا لتحديد مجالات المخاطر ذات الأولوية التي ستمت تغطيتها أثناء عمليات المراقبة الميدانية.

7.3 التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عقب إطلاق الهيئة الوطنية للمعلومات المالية لورش التحيين الثاني لتقييم المخاطر الوطنية، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بفعالية في أشغال هذا الورش من خلال تحليل وتوحيد المعطيات والإحصاءات التي تم جمعها من مختلف الفاعلين في سوق الرساميل، وهو ما مكّن من تقييم مخاطر القطاع فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا تحديد الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين تنفيذها، بما في ذلك تعزيز الإشراف القائم على المخاطر، وتنظيم دورات تحسيسية ونشر دلائل، وتكثيف عمليات المراقبة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

7. 4. التعاون الوطني

التعاون مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

تم سنة 2023 تكثيف إجراءات التنسيق مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، ولا سيما في إطار زيارة خبراء فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أوائل سنة 2023. وتم في هذا الصدد تنظيم عدة اجتماعات وورشات عمل بالتعاون مع الفاعلين الوطنيين المعنيين أو مع الأشخاص الخاضعين للمراقبة من أجل التحضير للاجتماعات مع خبراء فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

كما شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بصفتها عضوا في الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، في اجتماع مجلس هذه الأخيرة الذي عقد خلال سنة 2023. وعلاوة على ذلك، وفي إطار توسيع نطاق إجراءات التنسيق المشتركة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عقدت اللجنة التقنية المحدثة بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين الهيئة المغربية لسوق الرساميل والهيئة الوطنية للمعلومات المالية اجتماعا تشاوريا خلال سنة 2023 بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

العلاقة مع اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسليح وتمويلهما

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بصفتها عضوا دائما في اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسليح وتمويلهما، في أشغال جلستها العامة خلال سنة 2023. كما شاركت الهيئة أيضا في عدة ورشات تكوينية نظمتها اللجنة المذكورة.

7. 5. عملية المتابعة المعززة

المتابعة المعززة من قبل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

أكمل المغرب سنة 2023 بنجاح خطة العمل التي اقترحتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمعالجة أوجه القصور التي عرفتتها منظومته الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما أسفر عن خروجه من عملية المتابعة المعززة. ولتحقيق هذا الهدف، نفذت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خطة عمل تتضمن عددا من التدابير، منها:

- إعداد إطار مرجعي وثائقي يلخص جميع الإجراءات المتخذة منذ اعتماد خطة عمل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية؛
- المشاركة الفعالة في جلسات الحوار المباشر مع خبراء فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية؛
- تنظيم ورشات للمحاكاة وورشات توعوية لفائدة الأشخاص الخاضعين للمراقبة؛
- المشاركة في الاجتماعات التنسيقية مع السلطات المعنية الأخرى.

المتابعة المعززة من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ساهمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشكل فعال في إعداد التقرير الخامس الموجه إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي يعرض مدى تقييد النصوص التنظيمية للهيئة ببعض توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والتي كانت موضوع طلب مراجعة تصنيفها.

8. محاربة الرشوة في سوق الرساميل

عقدت هيئات القطاع المالي الثلاث (الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) بشراكة مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، في فبراير 2023، اجتماعها السنوي رفيع المستوى الثالث لتتبع اتفاقية محاربة الرشوة في القطاع المالي.

وخصص هذا الاجتماع لتدارس حصيلة تنفيذ الاتفاقية المذكورة برسم سنة 2022 والمصادقة على خارطة الطريق لسنة 2023 التي حددت ثلاثة مجالات للتعاون هي:

- الأنشطة التكوينية والتوعوية؛
- مرافقة الفاعلين وتعزيز تقاسم الخبرات؛
- الدراسات والتحليلات القطاعية.

وواصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في خارطة الطريق لمكافحة الفساد في القطاع المالي، بالتعاون مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها. وهمت الإجراءات المتخذة أساسا الأنشطة التوعوية وتقاسم الخبرات.

توعية المتدخلين في سوق الرساميل

نظمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بشراكة مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والهيئات التنظيمية للقطاع المالي الأخرى، فعاليتين لإذكاء وعي المتدخلين في سوق الرساميل خلال سنة 2023. وشكلت الدورة التوعوية الأولى التي عقدت في فبراير فرصة للتذكير بمكونات المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد ولاستعراض التطورات الدولية. وركز الحدث التوعوي الثاني الذي نظم في دجنبر على موضوع تدبير تعارض المصالح.

المشاركة في التظاهرات

شارك مستخدمو الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2023 في مختلف ورشات العمل والمؤتمرات التي نظمتها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بشراكة مع الهيئات الدولية المختصة في مجال مكافحة الفساد. وشارك المشاركون في الفعاليات التالية:

- التكوين المتعلق بأساليب التحقيق في القضايا المرتبطة بالفساد؛
- المنتدى الجهوي للمبلغين عن الفساد؛
- الندوة الدولية حول موضوع: "أشياء عشر سنة على إعلان مراكش: تعبئة أفريقية لتعزيز دور الوقاية من الفساد".

9. تتبع المخاطر النظامية

يتم تنفيذ أشغال تقييم المخاطر النظامية على أساس نصف سنوي تحضيرا لاجتماعات لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر النظامية. وتتمثل هذه الأشغال في تحليل مستوى استقرار سوق الرساميل والتعرف، انطلاقا من توجهات السوق، على مختلف المخاطر التي يُحتمل أن تؤثر سلبا على هذا الاستقرار. وتستند هذه الأشغال إلى تحليل العديد من المؤشرات، خاصة منها تلك المتعلقة بالأصول والسيولة والترابط والمديونية والسياق الماكرواقتصادي. ويتم تقييم المخاطر على أساس مقياس يتكون من خمس مستويات: منخفض جدا، ومنخفض، ومتوسط، وعالي، ورجح. ويتم نشر نتائج هذا التقييم في تقرير الاستقرار المالي.



الفصل الرابع. المهيئة المغربية لسوق الرساميل وتطوير سوق الرساميل

1. التطوير التنظيمي

تميزت سنة 2023 بنشر مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية في الجريدة الرسمية وباستكمال بعض مشاريع النصوص الجارية التي ساهمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بفعاليتها في إعدادها.

1.1 النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة في الجريدة الرسمية

1.1.1 النصوص التشريعية

القانون رقم 58.22 المعدل والمتمم للقانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال

يهدف القانون رقم 58.22 إلى وضع إطار تشريعي ملائم لتعبئة الادخار وتوجيهه نحو تمويل المشاريع، وتعزيز دور رأس المال الاستثماري في الانتعاش الاقتصادي وكذا دعم تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

وتتمثل أهم إسهامات القانون رقم 58.22 فيما يلي:

- استحداث هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة؛
- استحداث فئة جديدة من المستثمرين تُعرف باسم المستثمرين المحترفين؛
- استحداث إمكانية منح هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة للقروض؛
- وضع شروط وكيفية التأشير على بيان معلومات هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال التي يتم إصدار سندات لها لدى الجمهور؛
- استحداث التزامات جديدة للإخبار تجاه حاملي سندات هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال؛
- إدخال تعديلات على كيفية منح اعتماد شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال أو رفضه؛
- استحداث أحكام بشأن حل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وتصفيتهما؛
- تعزيز التزامات شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال من حيث الموارد.

2.1.1 النصوص التنظيمية

قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 1508.23 بتحديد المبلغ الأدنى لرأسمال الشركة المسيرة للسوق الآجلة

وفقاً لأحكام المادة 8 من القانون رقم 42.12 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية، حدد القرار رقم 1508.23 المبلغ الأدنى لرأسمال الشركة المسيرة للسوق الآجلة في 25 مليون درهم.

قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 1509.23 بتحديد مبلغ رأسمال غرفة المقاصة

وفقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 42.12 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية، حدد القرار رقم 1509.23 المبلغ الأدنى لرأسمال غرفة المقاصة في 100 مليون درهم.

قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 1254.23 بتحديد رأس المال الأدنى للقيام بممارسة نشاط التداول أو المقاصة أو هما معا

وفقاً لأحكام المادة 59 من القانون رقم 42.12 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية، حدد القرار رقم 1254.23 ما يلي:

- رأس المال الأدنى للعضو المكلف بالتداول الذي يقوم بتنفيذ المعاملات لحساب العملاء في 3 000 000 درهم؛
- رأس المال الأدنى للعضو المكلف بالتداول الذي يقوم بتنفيذ المعاملات لحساب العملاء ولحسابه الخاص في 5 000 000 درهم.

يختلف رأس مال الأدنى للأعضاء المكلفين بالمقاصة حسب عدد الأعضاء المكلفين بالتداول الذين يقومون بتنفيذ المقاصة لحسابهم ويتراوح بين 20 و40 مليون درهم.

الرأس مال الأدنى للعضو المكلف بالتداول والمقاصة هو مجموع المبالغ للرأس مال الأدنى للعضو المكلف بالتداول والعضو المكلف بالمقاصة المطابقة لنشاطه.

قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 1259.23 المغير والمتمم للقرار رقم 1705.17 بتحديد تأليف "لجنة سوق الرساميل" وكيفية سيرها

- تتمثل أهم إسهامات القرار رقم 1259.23 فيما يلي:
- تعيين أعضاء جدد في لجنة سوق الرساميل، بما في ذلك رئيس جمعية مدبري صناديق التسنيد ورئيس جمعية شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري؛
 - تغيير وتيرة اجتماعات لجنة سوق الرساميل؛
 - إتاحة إمكانية عقد اجتماعات اللجنة بواسطة أي وسيلة تمكن من الاتصال بالصوت والصورة أو بواسطة وسائل مماثلة تمكن من التعرف على هوية الأعضاء؛
 - إحداث لجنة فرعية يُعهد إليها بإعداد المقترحات التي تهم قضايا تطوير سوق الرساميل وتطوير نشاط مقاولات السوق، وتأليفها والقواعد المتعلقة بعقد اجتماعاتها.

2.1 مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية

1.2.1 مشاريع النصوص التشريعية

مشروع تعديل الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.213 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

- يتمثل الهدف من مشروع تعديل الظهير الشريف في إحداث مجموعة من أدوات التوظيف المتنوعة والمتكاملة، مع الموازنة، قدر الإمكان، بين القواعد التي تحكم تشكيل هذه الأدوات وترخيصها وإصدارها وسيرها واستثمارها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينص مشروع القانون على ما يلي:
- ترتيب جديد لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة؛
 - استحداث آلية تقسيم الأصول؛
 - إمكانية التقييد في جدول أسعار بورصة القيم (استحداث الصناديق المتداولة في البورصة)؛
 - توسيع النطاق الجغرافي لإصدار السندات وتوظيفها؛
 - اعتماد الهيئة المغربية لسوق الرساميل لشركات التسيير.

وتم إعداد مسودة المشروع من طرف فرقة العمل المشتركة (الهيئة المغربية لسوق الرساميل ومديرية الخزينة والمالية الخارجية وجمعية شركات التدبير وصناديق الاستثمار المغربية) التي أحدثت لهذا الغرض، وتوجيهها إلى الأمانة العامة للحكومة.

مشروع قانون الأصول المشفرة

- إن إحداث إطار ينظم الأصول المشفرة في المغرب مدفوع أساسا بالأهداف الثلاثة التالية:
- الامتثال للمتطلبات الدولية في هذا المجال، لاسيما:
 - توصيات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بشأن تأطير مقدمي خدمات الأصول المشفرة؛
 - توصيات مجلس الاستقرار المالي بشأن سوق الأصول المشفرة، لا سيما مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة باستخدامها؛
 - دعم الابتكار ودعم ظهور منظومة التكنولوجيا المالية؛
 - موافقة الإطار المستهدف مع المعايير الأوروبية ذات الصلة، ولا سيما قانون أسواق الأصول المشفرة (MiCA)، ليتلاءم مع النصوص التنظيمية الأوروبية.

وتتم صياغة مشروع القانون من طرف فرقة العمل الوطنية المعنية بالأصول المشفرة، بدعم من البنك الدولي في شكل مساعدة تقنية.

ويهدف مشروع القانون أساسا إلى تنظيم ما يلي:

- أسواق الأصول المشفرة، وهما السوقين الأولية والثانوية (من خلال الخدمات التي يقدمها مقدمو خدمات الأصول المشفرة)، ومنصات التداول، والأصول المشفرة المنظمة؛
- الفاعلون في سوق الأصول المشفرة، وهم مقدمو خدمات الأصول المشفرة، ومصدرو التوكينات (المصدرون، ومقدمو العروض، ومقدمو طلبات إدراج الأصول المشفرة لتداولها على منصة التداول)؛
- خدمات الأصول المشفرة التي يقدمها مقدمو خدمات الأصول المشفرة وكيفية تقديمها؛
- حماية عملاء مقدمي خدمات الأصول المشفرة وحائزي الأصول المشفرة؛
- إحداث نظام لمنع الانتهاكات المرتكبة في أسواق الأصول المشفرة والمعاقبة عليها.

2.2.1 مشاريع النصوص التنظيمية

■ مشروع دورية تتعلق بإقراض السندات

في إطار تفعيل الأحكام التشريعية الجديدة التي تنظم إقراض السندات التي استحدثها القانون رقم 83.20، أعدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 مشروع دورية تتعلق بإقراض السندات. ومن المفترض أن يتم عرض هذا النص لمناقشات عامة في بداية سنة 2024 قبل إدراجه في مسطرة الاعتماد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يقترح إطارا تنظيميا يهدف إلى ما يلي:

- وضع دفتر تحملات لتنفيذ عمليات إقراض السندات؛
- وضع قواعد منح وسحب اعتماد مسيري المنصات المتعددة الأطراف لإقراض السندات وكذا الالتزامات الملقاة على عاتقهم؛
- تحديد كفاءات التصريح بعمليات إقراض السندات والتبليغ بها؛
- وضع التدابير الرامية إلى ضمان حسن سير السوق والحفاظ على الاستقرار المالي.

3.1 الأنظمة العامة

■ النظام العام لغرفة المقاصة

وفقا للمادة 29 من القانون رقم 42.12 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية، يحدد النظام العام لغرفة المقاصة القواعد التي يخضع لها نشاط المقاصة، وبالأخص ما يلي:

- القواعد المتعلقة بانضمام الأعضاء المكلفين بالمقاصة إلى غرفة المقاصة؛
- القواعد المتعلقة بمقاصة المعاملات على الأدوات المالية الآجلة؛
- القواعد المتعلقة بتسجيل المعاملات التي تقوم غرفة المقاصة بمقاصتها باسم العضو المكلف بالمقاصة؛
- القواعد المتعلقة بالعلاقة فيما بين الأعضاء المكلفين بالتداول والأعضاء المكلفين بالمقاصة؛
- القواعد المتعلقة بمراقبة المخاطر؛
- القواعد المتعلقة بتطبيق واستعمال الضمان وكذا كفاءات تكوين وسير واستعمال ودائع الضمان؛
- كفاءات التصفية التلقائية لوضعيات الأعضاء المكلفين بالمقاصة؛
- كفاءات تنفيذ ودبعة ضمان التسليم؛
- القواعد المتعلقة بإجراءات السداد مقابل التسليم؛
- كفاءات تسليم الأصول؛
- نسبة آخر سعر مسعر تطبق على كمية الأصل الأساسي معلق التسليم؛
- القواعد المتعلقة بمراقبة الأعضاء المكلفين بالمقاصة من طرف غرفة المقاصة؛
- الوثائق والمعلومات التي يكون على الأعضاء المكلفين بالمقاصة إرسالها إلى غرفة المقاصة؛
- القواعد المتعلقة بتبادل المعلومات والتعاون مع الشركة المسيرة للسوق الآجلة؛
- القواعد المتعلقة بالإجراءات المطبقة في حالة مخالفة القواعد المتعلقة بالمقاصة؛
- القواعد المتعلقة بالإجراءات المتخذة في حالة عجز الأعضاء المكلفين بالمقاصة؛
- كفاءات وقف نشاط العضو المكلف بالمقاصة واستئنافه؛
- كفاءات سير صندوق الضمان؛
- كفاءات احتساب المساهمات في صندوق الضمان ودفعها.

ويُرفق بالنظام العام لغرفة المقاصة نموذج نوعي لاتفاقية الانضمام إلى غرفة المقاصة ونموذج نوعي لاتفاقية المقاصة بين العضو المكلف بالمقاصة والعضو المكلف بالتداول.

■ النظام العام للشركة المسيرة للسوق الآجلة

وفقا لأحكام المادة 9 من القانون رقم 42.12 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية، يحدد النظام العام للشركة المسيرة للسوق الآجلة ما يلي:

- القواعد والكفاءات المتعلقة بانخراط الأعضاء المكلفين بالتداول في الشركة المسيرة للسوق الآجلة؛
- القواعد المتعلقة بالتزامات الأعضاء المكلفين بالتداول؛
- خصائص أصناف الأدوات المالية الآجلة؛
- القواعد والكفاءات المتعلقة بإحداث وإدراج الأدوات المالية الآجلة في جدول أسعار السوق الآجلة؛
- القواعد والإجراءات المتعلقة بسير السوق الآجلة للأدوات المالية؛
- القواعد المتعلقة بتداول الأدوات المالية الآجلة؛

- إجراءات وكيفيات تنفيذ وإلغاء المعاملات على الأدوات المالية الآجلة؛
 - الكيفيات المتعلقة بتوقيف تداول الأدوات المالية الآجلة؛
 - القواعد والكيفيات المتعلقة بشطب الأدوات المالية الآجلة من جدول أسعار السوق الآجلة؛
 - المعلومات ومراقبة نشاط الأعضاء المكلفين بالتداول؛
 - التدابير المطبقة على الأعضاء المكلفين بالتداول في حالة عدم تقديمهم بقواعد سير السوق الآجلة.
- ويُرفق بالنظام العام الخاص بالشركة المسيرة للسوق الآجلة نموذج نوعي لاتفاقية الانضمام للتداول بالسوق الآجلة.

4.1 دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

الدورية رقم 20/01 المتعلقة بالمرشدين في الاستثمار المالي

- تحدد الدورية رقم 20/01 المتعلقة بالمرشدين في الاستثمار المالي، المتخذة تطبيقاً لأحكام القانون رقم 19.14 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي، ما يلي:
- مجال تطبيق الأنشطة المعنية بالمنظومة الجديدة؛
 - شروط مزاوله نشاط الإرشاد في الاستثمار المالي؛
 - إجراءات تسجيل المرشدين في الاستثمار المالي لدى الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
 - القواعد التي تنظم دخول المرشدين في الاستثمار المالي في علاقة مع العملاء؛
 - التزامات المرشدين في الاستثمار المالي فيما يتعلق بإرسال المعلومات إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
 - قواعد الأخلاقيات وحسن السلوك التي يجب أن يتقيد بها المرشدون في الاستثمار المالي؛
 - شروط التشطيب على المرشدين في الاستثمار المالي.

الدورية رقم 23/01 المتعلقة بشركات التمويل التعاوني التي تنجز عمليات من فئة "الاستثمار"

- تأتي الدورية رقم 23/01 تطبيقاً لأحكام المواد 9 و26 و33 و34 و45 و47 و57 من القانون رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني. وتحدد هذه الدورية ما يلي:
- لائحة الوثائق والمعلومات التي يجب أن يتضمنها ملف طلب اعتماد شركات التمويل التعاوني؛
 - كفاءات إخبار المساهمين من قبل شركات التمويل التعاوني بشأن عملية تمويل مشروع ما، وكذا بتقديم نشاط هذا المشروع بعد التمويل؛
 - شكل ومضمون التقرير السنوي الذي تنشره المؤسسة عن كل منصة تمويل تعاوني تسيروها؛
 - شروط إحداث شركة التمويل التعاوني لمنظومة المراقبة الداخلية؛
 - البنود الدنيا لعقد التمويل التعاوني الذي يجب إبرامه بين حامل المشروع والمساهم؛
 - لائحة ومضمون ونموذج ودعائم ووتيرة وأجال إرسال الوثائق والمعلومات اللازمة للرقابة التي تمارسها الهيئة المغربية لسوق الرساميل على شركات التمويل التعاوني.

الإطار رقم 14. الإطار العملياتي للتمويل التعاوني

يُعتبر التمويل التعاوني طريقة تمويل بديلة تتمثل في إقامة علاقة بين حاملي المشاريع والمساهمين عبر منصة إلكترونية تم إحداثها وتسييرها من قبل شركة مخصصة ومعتمدة مسبقاً. ويمكن أن يأخذ التمويل التعاوني شكل قرض أو تبرع أو استثمار. واعتماداً على طريقة التمويل التي يتم اختيارها، تقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل باعتماد شركة التمويل التعاوني عندما يتعلق الأمر بعمليات تمويل من فئة "الاستثمار" بينما يقوم بنك المغرب باعتمادها إذا تعلق الأمر بعمليات تمويل من فئتي "التبرع" أو "القرض".

ومن أجل ضمان التطوير الآمن للتمويل التعاوني في المغرب، تم إحداث إطار قانوني مخصص لممارسة هذا النشاط. ويحدد القانون رقم 15.18 المبادئ الرئيسية التي يستند إليها نموذج سير منصات التمويل التعاوني ويضع منظومة تنظيمية شاملة. وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد عدة نصوص تنظيمية تهدف إلى توضيح المنظومة التشريعية وتكميلها، لا سيما دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 23/01 التي تحدد كفاءات اعتماد شركات التمويل التعاوني التي تنجز عمليات من فئة "الاستثمار"، وقواعد الشفافية في تسيير شركات التمويل التعاوني وقواعد التواصل المالي ورفع التقارير للهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ويمكن لأي شخص ذاتي أو معنوي الاستفادة من التمويل التعاوني من أجل تمويل مشروع ما، غير أن مقتضيات القانون رقم 15.18 والنصوص التنظيمية تنص على عدد من الاستثناءات.

فوفقا للمادة 18 من القانون رقم 15.18، تستثنى من عمليات التمويل التعاوني:

- الشركات والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب طبقا للقانون رقم 44.12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب والقانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة؛
- الشركات التي توجد في طور التسوية أو التصفية القضائية؛
- كل شخص آخر يرد في لائحة تحدد بنص تنظيمي.

وبموجب المادة 22 من المرسوم رقم 2.21.158، تحدد لائحة الأشخاص المعنويين المستثنين من عمليات التمويل التعاوني كالتالي:

- الأحزاب السياسية؛
- المؤسسات الائتمانية والهيئات المعتمدة في حكمها؛
- مؤسسات التأمين؛
- الشركات التي لم يتم تحرير رأسمالها بالكامل.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لكل شخص ذاتي أو معنوي، مقيم أو غير مقيم، أن يساهم، من خلال منصة، في تمويل مشروع معين. كما يمكن أن يكون المساهم مستثمرا مساندا.

وعلاوة على نشاطها الأساسي، الذي يقوم على إحداث وتسيير منصة أو أكثر للتمويل التعاوني من فئات مختلفة، يجوز لشركة التمويل التعاوني مزاوله الأنشطة ذات الصلة التالية:

- تقديم الاستشارة لحاملي المشاريع قبل وضعها على منصة التمويل التعاوني؛
- الإشهار على أي دعوات أخرى للمشاريع التي تم تقديمها على منصة التمويل التعاوني؛
- تقديم الاستشارة وتدبير العائدات لفائدة المساهمين.

ويمكن تتميم هذه القائمة بأنشطة أخرى يتم تحديدها بنص تنظيمي.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات التمويل التعاوني يمكن أن تتطوي على مشاريع تتعلق بأي نشاط مشروع، باستثناء الأنشطة ذات الطابع السياسي أو الديني ونشاط الإنعاش العقاري.

ومن أجل ممارسة هذه الأنشطة، يجب أن تُؤسس شركة التمويل التعاوني في شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة، وأن تستوفي عددا من الشروط، ولا سيما أن تقدم الضمانات الكافية المتعلقة بتنظيمها ومواردها البشرية والتقنية وأداء نظامها المعلوماتي، وأن يكون من ضمن مسيرتها أشخاص يتوفرون على كفاءات مهنية تتلاءم مع الأنشطة المزمع القيام بها.

ويجب على شركة التمويل التعاوني أن تتوفر على مدونة للأخلاقيات تسن، على وجه الخصوص، قواعد الوقاية من تعارض المصالح وقواعد أخرى من شأنها ضمان احترام مبادئ الإنصاف والشفافية ونزاهة السوق وأولوية مصلحة الزبون. كما يجب أن تتقيد شركة التمويل بقواعد حسن السلوك.

وبالإضافة إلى ذلك، تقع على عاتق شركة التمويل التعاوني التزامات وواجبات، لا سيما فيما يتعلق بالإخبار والإشهار وإعداد التقارير ورفعها، ويجب عليها أن تمتثل للقواعد المتعلقة بالتحقق المسبق من المشاريع المراد تمويلها، وتأمين التحويلات وحماية المساهمين.

وأخيرا، يجب على شركة التمويل التعاوني أن تعين مراقبا للحسابات يكلف بمهمة مراقبة وتتبع الحسابات الخاصة بأنشطتها. وبالإضافة إلى ذلك، يخول القانون رقم 15.18 للهيئة المغربية لسوق الرساميل وبنك المغرب جميع الصلاحيات اللازمة لإنجاز عمليات المراقبة.

وتحدد المبالغ التي يتم جمعها في إطار حملة للتمويل بنص تنظيمي وفقا لطريقة التمويل المختارة، وذلك في حدود عشرة (10) ملايين درهم في السنة الواحدة وعشرين (20) مليون درهم كإجمالي.

ووفقا للمادة 24 من المرسوم رقم 2.21.158، لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الذي تم جمعه لفائدة نفس المشروع المعروض على منصة التمويل:

- خمسة ملايين (5 000 000) درهم بالنسبة للمشاريع المعروضة على منصات التمويل التعاوني من فئة "الاستثمار"؛
- ثلاثة ملايين (3 000 000) درهم بالنسبة للمشاريع المعروضة على منصات التمويل التعاوني من فئة "القرض"؛
- أربعمئة وخمسون ألف درهم (450 000) بالنسبة للمشاريع المعروضة على منصات التمويل التعاوني من فئة "التبرع".

وتتطبق بعض الشروط على المساهمين فيما يتعلق بالتسجيل على المنصة ووضع الأموال رهن التصرف، كما يتم تحديد حدود قصوى لمساهمة المساهمين من الأشخاص الذاتيين في مشروع للتمويل التعاوني. وبالتالي، لا يمكن أن يتجاوز مجموع مختلف المساهمات التي يقدمها نفس الشخص الذاتي في كل مشروع معروض على منصة التمويل التعاوني ما يلي:

- خمسمائة ألف (500 000) درهم بالنسبة للمشاريع المعروضة على منصات التمويل التعاوني من فئة "الاستثمار"؛
- ثلاثمئة ألف (300 000) درهم بالنسبة للمشاريع المعروضة على منصات التمويل التعاوني من فئة "القرض"؛
- مائتان وخمسون ألف درهم (250 000) بالنسبة للمشاريع المعروضة على منصات التمويل التعاوني من فئة "التبرع".

ولا يمكن أن يتجاوز مجموع مختلف المساهمات التي يقدمها نفس الشخص الذاتي في عدة عمليات للتمويل التعاوني، برسم نفس السنة، مليون (1 000 000) درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمات الأشخاص الذاتيين الذين يحملون صفة المستثمر المساند لا تخضع للحدود القصوى للمساهمة.

ويتعين على شركة التمويل التعاوني، من أجل تدبير المشاريع التي سيتم تمويلها، أن تبرم عقد خدمات مع مؤسسة ائتمان تودع لديها الأموال التي يتم جمعها. وتكفل هذه الأخيرة، لفائدة شركة التمويل التعاوني، تخصيص الأموال لحاملي المشاريع عبر حسابات أنشئت خصيصا لهذا الغرض.

وتقوم مؤسسة الائتمان، لفائدة شركة التمويل التعاوني، بتدبير الأموال التي يتم جمعها (حصر الأموال، وتحويلها، وما إلى ذلك)، وتمسك كشوفات عمليات التمويل التعاوني. وتحدد البنود الدنيا لعقد الخدمات بمنشور لبنك المغرب.

2. بناء قدرات الفاعلين والمدخرين

1.2 الثقافة المالية

في إطار مهمتها لحماية الادخار الموظف في الأدوات المالية، تلتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشكل فعال بالنهوض بالثقافة المالية للمدخرين من أجل مساعدتهم على فهم أفضل للمفاهيم الأساسية لسوق الرساميل. فمن خلال تزويد المدخرين بأدوات تعليمية تتناسب مع جميع مستويات المعرفة المالية، فإن الهيئة المغربية لسوق الرساميل تساهم في ضمان قدرة المدخرين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومستتيرة.

وشاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 من جديد في حملتين دوليتين للثقافة المالية، وهما الأسبوع العالمي للمستثمر وأيام الثقافة المالية. وتروم هاتان المبادرتان، اللتان تمثلان فرصة للهيئة المغربية لسوق الرساميل للتفاعل مع أكبر عدد ممكن من الأشخاص، مساعدة المستثمرين على تحسين معارفهم حول سوق الرساميل وتشجيعهم على الاضطلاع بدور فعال في تطوير معرفتهم المالية، ليتمكنوا من حماية أنفسهم بشكل أفضل.

1.1.2 المشاركة في نسخة 2023 من أيام الثقافة المالية

تعتبر أيام الثقافة المالية مبادرة دولية أطلقتها المنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب سنة 2012، وعُهد بتنظيمها منذ سنة 2019 إلى الشبكة الدولية للتثقيف المالي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويهدف هذا الحدث إلى ضمان زيادة وعي الأطفال والشباب بوضعهم المالي، وكذا مساعدتهم على التطوير التدريجي للمعارف والكفاءات والمواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مستتيرة.

وأسفرت مشاركة الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الدورة الحادية عشرة من أيام الثقافة المالية عن إحداث برنامج متنوع يتماشى مع أهداف الحملة. وركز هذا البرنامج الذي أعدته الهيئة المغربية لسوق الرساميل على مجموعة من الإجراءات والمحتويات، بما في ذلك:

- تنظيم أيام تعريفية وندوات لفائدة أكثر من 300 طالب ينتسبون إلى سبع مدارس وجامعات عليا؛
- إطلاق النسخة الثالثة من مسابقة " Quiz Finance " لفائدة أكثر من 270 تلميذا من تلامذة الثانويات بعدد من مدن المملكة. وفي نهاية هذه المسابقة، تم توزيع الجوائز على 24 فائز وفائزة؛
- تنظيم ورشات تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية لدى أساتذة المؤسسات التعليمية المساهمة في مسابقة " Quiz Finance "؛
- وضع محتوى تربيوي رهن إشارة العموم؛
- عدد جديد من سلسلة دليل المستثمر حول العروض العمومية؛
- كبسولات تعليمية حول مواضيع مرتبطة بسوق الرساميل؛
- مجموعة من المحتويات الرقمية المتاحة على شبكات التواصل الاجتماعي وموقع الهيئة الإلكتروني.

2.1.2 المشاركة في نسخة 2023 من الأسبوع العالمي للمستثمر

يُعدُّ الأسبوع العالمي للمستثمر مبادرة دولية مكرسة لتعزيز الثقافة المالية لدى العموم وحماية المدخرين، تم إطلاقها سنة 2017 من قبل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وهي مبادرة استباقية لتعبئة الهيئات التنظيمية المالية في جميع أنحاء العالم من خلال تنظيم مبادرات مختلفة للثقافة المالية. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المبادرات في تحسين المعرفة المالية للمدخرين. وشاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل للسنة السابعة على التوالي في هذه الحملة العالمية من خلال نشر مجموعة متنوعة من محتويات الثقافة المالية الموجهة للمستثمرين ومهنيي القطاع والعموم، بما في ذلك:

- إصدار عدد جديد من سلسلة دليل المستثمر حول الجمعيات العامة والتي تهدف إلى عرض مختلف الجوانب المتعلقة بعقد هذه الجمعيات وإطلاع المستثمرين على الكيفيات العملية لمشاركتهم في هذه الاجتماعات؛
- نشر مجموعة من الرسائل التوعوية على منصتي التواصل الاجتماعي الخاصتين بالهيئة المغربية لسوق الرساميل (Twitter و LinkedIn)؛
- مسابقة للقصص المصورة تركز على سوق الرساميل مفتوحة في وجه الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 24 سنة؛
- كبسولة فيديو تعرض مفهوم الإدراج في البورصة بطريقة واضحة وموجزة؛
- اختبار موضوعاتي جديد نشر على تطبيق الهاتف "Quiz Finance".

وتميزت سنة 2023 أيضا بمشاركة الهيئة المغربية لسوق الرساميل في اليوم العالمي للادخار. وتهدف هذه المبادرة، التي يُحتفل بها في 31 أكتوبر من كل سنة، إلى توعية العموم بأهمية الادخار وتعزيز الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالتدبير المالي. وبهذه المناسبة، نشرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل كتيباً يشرح بالتفصيل التوظيفات الرئيسية المتاحة في سوق الرساميل المغربية وخصائصها والمخاطر المرتبطة بها.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تفعيل الاتفاقية التي تجمع بين الهيئة المغربية لسوق الرساميل والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، والتي تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية لدى الفاعلين في مجال سوق الرساميل وبناء قدراتهم، تم تنظيم ورشتين تكوينيتين سنة 2023، استهدفتا في المقام الأول المكلفين بخدمة الزبناء، سواء الأفراد أو الشركات، فضلاً عن منشطي التسويق. وخصصت الدورة التكوينية الأولى لاستكشاف البنية العامة لسوق الرساميل وطريقة سيرها، في حين ركزت الدورة الثانية على فرص التمويل التي توفرها سوق الرساميل. وحضر هذه الدورات التكوينية أكثر من 80 مشاركاً من 9 بنوك مختلفة.

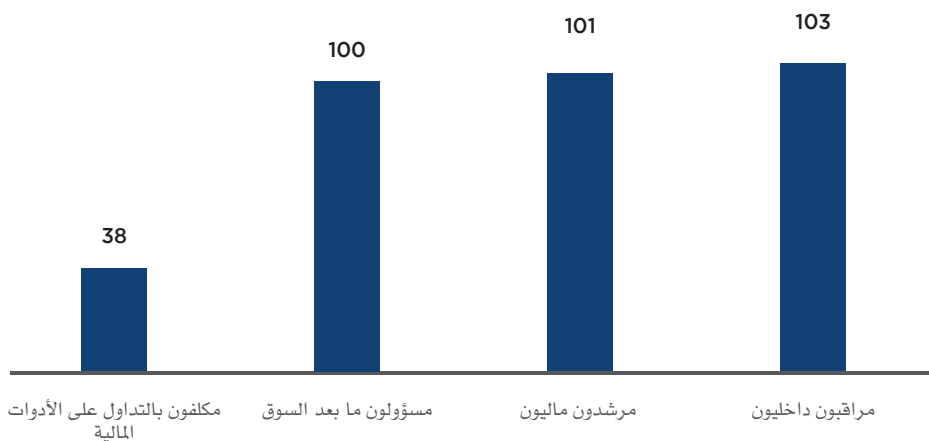
2.2 تأهيل مهنيي السوق من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل

تُعتبر منظومة تأهيل مهنيي السوق منظومة إلزامية تهدف إلى التأكد من أن المهنيين الذين يشغلون وظائف معينة لدى المتدخلين الخاضعين لرقابة الهيئة المغربية لسوق الرساميل يتوفرون على المعارف المطلوبة لممارسة مهامهم، وذلك في احترام تام للنصوص التنظيمية وقواعد الأخلاقيات.

وفي سنة 2023، تم تنظيم امتحانين للتأهيل، أسفرا عن تأهيل 47 مهنيًا جديداً، بما في ذلك 29 مراقباً داخلياً، و12 مرشداً مالياً، و4 مسؤولين ما بعد السوق، ومكلفين اثنين بالتداول على الأدوات المالية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد 342 مهنيًا منذ بدء العمل بمنظومة التأهيل سنة 2019.

كما تم تنظيم امتحان لتجديد التأهيل في دجنبر 2023 تم في نهايته تجديد تأهيل 13 مهنيًا.

الرسم البياني رقم 44. عدد المهنيين المؤهلين بتاريخ 31 دجنبر 2023



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

كما شهدت سنة 2023 توقيع اتفاقية شراكة بين الهيئة المغربية لسوق الرساميل ومعهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) من أجل اعتماد شهادة دولية مخصصة لمسيرى محافظ الأدوات المالية. وتم في هذا الصدد اختيار شهادة " تسيير الاستثمار " لمعهد تشارترد، وهي تتألف من وحدتين متميزتين: وحدة تقنية أولى مخصصة لتسيير الاستثمار ووحدة ثانية حول قواعد سوق الرساميل المغربية وأطرها التنظيمية.

وتجدر الإشارة إلى أن تطوير الوحدتين المذكورتين قد بدأ في نونبر 2023، وأنه ستتم تعبئة الموارد اللازمة لتحضير المترشحين لامتحانات هذه الشهادة خلال سنة 2024.

الإطار رقم 15. منظومة تجديد التأهيل

تعتبر مسطرة تجديد التأهيل مسطرة يجدد بموجبها مهني مؤهل لأداء مهام خاضعة للرقابة تأهيله عند انتهاء صلاحية هذا الأخير. ويسمح هذا التجديد للمهني بمواصلة ممارسة هذه المهام. ووفقا لأحكام المادة 71 من النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل، فإن التأهيل يُمنح لمدة ثلاث (3) سنوات ويكون موضوع تجديد لنفس المدة عند انتهاء صلاحيته.

ويجب على المهنيين الذين يتوفرون على خبرة تقل عن عشر سنوات في المجال المالي أن يجتازوا بنجاح امتحانا في شكل استبيان متعدد الخيارات من أجل تجديد تأهيلهم. ويهدف هذا الامتحان، الذي يتضمن آخر التطورات والتوجهات في سوق الرساميل، إلى ضمان حفاظ المهنيين على مستوى كاف من المعرفة لأداء مهامهم وفقا للنصوص التنظيمية وقواعد الأخلاقيات. أما بالنسبة للمهنيين ذوي خبرة تفوق عشر سنوات، فيتم تجديد تأهيلهم من خلال إشراكهم في تكوين مستمر. وتتطلب هذه العملية أن يكمل المهني ما لا يقل عن خمسين ساعة من التكوين بين تاريخ الحصول على التأهيل أو آخر تجديد له وتاريخ انتهاء صلاحيته.

وتم تصميم برامج التكوين المستمر لاستكمال معارف المهنيين وكفاءاتهم وذلك للتأكد من أنهم:

- متمكنون من قواعد الأخلاقيات والمبادئ الأخلاقية التي تحكم مهامهم؛
- يواكبون التطورات القانونية والتنظيمية ذات الصلة بسوق الرساميل بشكل عام ومجالات مهامهم على وجه الخصوص.

ويمكن أن تتخذ الدورات التكوينية أشكالاً مختلفة، بما في ذلك:

- التكوين الداخلي الذي يقدمه المتدخل؛
- التكوين الذي تقدمه الجمعيات المهنية؛
- الدورات التكوينية التي تقدمها هيئات تكوينية خارجية؛
- وحدات التعلم الإلكتروني حول مواضيع متعلقة بمجال خبرة المهنيين.

وفي سنة 2023، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بموافاة المتدخلين بالمتطلبات المتعلقة ببرامج التكوين المستمر التي يتعين عليهم تنفيذها من أجل مستخدميه.

3. التعاون المؤسسي والقرب من الفاعلين في السوق

1.3 الأشغال في إطار لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر النظامية

عقدت لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر النظامية، التي تتألف من الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وبنك المغرب، اجتماعين نصف سنويين خلال سنة 2023. ويساعد اللجنة في أشغالها فرقة عمل تتكون من ممثلين عن مختلف سلطات القطاع المالي وعن مديرية الخزينة والمالية الخارجية. وركزت مختلف أشغال هذه اللجنة بشكل أساسي على النقاط التالية:

- تتبع وضع القطاع المالي؛
- التقييم نصف السنوي للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي؛
- إعداد تقرير الاستقرار المالي لسنة 2022؛
- تتبع إنجاز أورش خارطة طريق الاستقرار المالي للفترة الممتدة ما بين 2022 و2024؛
- تتبع خارطة الطريق المشتركة بين سلطات القطاع المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى هذا النحو، بينّ التتبع المنتظم لمؤشرات مخاطر المكونات الثلاثة للقطاع المالي أن القطاع المالي الوطني مازال محافظا بوجه عام على متانته، على الرغم من سياق صعب يخيم عليه الغموض الشديد. وستتم سنة 2024 مواصلة المراقبة المنتظمة لمؤشرات مخاطر المكونات الثلاثة للقطاع المالي.

وفي إطار خارطة طريق الاستقرار المالي للفترة الممتدة ما بين 2022 و2024، نفذت الهيئة المغربية لسوق الرساميل اثنا عشر مشروعاً يغطي عدة جوانب، بما في ذلك تأطير السوق الثانوية لسندات الدين ونشاط التدبير بموجب وكالة، وتوحيد مصطلحات القطاع المالي، والأمن السيبراني، والمخاطر المناخية ومنظومة دعم التكنولوجيا المالية التي دخلت مرحلتها العملية. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في ستة مشاريع أخرى من خارطة الطريق، تقودها السلطات الأخرى في القطاع المالي.

2.3 الإصغاء إلى السوق

في إطار عملية الإصغاء إلى السوق التي أحدثتها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، تم عقد العديد من الاجتماعات المنتظمة مع مقاولات السوق والجمعيات المهنية الرئيسية في القطاع المالي. وتعتبر هذه الاجتماعات قناة رئيسية تناقش من خلالها الهيئة المغربية لسوق الرساميل القضايا التي تهم المهنيين، ومنصة لاطلاعهم على التطورات المؤسسية والتنظيمية وكذا التنسيق معهم فيما يتعلق بتطوير السوق وتنفيذ المشاريع الهيكلية.

1.2.3 جمعية شركات التسيير وصناديق الاستثمار المغربية

عُقدت سنة 2023 خمسة اجتماعات مع جمعية شركات التسيير وصناديق الاستثمار المغربية، وهي الجمعية المهنية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

وكانت المواضيع الرئيسية التي تناولتها هذه الاجتماعات هي:

- مشروع التعديل الحالي للقانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة؛
- منحى أسعار الفائدة والمنهجية الجديدة لحساب هذا الأخير؛
- آفاق قطاع تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة؛
- امتثال شركات التسيير لجميع الأحكام التنظيمية التي تخضع لها هي هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تحت التسيير؛
- الرهانات التنظيمية ورهانات الاستقرار المرتبطة باستثمارات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

2.2.3 جمعية تسيير صناديق التسيير

- تدارست الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 مع أعضاء جمعية تسيير صناديق التسيير المواضيع الرئيسية التالية:
- الدليل المتعلق بتسيير الأصول الموجه للأطراف الفاعلة في إحدى عمليات التسيير؛
 - تسهيل عملية ترخيص صناديق التسيير؛
 - تأهيل الهيئة المغربية لسوق الرساميل للمراقبين الداخليين لشركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسيير.

3.2.3 الجمعية المهنية لشركات البورصة والمجموعة المهنية لبنوك المغرب

- واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 حوارها الوثيق مع المتدخلين في السوق وعقدت عدة اجتماعات مع الجمعيات المهنية. وشكّلت هذه الاجتماعات فرصة سانحة لمناقشة مواضيع مختلفة، بما في ذلك:
- أولويات الهيئة المغربية لسوق الرساميل لسنة 2023؛
 - تطور النصوص التنظيمية التي تؤثر أنشطة السوق؛
 - التقدم المحرز في مشاريع السوق؛
 - منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
 - التدابير المتخذة للتكيف مع تطورات السوق (اعتماد المنهجية الجديدة لحساب منحنى أسعار الفائدة المرجعية، وتمديد فترات الثابت العشوائي)؛
 - منظومة تأهيل المهنيين.

4.2.3 الجمعية المغربية للمستثمرين في الرأسمال

- عقدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 عدة جلسات عمل مع الجمعية المغربية للمستثمرين في الرأسمال في إطار عملية الإصغاء إلى السوق. وأسفرت هذه الاجتماعات عن مناقشات بشأن ما يلي:
- تعديل القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال؛
 - تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار؛
 - مشروع إحداث نماذج موحدة لنظام تسيير شركات التوظيف الجماعي للرأسمال وصناديق التوظيف الجماعي للرأسمال؛
 - مشروع إعداد دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشأن نشاط تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال؛
 - مشروع إعداد دلائل حول هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، بما في ذلك دليل تعليمي ودليل لفائدة المهنيين؛
 - منظومة تأهيل مهنيي السوق؛
 - مشروع إصلاح القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

5.2.3 شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري

- ناقشت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 مع شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري المواضيع الرئيسية التالية:
- التقدم المحرز فيما يخص تأسيس الجمعية المهنية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري؛
 - منظومة تأهيل مهنيي السوق؛
 - تفعيل تسعير هيئات التوظيف الجماعي العقاري.

3.3 الحوار مع الفاعلين في التكنولوجيا المالية

واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزامها إزاء دعم تطوير منظومة التكنولوجيا المالية في المغرب طوال سنة 2023، وعززت في هذا الصدد منجزاتها التي حققتها في السنة السابقة سواء من حيث مرافقة حاملي المشاريع، أو من حيث المراقبة التنظيمية والمساهمة في المبادرات الدولية في هذا المجال وفي الأشغال على المستوى الوطني بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك سلطات القطاع المالي الأخرى.

■ مرافقة حاملي المشاريع

- قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتحسين تدبير طلبات شركات التكنولوجيا المالية من خلال توفيرها للمرافقة المناسبة عبر منصتها المخصصة. ويمكن أن يتخذ تدخل الهيئة المغربية لسوق الرساميل أشكالاً مختلفة:
- التوضيح التنظيمي؛
 - دراسة الجدوى والمساعدة على تحقيق إثبات المفهوم (Proof of Concept) الذي طلبته بعض شركات التكنولوجيا المالية؛

- إعادة توجيه حاملي المشاريع، إن اقتضى الحال، إلى بوابة التمويل الجماعي للهيئة المغربية لسوق الرساميل المنشأة حديثاً أو إلى جهات فاعلة أخرى في منظومة التكنولوجيا المالية (الجهات التنظيمية، والحاضنات، إلخ).

■ اليقظة التنظيمية والمشاركة في المبادرات الدولية

واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مشاركتها النشطة في أشغال الهيئات الدولية مثل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. كما أن الهيئة المغربية لسوق الرساميل عضو في فرقة العمل المعنية بالتكنولوجيا المالية التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وفرقة العمل المعنية بالتكنولوجيا المالية التابعة للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، حيث ساهمت في إعداد المعايير والمبادئ والتوصيات في هذا المجال بالإضافة إلى إعداد خارطة الطريق 2024-2027 لتأطير التكنولوجيا المالية على المستوى الدولي.

وتم أيضاً مواصلة بقظة تنظيمية مستمرة، وخاصة فيما يتعلق بالأصول المشفرة، وكذا العمل على تحديد وتدابير المخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيات الجديدة بهدف حماية المستثمرين والاستقرار المالي.

■ الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني

أسهمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل إسهاماً كاملاً في الأشغال التي أُجريت على الصعيد الوطني بشراكة مع بنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وكذا الأطراف الفاعلة المعنية بالموضوع.

فعلى سبيل المثال، تمت مواجعة مشروع القانون المتعلق بالأصول المشفرة، الذي تم إعداده بمساعدة البنك الدولي، بشكل دقيق مع توصيات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ومجلس الاستقرار المالي.

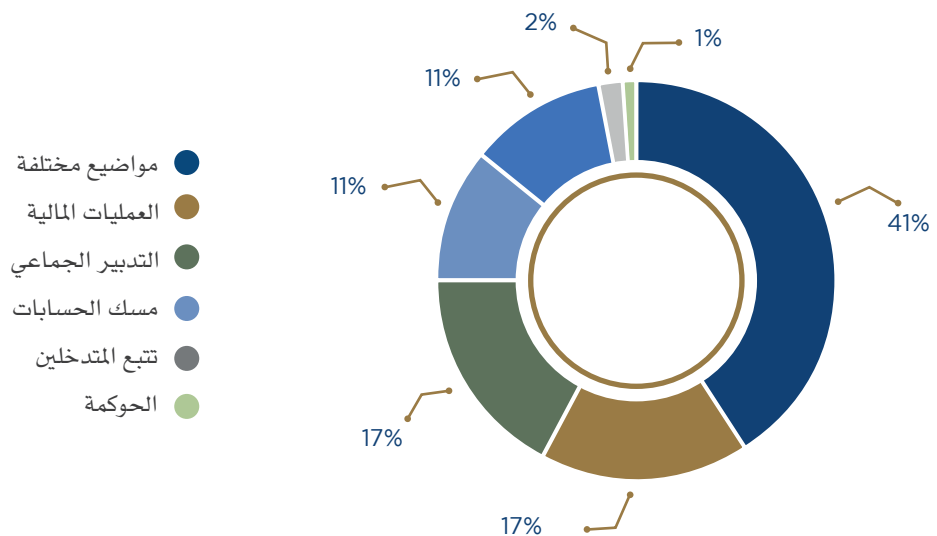
كما تم إجراء دراسة تشخيصية حول التكنولوجيا المالية في المغرب بمساهمة من مكتب خبرة خارجي. وستكون هذه الدراسة بمثابة أساس لوضع استراتيجية وطنية لدعم وتطوير التكنولوجيا المالية في المغرب.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الهيئة المغربية لسوق الرساميل تضع التكنولوجيا المالية والابتكار في قلب استراتيجيتها من خلال منحها مكانة بارزة في مخططها الاستراتيجي 2024-2028.

4.3 معالجة الاستفسارات القانونية

تتلقى الهيئة المغربية لسوق الرساميل بانتظام طلبات استفسارات قانونية من مهنيي السوق ومن العموم. وتم تخصيص قناة إرسال لهذا الغرض على الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل في قسم "إيداع طلب معلومات قانونية". وخلال سنة 2023، تلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل 45 طلب استفسار قانوني خارجي بشأن مواضيع مختلفة من طرف مكاتب محاماة، ومهنيي سوق الرساميل، وشركات تدعو الجمهور إلى الاكتتاب.

الرسم البياني رقم 45: توزيع الاستفسارات المعالجة سنة 2023 حسب الموضوع



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

الجدول رقم 38. توزيع الاستفسارات المعالجة سنة 2023 حسب نوعية صاحب الطلب

نوعية صاحب الطلب	عدد الطلبات
أفراد	20
محامون ومستشارون قانونيون	6
مستثمرون	6
ماسكو حسابات	4
طلبة	4
شركات بورصة	2
مراقبو حسابات	1
صحافة	1
مؤسسات	1
المجموع	45

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

4. التعاون الدولي

1.4 التعاون متعدد الأطراف

يتم هذا الشكل من التعاون في إطار الهيئات الدولية والإقليمية، وهي:

1.1.4 المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

الهيئة المغربية لسوق الرساميل هي عضو في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وهي الهيئة المرجعية في مجال التعاون بين الهيئات التنظيمية ووضع معايير تنظيم أسواق الرساميل.

الإطار رقم 16. المعايير الدولية لتنظيم الأسواق المالية والتزامات الهيئة المغربية لسوق الرساميل المتعلقة بمواءمة الإطار التنظيمي الوطني

إن تطوير إطار عالمي لتنظيم الأسواق المالية هو محور أشغال وضع المعايير التي تقوم بها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. وتم إنشاء هذه المنظمة سنة 1983، وهي معروفة بأنها المنظمة المسؤولة عن وضع المعايير الدولية للأسواق المالية. وتضم حاليا أكثر من 130 جهة تنظيمية تنظم أكثر من 95 في المائة من الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم. وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة المغربية لسوق الرساميل عضو في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية منذ سنة 1997 وعضو عادي منذ سنة 2007.

وتقوم المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بتطوير المعايير المقبولة دوليا المتعلقة بتنظيم الأسواق المالية وكذا تنفيذها والتشجيع على التقيد بها. وأقر كل من مجلس الاستقرار المالي ومجموعة العشرين مبادئها الثمانية والثلاثين لتنظيم الأسواق المالية، المقسمة إلى عشر فئات¹⁵، وهي المبادئ الأساسية التي تسترشد بها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية في وضع وتنفيذ معايير متسقة للتنظيم والمراقبة والتنفيذ. كما أنها تشكل الأساس لتقييم قطاع القيم المنقولة في إطار برامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وتدعم المنظمة أعضائها، من خلال تقديمها للمساعدة التقنية وكذا الأنشطة التعليمية والتكوينية، من أجل العمل معا لتحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

- تعزيز حماية المستثمرين وثقتهم في نزاهة الأسواق المالية، من خلال تعزيز تبادل المعلومات والتعاون في مجال تطبيق القوانين عند معايير سلوكيات معاقب عليها، ومجال الإشراف على الأسواق ووسطاء السوق؛
- ضمان أسواق عادلة وفعالة، من خلال ضمان ألا تحابي بنيات السوق دون مبرر بعض المستخدمين على غيرهم، وضمن ولوج المستثمرين بشكل عادل وشفاف إلى البنيات الأساسية للسوق أو إلى المعلومات المتعلقة بالأسعار في الوقت الحقيقي؛
- تعزيز الاستقرار المالي من خلال الحد من المخاطر النظامية، وتعزيز وتمكين تدبير فعال للمخاطر؛ وضمن أن متطلبات رؤوس الأموال الذاتية كافية للسماح بتحمل مناسب للمخاطر واستيعاب بعض الخسائر، ومن خلال تسهيل التبادل السريع والدقيق للمعلومات بين السلطات التنظيمية في أوقات عدم الاستقرار، من أجل التقليل إلى أدنى حد من حالات الفشل أو تأثيرها على الصعيد الدولي.

كما أن الهيئة المغربية لسوق الرساميل عضو في مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وتشارك بفعالية في الاجتماعات السنوية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية واجتماعات لجنة الأسواق النامية والناشئة ولجنة أفريقيا والشرق الأوسط واللجان التقنية، وهي اللجنة الثالثة المعنية بتنظيم وسطاء السوق واللجنة الخامسة المعنية بإدارة الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك الهيئة وتساهم في أشغال فرقة العمل المعنية بالتمويل المستدام، وفرقة العمل المعنية بالتكنولوجيا المالية، وفرقة العمل المعنية بتطوير سوق الرساميل التابعة للجنة إفريقيا والشرق الأوسط، الرامية إلى تعزيز أطر تنظيمية متينة ومتسقة.

¹⁵ تشمل الفئات العشر مبادئ تتعلق بما يلي: (1) الجهات التنظيمية؛ (2) المنظمات ذاتية التنظيم؛ (3) تطبيق تنظيم الأسواق المالية؛ (4) التعاون في المجال التنظيمي؛ (5) المصدرون (6) المدققون ووكالات التصنيف وغيرهم من مقدمي المعلومات؛ (7) هيئات التوظيف الجماعي؛ (8) وسطاء السوق؛ (9) الأسواق الثانوية وغيرها؛ (10) المقاصة والتسديد.

المشاركة في الاجتماع السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

في إطار أشغال الاجتماع السنوي الـ 48 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية الذي عقد من 13 إلى 15 يونيو 2023 في بانكوك، ترأست رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط وشاركت في أشغال مجلس المنظمة المذكورة. وركزت المناقشات بشكل خاص على رهانات التنظيم المالي المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والتمويل المستدام والاستقرار المالي. وعلى هامش هذا الحدث، اجتمعت رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل مع العديد من الجهات التنظيمية في إطار التبادلات الثنائية بما في ذلك: هيئة الأوراق المالية والبورصات الغانية، وهيئة سوق الرساميل النيجيرية، واللجنة الوطنية لسوق الأوراق المالية في إسبانيا وهيئة قطر للأسواق المالية.

اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط

ترأست السيدة نزهة حيات، بصفتها رئيسة للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، الاجتماعات الثلاثة للجنة التي عقدت في 10 ماي 2023، و13 يونيو 2023 في بانكوك، و20 نونبر 2023 في مصر.

وتمت مناقشة عدة مواضيع خلال هذه الاجتماعات، حيث ركزت المناقشات خلال اجتماع 10 ماي 2023 على تحيينات برنامج عمل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية للفترة الممتدة ما بين 2023-2024، بالإضافة إلى أشغال المنظمة المذكورة المتعلقة بالأصول المشفرة ومعايير إعداد تقارير الاستدامة من طرف مصدري الأدوات المالية.

وقد سلط الاجتماع الذي عقد في 13 يونيو 2023 الضوء على أنشطة اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، ولا سيما أشغال فرق العمل المعنية بالتكنولوجيا المالية والتمويل المستدام، بالإضافة إلى الأشغال المتعلقة بتطورات السوق والمستجدات التنظيمية في منطقة اللجنة.

وأخيرا، تناولت مناقشات الاجتماع الذي عقد في 20 نوفمبر 2023 احتياجات بناء قدرات أعضاء اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، وأنشطة فرق العمل المعنية بالتكنولوجيا المالية والتمويل المستدام، وتطورات السوق والمبادرات التنظيمية في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تميز هذا الاجتماع بإنشاء فرقة عمل جديدة تابعة للجنة أفريقيا والشرق الأوسط، بمبادرة من السيدة الرئيسة.

وتهدف اللجنة إلى تعزيز نجاعة الأسواق المالية من خلال تشجيع تبادل المعلومات والاستثمار الشفافين، وتعزيز الأطر التنظيمية لضمان نزاهة السوق وحماية مصالح المستثمرين، وتسهيل ولوج المقاولات إلى رأس المال، بما في ذلك المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتشجيع تثقيف المستثمرين وحمايتهم.

وعلاوة على ذلك، تروم اللجنة تعزيز الاستثمار والتعاون عبر الحدود، وتعزيز التعاون مع الأطراف المعنية مثل المؤسسات المالية والجمعيات القطاعية، ورصد توجهات السوق وتطوراتها، والبحث على الإصلاحات الرامية إلى تشجيع النمو والاستقرار في الأسواق المالية، وتعزيز الشمول المالي من أجل اقتصاد أكثر شمولاً.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن إحدى أولويات اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط هو بناء قدرات أعضائها. ونظمت اللجنة ندوة عبر الإنترنت حول التكنولوجيا المالية، ركزت على التوجهات الحديثة في منطقة اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط. وعلى وجه الخصوص، عقدت دورة تكوينية خصصت لتدارس التطورات الأخيرة والتجارب المتعلقة بالأطر التنظيمية والرقابية للتمويل التعاوني. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز معارف أعضاء اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط وكفاءاتهم في المجالات الرئيسية المرتبطة بتحديث الأسواق المالية ونجاحتها.

التمثيل الإقليمي في مجلس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

بصفتها رئيسة للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، فإن رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل هي أيضا عضو في مجلس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

وعلى سبيل التذكير، فإن مجلس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية هو الهيئة الإدارية لهذه الأخيرة وهو الجهة المسؤولة عن وضع المعايير، ويتألف من 35 جهة تنظيمية لأسواق الرساميل.

وشاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بنشاط سنة 2023 في اجتماعات مجلس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية التي عقدت على التوالي في 21 مارس و3 ماي و6 شتبر و14 يونيو في بانكوك و26 أكتوبر في مدريد. وشكلت هذه الاجتماعات فرصة سانحة لإجراء مناقشات متعمقة حول عدة مواضيع هامة.

وهمّت المواضيع الرئيسية التي نوقشت مراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتقييم المخاطر المالية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وتأثيرها على أولويات اللجان التقنية، ودور المنظمة في الاستقرار المالي لأسواق الرساميل. وناقش المشاركون أيضا التحديات التي تفرضها التطورات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي على الجهات التنظيمية لأسواق الرساميل. كما ركزت المناقشات أيضا على تقييم تنفيذ البلدان الأعضاء للمبادئ الدولية المتعلقة بمخاطر السيولة،

فضلا عن الخطوات التالية التي توختها فرقة المتبع المعنية بتجزؤ الأسواق بغية تعزيز التعاون بين الجهات التنظيمية. وشملت المواضيع الأخرى التي تم التطرق إليها التمويل المستدام، وأهمية المعلومات البيئية والاجتماعية والحكامة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، والقضايا المتعلقة بتدبير الأصول وبالرفع المالي لصناديق الاستثمار.

التعيينات والالتزامات باللجنة التوجيهية لفريق الرصد المعني بمذكرة التفاهم متعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

بتوليها رئاسة اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، أعاد الأعضاء تعيين الهيئة المغربية لسوق الرساميل كممثل للجنة الإقليمية في اللجنة التوجيهية لفريق الرصد المعني بمذكرة التفاهم متعددة الأطراف بشأن التشاور والتعاون وتبادل المعلومات للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

وانتخبت اللجنة، من بين المستخدمين الرئيسيين لمذكرة التفاهم متعددة الأطراف في المنطقة، هيئة قطر للأسواق المالية لتمثيلها في اللجنة التوجيهية لفريق الرصد للفترة 2023-2024.

وتجدر الإشارة إلى أن 129 عضوا داخل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وقعوا على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف بشأن التشاور والتعاون وتبادل المعلومات. وتسمح هذه الاتفاقية للموقعين على الاتفاقية بالتشاور والتعاون وتبادل المعلومات قصد تطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بأسواق الرساميل.

وتقوم اللجنة التوجيهية داخل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وهي اللجنة التوجيهية لفريق الرصد المعني بمذكرة التفاهم المذكورة، بتوجيه ومساعدة فريق الرصد المعني بمذكرة التفاهم متعددة الأطراف في تتبع سير واستخدام هذه الآلية الضرورية بالنسبة لهيئات التنظيمية الأعضاء من أجل ممارسة صلاحياتها.

ويتم تعيين أعضاء اللجنة التوجيهية لفريق الرصد المعني بمذكرة التفاهم متعددة الأطراف للمنظمة مرة كل سنتين. وتتألف اللجنة من:

- ممثل يتم انتخابه من بين الرئيس ونائب الرئيس وممثل اللجان الإقليمية؛
- وممثل يتم انتخابه من بين المستخدمين الرئيسيين لمذكرة التفاهم متعددة الأطراف.

المشاركة في الأشغال التقنية وأشغال وضع المعايير للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بصفتها عضوا في اللجنة الثالثة المعنية بتنظيم وسطاء السوق، في اجتماعات العمل التي عقدت عبر تقنية المناظرة المرئية في 14 مارس و10 ماي و3 أكتوبر 2023، وفي الاجتماع الذي عقد حضوريا في 4 دجنبر من نفس السنة في مدريد. وتناولت الاجتماعات مواضيع رئيسية، منها ما يلي:

- تعارض المصالح بالنسبة للوسطاء؛
- تداول الأصول المجزئة؛
- ممارسات الالتزامات الرقمية؛ و
- تحسين نظام تبادل المعلومات بشأن تنبيه المستثمرين.

كما شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بصفتها عضوا في اللجنة الخامسة المعنية بإدارة الاستثمار التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، في اجتماعات العمل التي عقدت في 13 يوليوز في دبلن و7 نونبر في هونغ كونغ. وناقش الأعضاء عدة مواضيع، بما في ذلك:

- أدوات إدارة السيولة؛
- تحيين الأشغال بشأن مقدمي المؤشرات؛
- أشغال المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ولجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق ولجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الهوامش؛
- التمويل الخاص؛ و
- قروض الرفع مالي.

تتولى ثماني لجان تقنية تنفيذ أشغال وضع المعايير. والهيئة المغربية لسوق الرساميل عضو في اثنتين من هذه اللجان: اللجنة الثالثة المعنية بتنظيم وسطاء السوق واللجنة الخامسة المعنية بإدارة الاستثمار.

تعزيز التمويل المستدام داخل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

أنشأ مجلس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية في أبريل 2020 فرقة العمل المعنية بالتمويل المستدام التي تهدف إلى مواصلة أشغال ومقترحات تقرير شبكة التمويل المستدام. ويتأس فرقة العمل المعنية بالتمويل المستدام السيد رودريغو بويناڤينتورا (Rodrigo BUENAVENTURA) - رئيس اللجنة الوطنية لسوق الأوراق المالية في إسبانيا.

وشاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بصفتها عضوا في فرقة العمل المعنية بالتمويل المستدام، في اجتماعات عبر تقنية المناظرة المرئية عقدت في 7 فبراير، و29 مارس، و23 ماي و26 شتبر، و29 نونبر 2023.

وفي سنة 2023، واصلت فرقة العمل المعنية بالتمويل المستدام أنشطتها التي بدأت في سنة 2022، ووسعت نطاقها لتشمل محورا جديدا حول مخططات الانتقال. وتعمل فرقة العمل المعنية بالتمويل المستدام في العديد من المجالات الهامة، بما في ذلك تقييم معايير مجلس معايير الاستدامة الدولي والمصادقة عليها، وخاصة تلك المتعلقة بإعداد المصدرين للتقارير. وبالتالي، تم القيام بمراجعة شاملة للمشاريع التي قدمها مجلس معايير الاستدامة الدولي، ثم صادق مجلس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية فيما بعد على المعايير في صيغتها النهائية. وشاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بصفتها عضوا نشطا في فرقة العمل المعنية بالتمويل المستدام، في تقييم هذه المعايير قبل مصادقة المجلس عليها في متم سنة 2023.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم لقاءات وموائد مستديرة في إطار أشغال فرقة العمل المعنية بالتمويل المستدام لجمع آراء الجهات التنظيمية وتعزيز اعتماد توصيات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بشأن أفضل الممارسات، ولا سيما تلك المتعلقة بالإشراف على الأسواق.

تعزيز التكنولوجيا المالية داخل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

وافق مجلس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية خلال اجتماعه الذي عقد في 9 مارس 2022 على حل شبكة التكنولوجيا المالية وإنشاء فرقة عمل معنية بالتكنولوجيا المالية على مستوى المجلس. وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير عمل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية في مجال التكنولوجيا المالية لينتقل من مجرد تبادل للمعلومات إلى التزام سياسي شامل. وتضم فرقة العمل المعنية بالتكنولوجيا المالية حاليا 28 عضوا من الجهات التنظيمية الأعضاء في المجلس وتترأسها الهيئة النقدية لسنغافورة.

ووفقا لاختصاصاتها، فإن فرقة العمل المعنية بالتكنولوجيا المالية مسؤولة عن تطوير البرنامج التنظيمي المتعلق بالتكنولوجيا المالية والأصول المشفرة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والإشراف عليه وتنفيذه وتطبيقه. كما تضطلع فرقة العمل المذكورة بمسؤولية تنسيق التزامات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية مع مجلس الاستقرار المالي ومع الهيئات الأخرى المعنية بوضع المعايير، بشأن القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والأصول المشفرة.

وبصفتها عضوا في فرقة العمل المعنية بالتكنولوجيا المالية، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بفعالية في الاجتماعات الافتراضية التي عقدت في 20 يناير و24 فبراير و27 مارس و24 أبريل و2 غشت و27 شتبر 2023.

وعقب أشغال فرقة العمل المعنية بالتكنولوجيا المالية، نشرت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية في نونبر 2023 التقرير حول التوصيات المتعلقة بأسواق الأصول المشفرة والأصول الرقمية، بهدف ضمان الاتساق بين الأطر التنظيمية والإشرافية للجهات التنظيمية الأعضاء وذلك للاستجابة للانشغالات المتعلقة بنزاهة السوق وحماية المستثمرين، وهي الانشغالات الناشئة عن الأنشطة المرتبطة بالأصول المشفرة والأصول الرقمية. وتغطي هذه التوصيات المجالات الستة التالية:

1. تعارض المصالح الناتج عن التكامل الرأسي للأشطة والوظائف؛
2. التلاعب في السوق، والجنح المتعلقة بإفصاح المعلومات الامتيازية والغش؛
3. حفظ أصول العملاء وحمايتهم؛
4. المخاطر العابرة للحدود والتعاون التنظيمي؛
5. المخاطر العملية والتكنولوجية؛ و
6. التوزيع بالتجزئة.

2.1.4 مشاركة الهيئة المغربية لسوق الرساميل في اجتماع اللجنة الإقليمية الأوروبية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

تمت دعوة رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل واللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية لحضور اجتماع اللجنة الإقليمية الأوروبية التابعة لنفس المنظمة، المنعقد في 10 فبراير 2023 في أثينا، والذي استعرضت خلاله أنشطة اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط وخطة عملها.

الإطار رقم 17. جدول الأعمال التنظيمي الدولي: التوجهات الرئيسية في سنة 2023

شملت التوجهات العالمية في تنظيم الأسواق المالية التي لوحظت سنة 2023، والتي وردت في منشورات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية المتعلقة بوضع المعايير التنظيمية، مجموعة واسعة من المواضيع، أهمها:

مراجعة المبادئ المتعلقة بتنظيم أسواق مشتقات السلع الأساسية والإشراف عليها

راجعت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية في يناير 2023 مبادئها لسنة 2011 المتعلقة بتنظيم أسواق مشتقات السلع الأساسية والإشراف عليها لضمان استمرار هذه المبادئ في توفير إطار قوي لتنظيم الأسواق المذكورة والإشراف عليها، بما يعكس التغيرات والتوجهات التي لوحظت خلال العقد الماضي. وتشمل هذه التغييرات، على سبيل المثال، ظهور أنواع جديدة من أماكن التداول، مثل نظم تنفيذ عقود المبادلة ونظم التداول المنظمة؛ والوصول المباشر للمستخدمين النهائيين إلى التداول في مشتقات السلع الأساسية؛ والاعتماد على بيانات دقيقة وموثوقة وفي الوقت الفعلي؛ والتأثير المحتمل للاضطرابات الجديدة وغير المتوقعة، مثل تلك المتعلقة بجائحة كوفيد-19. ركزت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، عند مراجعة مبادئها، على مراقبة الأسواق، والشفافية، وعملية تحديد الأسعار، والارتباط مع الأسواق المادية، ومعالجة الأسواق غير المنظمة، والاستجابة لإساءة استخدام السوق.

تدابير التخفيف من السلوكيات المعاقب عليها في سوق التجزئة

يقدم تقرير فرقة عمل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية حول ممارسات البيع بالتجزئة، الذي نُشر في مارس 2023، لمحة عامة عن المشهد المتغير لسوق التجزئة، ويحدد سلسلة من التدابير المحتملة التي يجب على الجهات التنظيمية النظر فيها لتطوير أو تحسين مقارباتهم التنظيمية للحد من مشاكل السلوكيات المعاقب عليها لمستثمري التجزئة. وتتقسم هذه التدابير إلى الفئات الرئيسية الخمس التالية:

- تعزيز الوجود الرقمي للجهات التنظيمية واستراتيجياتها على الإنترنت من أجل التصدي بشكل استباقي للضرر الذي يلحق بمستثمري التجزئة؛
- صقل المقاربات الرامية إلى تحسين تحديد السلوكيات المعاقب عليها والتخفيف من حدتها؛
- تعزيز الأطر العابرة للحدود والوطنية للتعاون في مجال المراقبة وتطبيق القوانين، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف؛
- معالجة الضرر الذي يلحق بمستثمري التجزئة بسبب الأصول المشفرة؛ و
- تنفيذ مقاربات تنظيمية جديدة لمكافحة السلوكيات المعاقب عليها في سوق التجزئة.

الممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية للصناديق المتداولة في البورصة

نشرت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية سنة 2013 تقريراً حول مبادئ تنظيم الصناديق المتداولة في البورصة، والتي تغطي مجموعة واسعة من المواضيع بما في ذلك الإفصاح عن المعلومات وشفافية المحافظ، والتكاليف والمخاطر، والاستراتيجيات والقضايا المتعلقة بهيكل الأطراف المقابلة وتعارض المصالح.

ومنذ نشر هذه المبادئ، واصلت أسواق الصناديق المتداولة في البورصة تطورها وشهدت نمواً مطّرداً في الأصول تحت التسيير على الصعيد العالمي. وتشمل التطورات المتعلقة بقطاع الصناديق المتداولة في البورصة منتجات جديدة تعرض فئات أصول أقل سيولة وأكثر ابتكاراً، فضلاً عن استراتيجيات استثمارية جد مركبة. وحلّص مجلس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية إلى أن المبادئ المتعلقة بالصناديق المتداولة في البورصة سيتم دعمها وتنفيذها على نحو عملياتي بواسطة مجموعة من الممارسات الجيدة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترحت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية في ماي 2023 في تقرير لها مجموعة من أفضل الممارسات، لفائدة الجهات التنظيمية والهيئات المسؤولة و/أو منصات التداول، والمصممة لدعم المبادئ المتعلقة بالصناديق المتداولة في البورصة من خلال تقديم أمثلة على تنفيذها.

المصادقة على معايير الإفصاح عن المعلومات المالية المرتبطة بالاستدامة التي وضعها مجلس المعايير الدولية للاستدامة

تم إحراز تقدم كبير فيما يخص وضع المعايير المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المالية المرتبطة بالاستدامة، حيث نشر مجلس المعايير الدولية للاستدامة في 26 يونيو 2023 المعيار الدولي للاستدامة 1 بشأن المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المرتبطة بالاستدامة، والمعيار الدولي للاستدامة 2 بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ. وأعدّ مجلس المعايير الدولية للاستدامة هذين المعيارين استجابة لدعوات مجموعة العشرين، ومجلس الاستقرار المالي، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وكذا رواد الأعمال والمستثمرين.

ويوفر المعيارين الدوليين للاستدامة 1 و2 إطارا عالميا جديدا للمساعدة على تحسين الثقة في إفصاحات المقاولات عن الاستدامة للاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. وصادق مجلس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية على هذين المعيارين في 26 يوليو 2023، ودعا البلدان الأعضاء إلى النظر في كيفية اعتمادهما.

توصيات لتنظيم أسواق الأصول المشفرة والأصول الرقمية والتمويل اللامركزي

في نونبر 2023، نشرت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ثماني عشرة توصية لتنظيم أسواق الأصول المشفرة والأصول الرقمية، والتي استُكملت في دجنبر 2023 بتسع توصيات تتعلق بأنشطة التمويل اللامركزي، التي تشير إلى المنتجات والخدمات والأنشطة والآليات المالية التي تستخدم تقنيات دفتر الأستاذ الموزع أو سلسلة الكتل. وتضع هذه التوصيات إطارا تنظيميا عالميا لضمان أن مقدمي خدمات الأصول المشفرة يمثلون لمعايير السلوك المطبقة على الأسواق المالية التقليدية. كما أنها تسلط الضوء على المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها المستثمرون نتيجة لهذا التمويل اللامركزي، والتي ترتبط أساسا بواقع أن المشاركين في التمويل اللامركزي يعملون دون التقييد بالأطر التنظيمية القائمة لحماية المستثمرين. وفي الوقت نفسه، يشير التقرير إلى أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تعزز الابتكار المالي، وتزيد من الكفاءة، وتحسن الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية.

3.1.4 الهيئات الدولية الأخرى

الهيئة المغربية لسوق الرساميل عضو مجلس الخدمات المالية الإسلامية

خلال مشاركتها في الاجتماع السنوي الـ 21 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي عقد من 14 إلى 16 غشت 2023، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في المناقشات الاستراتيجية حول التحديات والفرص الناشئة في مجال الخدمات المالية الإسلامية، حيث تقاسمت خبرتها ووجهات نظرها لتوجيه التوجهات المستقبلية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وفي أكتوبر 2023، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في مشروع المؤشرات المالية الإسلامية الاحترافية والهيكلية الذي أنشأه مجلس الخدمات المالية الإسلامية بهدف تجميع البيانات من المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية وإحداث قاعدة بيانات عالمية للمؤشرات الاحترافية للخدمات المالية الإسلامية، مما يسمح برصد وتحليل متانة واستقرار وحجم القطاع في البلدان المشاركة.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو الهيئة الدولية المسؤولة عن وضع المعايير التي تضمن سلامة قطاع الخدمات المالية الإسلامية واستقراره. وتضم هذه المنظمة البنوك المركزية والجهات التنظيمية لأسواق الرساميل والتأمينات.

الدعم المستمر لاتحاد هيئات الأسواق المالية بغرب أفريقيا

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بفعالية في المؤتمر الثالث لسوق رأسمال غرب إفريقيا الذي عقد في لاغوس يومي 25 و26 أكتوبر 2023. بالإضافة إلى ذلك، تشارك الهيئة المغربية لسوق الرساميل باستمرار في الاجتماعات التقنية الافتراضية للاتحاد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر سوق رأسمال غرب أفريقيا هو مؤتمر إقليمي ينظمه اتحاد هيئات الأسواق المالية بغرب أفريقيا كل سنتين بدعم من مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويعمل اتحاد هيئات الأسواق المالية بغرب أفريقيا على تنفيذ المبادئ التوجيهية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التكامل الإقليمي والتقارب التنظيمي. وأصبحت الهيئة المغربية لسوق الرساميل عضوا مراقبا سنة 2019 وهي تشارك بانتظام في أشغال اللجنة التقنية لاتحاد هيئات الأسواق المالية بغرب أفريقيا، التي تهدف إلى وضع إطار منسق لتعزيز تدفقات الاستثمار عبر الحدود وحمايتها على الصعيد الإقليمي.

التزام الهيئة المغربية لسوق الرساميل في إطار أشغال اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الاجتماع السنوي السابع عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الذي عقد في فاتح ماي 2023 في الرياض.

ووقع مجلس إدارة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية خلال هذا الاجتماع على مذكرة تفاهم مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل تروم تعزيز التعاون المشترك لتحسين كفاءة أسواق الرساميل العربية ودعم تنميتها وتعزيز التمويل المستدام والاستثمار المسؤول في القطاع المالي.

وتهدف هذه المذكرة أيضا إلى العمل معا لتعزيز كفاءات أعضاء اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في مجالات الاستدامة والأدوات المالية للاقتصاد الأخضر والحوكمة.

تجدر الإشارة إلى أن اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية هو منظمة للتعاون بين الدول العربية تأسست سنة 2007 ويتواجد مقر أمانتها العامة في أبو ظبي. يضم الاتحاد عشرين هيئة تنظيمية من أسواق الرساميل العربية الرئيسية.

ويشكل الاتحاد منصة لتبادل المعلومات والخبرات بهدف تعزيز تنمية أسواق الرساميل العربية ومواءمة أطرها التشريعية والتنظيمية.

والهيئة المغربية لسوق الرساميل عضو في الاتحاد منذ يناير 2011.

مساهمة الهيئة المغربية لسوق الرساميل في أشغال المعهد الفرنكوفوني للتنظيم المالي

في سنة 2023، عُقدت الدورة الحادية والعشرون للمعهد الفرنكوفوني للتنظيم المالي من 31 ماي إلى 2 يونيو في تونس. وعرضت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال هذه الدورة التطورات المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بسوق الرساميل المغربية، واطلعت على التطورات الرئيسية في أسواق الرساميل في الدول الأعضاء.

كما تم تنظيم ندوة لاستعراض الإطار التنظيمي المرتبط بالتمويل التعاوني شاركت فيها الهيئة المغربية لسوق الرساميل جنبا إلى جنب مع هيئة الأسواق المالية الفرنسية، وهيئة الخدمات والأسواق المالية بلجيكا، وهيئة الأسواق المالية التابعة لمقاطعة كيبيك وهيئة السوق المالية التونسية.

تجدر الإشارة إلى أن المعهد الفرنكوفوني للتنظيم المالي تم إنشاؤه في الرباط في 24 يونيو 2002 بمبادرة من هيئات تنظيم الأسواق المالية في الفضاء الفرنكوفوني. ويهدف المعهد إلى تعزيز التكوين والتسيق والتعاون التقني بين أعضائه، فضلا عن دراسة أي مسألة تتعلق بالنظام المالي. عند تأسيس المعهد، تم انتخاب الهيئة المغربية لسوق الرساميل كنائب للرئيس.

إعادة تفعيل الشراكة مع هيئات التنظيم المالي للقيم المنقولة بدول البحر الأبيض المتوسط

في إطار إعادة تفعيل الأنشطة ما بعد الجائحة للشراكة مع هيئات التنظيم المالي للقيم المنقولة بدول البحر الأبيض المتوسط، تم انتخاب رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 كنائبة لرئيس الشراكة، التي تترأسها حاليا اللجنة الوطنية لسوق الأوراق المالية في إسبانيا.

2.4 التعاون في إطار الاستقصاءات

يتم هذا الشكل من التعاون بشكل رئيسي في إطار اتفاقية التعاون المتعدد الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. وأصدرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 خمسة طلبات وقُدِّم لها طلب واحد في هذا الإطار.

3.4 التعاون من أجل تبادل الخبرات والمساعدة المتبادلة وبناء القدرات

1.3.4 المساعدة التي تقدمها الهيئة المغربية لسوق الرساميل للنظرء الأجانب

المساعدة التقنية لهيئة الأسواق المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي غرب أفريقيا

في إطار اتفاقية التعاون المبرمة بين الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة الأسواق المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، تم تنظيم دورة تكوينية لفائدة منتسبي هذه الأخيرة، بالإضافة إلى تنظيم اجتماع لتبادل الآراء مع رئيسها بشأن مواضيع محددة.

توقيع اتفاقية تعاون ومساعدة تقنية مع الهيئة الأنغولية لسوق الرساميل

وقعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل والهيئة الأنغولية لسوق الرساميل اتفاقية بشأن المساعدة المتبادلة والتعاون في مجال أسواق الرساميل بمقر الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالرباط في 13 يوليوز من سنة 2023.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز حماية المستثمرين وتعزيز الاستقرار ونجاعة أسواق الرساميل ونزاهتها في أنغولا والمغرب، وكذا تحسين الفهم المتبادل للنصوص التنظيمية والتقنيات المطبقة في كلا البلدين. وتنص الاتفاقية على إجراء مشاورات دائمة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وإحداث برامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالات تشمل، على السبيل المثال لا الحصر، تثقيف المستثمرين، والتمويل المستدام، والتكنولوجيات المالية، وتمويل الأسواق للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وللإشارة، فإن الهيئة المغربية لسوق الرساميل والهيئة الأنغولية لسوق الرساميل عضوان في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وفي لجنتها الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط. وتؤكد الهيئتان، من خلال هذه الاتفاقية، على رغبتها المتبادلة في تعزيز التعاون بين المملكة المغربية وجمهورية أنغولا في جميع المسائل المتعلقة بتطوير سوق الرساميل.

المساعدة التقنية للهيئة الإثيوبية لسوق الرساميل

استقبلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في يوليوز 2023 وفدا رفيع المستوى من الهيئة الإثيوبية لسوق الرساميل، يتألف من ثمانية أشخاص، في إطار زيارة للتعرف على سوق الرساميل المغربية. وشكلت هذه الزيارة فرصة سانحة لتبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال تنظيم سوق الرساميل وتطويرها.

وفي أكتوبر 2023، عُقد اجتماع عبر تقنية المناظرة المرئية بين فرقة التحقيقات التابعة للهيئة المغربية لسوق الرساميل وفرقة التحقيقات التابعة للهيئة الإثيوبية لسوق الرساميل بهدف مساعدة هذه الأخيرة على تنفيذ إطار قوي لمكافحة غسل الأموال وتعزيز منظومتها.

تقديم المساعدة التقنية للهيئات التنظيمية الأخرى (طلبات مختلفة)

في سنة 2023، ساعدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل:

- هيئة الأوراق المالية والبورصات النيجيرية من خلال التقاسم مع قسم تدبير الاستثمارات للتدابير المتخذة لحماية للأصول المحفوظة لدى البنوك في المغرب؛
- هيئة الأوراق المالية والبورصات الغانية من خلال الرد على استبيان حول كفاءات تدبير الشكاوى التي تتلقاها الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية من خلال تقاسم خبرتها بشأن الرد على الاستفسارات التي تتلقاها في إطار مذكرة التفاهم متعددة الأطراف.





قائمة الجداول والرسوم البيانية والإطارات

قائمة الجداول

31	تطور عدد المستخدمين ما بين 2019 و2023	الجدول رقم 1.
31	التوزيع العام لعدد المستخدمين في 31 دجنبر 2023	الجدول رقم 2.
44	تطور أحجام التداولات حسب الفئة	الجدول رقم 3.
46	توزيع حجم التداولات بالسوق المركزية حسب فئة المستثمرين	الجدول رقم 4.
46	توزيع حجم الشراء والبيع بالسوق المركزية للبورصة حسب فئة المستثمرين	الجدول رقم 5.
47	تصنيف استثمارات الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج في الأسهم المغربية المدرجة	الجدول رقم 6.
50	العمليات على سندات رأس المال	الجدول رقم 7.
51	العمليات على سندات الدين	الجدول رقم 8.
51	العمليات المالية الأخرى	الجدول رقم 9.
52	تطور الناتج الداخلي الخام والأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والنسبة (الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة / الناتج الداخلي الخام)	الجدول رقم 10.
57	توزيع إجمالي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب فئة الاستثمار في متم سنة 2023	الجدول رقم 11.
59	توزيع الأصل الصافي حسب فئة المستثمرين في متم سنة 2023	الجدول رقم 12.
66	التغيرات في حكام شركات البورصة	الجدول رقم 13.
67	الأرقام الرئيسية لشركات البورصة	الجدول رقم 14.
68	بنية زبناء شركات البورصة	الجدول رقم 15.
69	الأرقام الرئيسية لمساكي الحسابات	الجدول رقم 16.
70	الأرقام الرئيسية لنشاط الوديع المركزي ماروكليز	الجدول رقم 17.
82	قائمة الملفات التي درستها الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023	الجدول رقم 18.
83	العمليات على سندات رأس المال المؤشرة سنة 2023	الجدول رقم 19.
84	العمليات على سندات القرض المؤشر عليها	الجدول رقم 20.
85	برامج إصدار سندات الديون القابلة للتداول	الجدول رقم 21.
86	البرامج المؤشر عليها الخاصة بإعادة شراء الأسهم	الجدول رقم 22.
87	عمليات دعوة الجمهور إلى الاكتتاب المنجزة بشكل ثانوي في المغرب	الجدول رقم 23.
88	الوثائق المرجعية المسجلة	الجدول رقم 24.
89	الوثائق المرجعية المحيئة	الجدول رقم 25.
89	حصيلة تراخيص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة سنة 2023	الجدول رقم 26.
92	نتائج مراقبة نشر المعلومات	الجدول رقم 27.
93	توزيع التصريحات حسب فئة المستثمرين	الجدول رقم 28.
94	حصيلة برامج إعادة الشراء سنة 2023	الجدول رقم 29.
94	حصيلة تنفيذ البرامج الجارية لإعادة الشراء بتاريخ 31 دجنبر 2023	الجدول رقم 30.
95	وضعية مراقبة التقارير الأخلاقية للشركات المدرجة	الجدول رقم 31.
96	توزيع نسبة النساء داخل أجهزة حكام الشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب	الجدول رقم 32.
98	عمليات التفتيش التي أطلقت سنة 2023	الجدول رقم 33.
102	عدد الحوادث المصرح بها للهيئة المغربية لسوق الرساميل وتصنيفها سنة 2023	الجدول رقم 34.
105	تصنيف الحوادث المصرح بها من طرف شركات البورصة	الجدول رقم 35.
105	تصنيف الحوادث المصرح بها من طرف مساكي الحسابات - البنوك	الجدول رقم 36.
106	معطيات المراقبة	الجدول رقم 37.
114	توزيع الاستفسارات المعالجة سنة 2023 حسب نوعية صاحب الطلب	الجدول رقم 38.

قائمة الرسوم البيانية

31	الرسم البياني رقم 1.	توزيع الوظائف حسب الجنس
31	الرسم البياني رقم 2.	هرم الأعمار
34	الرسم البياني رقم 3.	تطور عائدات الاستغلال
35	الرسم البياني رقم 4.	تركيبه عائدات الاستغلال
36	الرسم البياني رقم 5.	تركيبه تكاليف الاستغلال
41	الرسم البياني رقم 6.	تطور مؤشرات MASI و MSI 20 و FTSE CSE MOROCCO سنة 2023
42	الرسم البياني رقم 7.	تطور المؤشرات القطاعية سنة 2023
42	الرسم البياني رقم 8.	تطور مؤشرات MASI USD و MSCI FM USD
43	الرسم البياني رقم 9.	توزيع رسملة البورصة حسب قطاع النشاط سنة 2023
45	الرسم البياني رقم 10.	الأحجام الشهرية للتداولات
45	الرسم البياني رقم 11.	تطور نسبة سيولة سوق البورصة
48	الرسم البياني رقم 12.	تطور حجم وجاري عمليات إقراض السندات
48	الرسم البياني رقم 13.	حصة الحجم المتداول حسب فئات الزبائن (إقراض)
49	الرسم البياني رقم 14.	حصة الحجم المتداول حسب فئات الزبائن (إقراض)
49	الرسم البياني رقم 15.	حصة الحجم المتداول حسب فئات السندات
49	الرسم البياني رقم 16.	متوسط مدة الإقراض حسب فئة السندات
52	الرسم البياني رقم 17.	تطور النسبة (الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة/ إجمالي الادخار الوطني)
53	الرسم البياني رقم 18.	تطور الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من سنة 2018 إلى سنة 2023
54	الرسم البياني رقم 19.	تطور الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة سنة 2023
56	الرسم البياني رقم 20.	بنية الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الصنف في متم سنة 2023
58	الرسم البياني رقم 21.	بنية توظيفات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بالعملة الأجنبية في متم سنة 2023
61	الرسم البياني رقم 22.	تطور الجاري تحت التسيير الخاص بصناديق التوظيف الجماعي للتسيير
62	الرسم البياني رقم 23.	توزيع الجاري تحت التسيير الخاص بصناديق التوظيف الجماعي للتسيير حسب نوع العملية
63	الرسم البياني رقم 24.	تطور الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال
64	الرسم البياني رقم 25.	تطور الأصل الصافي لهيئات التوظيف الجماعي العقاري
65	الرسم البياني رقم 26.	تطور الأصل الصافي حسب فئات هيئات التوظيف الجماعي العقاري
66	الرسم البياني رقم 27.	تطور إجمالي عدد مستخدمي شركات البورصة
67	الرسم البياني رقم 28.	تطور المؤشرات المالية لشركات البورصة
68	الرسم البياني رقم 29.	توزيع رقم معاملات شركات البورصة حسب نوع النشاط
71	الرسم البياني رقم 30.	توزيع عدد القيم المقبولة حسب الفئة في متم سنة 2023
71	الرسم البياني رقم 31.	توزيع الجاري الإجمالي للقيم المقبولة حسب الفئة في متم سنة 2023
72	الرسم البياني رقم 32.	تطور عدد مستخدمي شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
73	الرسم البياني رقم 33.	توزيع الحصص السوقية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب طبيعة حملة الأسهم
73	الرسم البياني رقم 34.	توزيع الأصل الصافي حسب شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
74	الرسم البياني رقم 35.	تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
75	الرسم البياني رقم 36.	توزيع الجاري تحت التسيير حسب شركة تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسيير

76	تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير صناديق التوظيف الجماعي للتسنييد	الرسم البياني رقم 37.
77	توزيع الأصل الصافي حسب شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال	الرسم البياني رقم 38.
78	تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال	الرسم البياني رقم 39.
79	توزيع الأصل الصافي حسب شركة تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري في متم سنة 2023	الرسم البياني رقم 40.
79	تطور المؤشرات المالية لشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي العقاري	الرسم البياني رقم 41.
93	توزيع المعلومات المنشورة حسب موضوع البلاغ الصحفي سنة 2023	الرسم البياني رقم 42.
110	وضعية طلبات الهامش سنة 2023	الرسم البياني رقم 43.
128	عدد المهنيين المؤهلين بتاريخ 31 دجنبر 2023	الرسم البياني رقم 44.
132	توزيع الاستفسارات المعالجة سنة 2023 حسب الموضوع	الرسم البياني رقم 45.

قائمة الإطارات

18	أنشطة مجلس الإدارة	الإطار رقم 1.
20	أنشطة لجنة التدقيق	الإطار رقم 2.
21	أنشطة المجلس التأديبي	الإطار رقم 3.
23	أنشطة المجلس العلمي	الإطار رقم 4.
26	التقدم المحرز في تفعيل مخطط التحول الرقمي للفترة الممتدة ما بين 2023 و2026	الإطار رقم 5.
33	الهيئة المغربية لسوق الرساميل: هيئة مسؤولة وملتزمة	الإطار رقم 6.
36	حصيلة المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل برسم الفترة الممتدة ما بين 2021 و2023	الإطار رقم 7.
40	مؤشرات سوق الرساميل	الإطار رقم 8.
60	الاستثمار المسؤول اجتماعيا في تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	الإطار رقم 9.
101	التقدم المحرز في مجال التمويل المستدام	الإطار رقم 10.
103	تذكير بنوعية عمليات التفتيش	الإطار رقم 11.
104	حصيلة نشاطات المراقبة الميدانية برسم الفترة الممتدة ما بين 2020 و2023	الإطار رقم 12.
111	فرع التراضي للوديع المركزي ماروكليز	الإطار رقم 13.
124	الإطار العملياتي للتمويل التعاوني	الإطار رقم 14.
129	منظومة تجديد التأهيل	الإطار رقم 15.
134	المعايير الدولية لتنظيم الأسواق المالية والتزامات الهيئة المغربية لسوق الرساميل المتعلقة بمواءمة الإطار التنظيمي الوطني	الإطار رقم 16.
139	جدول الأعمال التنظيمي: التوجهات الرئيسية سنة 2023	الإطار رقم 17.



ملحقات

الحصيلة (الخصوم)
(النظام العادي)

دورة محاسبية من 23/01/01 إلى 2023/12/31

السنة المالية السابقة	السنة المالية	الخصوم	
			رؤوس أموال ذاتية
235 133 808,52	235 133 808,52	. رأس مال الشركة أو رأس مال شخصي (1)	
-	-	. ناقص: المساهمون، رأس مال مكتتب به وغير مطال به	
-	-	مطالب به	
-	-	دفع منه	
-	-	. علاوات إصدار واندماج وتقدمة	
-	-	. فوراق إعادة التقييم	
-	-	. احتياطات قانوني	
-	-	. احتياطات أخرى	
-	-	. مرحل من جديد (2)	
-	-	. نتائج صافية قيد الإرصاء (2)	
12 713 652,63	4 214 559,89	. نتيجة صافية للدورة المحاسبية (2)	
247 847 461,15	239 348 368,41	مجموع رؤوس الأموال الذاتية (1)	
-	-	رؤوس أموال ذاتية مماثلة (ب)	
-	-	. إعانات الاستثمار	
-	-	. مخصصات مقننة	
-	-	ديون التمويل (ج)	
-	-	. اقتراضات سندية	
-	-	. ديون أخرى للتمويل	
-	-	مخصصات مستديمة لمواجهة مخاطر وتكاليف (د)	
-	-	. مخصصات لمواجهة مخاطر	
-	-	. مخصصات لمواجهة تكاليف	
-	-	فوراق التحويل بالخصوم (هـ)	
-	-	. زيادة الدائيات الملحقه بالأصول الثابته	
-	-	. نقصان ديون التمويل	
247 847 461,15	239 348 368,41	المجموع 1 (أ + ب + ج + د + هـ)	
28 237 667,83	25 475 518,71	ديون الخصوم المتداولة (و)	
7 807 211,43	3 483 118,95	. موردين وحسابات مرتبطة	
38 400,00	18 000,00	. زبناء دائنون وتسبيقات ودفعات	
4 458 188,91	5 290 611,74	. مستخدمون	
393 017,39	414 932,13	. هيئات اجتماعية	
14 292 854,90	16 228 122,89	. الدولة	
-	-	. حسابات الشركاء	
1 247 995,20	40 733,00	. دائنون آخرون	
-	-	. حسابات تسوية بالخصوم	
-	718,67	مخصصات أخرى لمواجهة مخاطر وتكاليف (ز)	
-	52,02	فوراق التحويل بالخصوم (عناصر متداولة) (ح)	
28 237 667,83	25 476 289,40	المجموع 2 (و + ز + ح)	
-	-	الخزينة بالخصوم	
-	-	. قروض الخصم	
-	-	. قروض الخزينة	
-	-	. بنوك (أرصدة دائنة)	
-	-	المجموع 3	
276 085 128,98	264 824 657,81	المجموع العام 3 + 2 + 1	

التمويل الدائم

خصوم متداولة

الخزينة

(1) رأس مال شخصي مدين
(2) ربح (+). خسارة (-)

حساب العائدات والتكاليف (دون الرسوم) (النظام العادي)

دورة محاسبية من 23/01/01 إلى 2023/12/31

عمليات			
مجموع الدورة المحاسبية السابقة	مجموع الدورة المحاسبية	متعلقة بالدورات المحاسبية السابقة	خاصة بالدورة المحاسبية
4	2 + 1 = 3	2	1
I عائدات الاستغلال			
-	-	-	-
173 587 546,41	164 834 044,49	-	164 834 044,49
173 587 546,41	164 834 044,49	-	164 834 044,49
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
173 587 546,41	164 834 044,49	-	164 834 044,49
المجموع I			
II تكاليف الاستغلال			
-	-	-	-
3 114 941,34	2 811 694,90	-	2 811 694,90
45 885 944,33	34 464 998,48	-	34 464 998,48
2 997 668,00	2 997 668,00	-	2 997 668,00
89 750 473,21	100 231 461,68	-	100 231 461,68
697 857,19	875 000,06	-	875 000,06
15 993 106,05	18 851 099,32	-	18 851 099,32
158 439 990,12	160 231 922,44	-	160 231 922,44
15 147 556,29	4 602 122,05	-	4 602 122,05
المجموع II			
III نتيجة الاستغلال (II - I)			
IV عائدات مالية			
-	-	-	-
26 180,73	13 240,77	-	13 240,77
2 884 076,18	4 231 364,50	-	4 231 364,50
-	-	-	-
2 910 256,91	4 244 605,27	-	4 244 605,27
المجموع IV			
V تكاليف مالية			
-	-	-	-
105 593,02	31 493,10	-	31 493,10
-	-	-	-
-	718,67	-	718,67
105 593,02	32 211,77	-	32 211,77
المجموع V			
2 804 663,89	4 212 393,50	-	4 212 393,50
17 952 220,18	8 814 515,55	-	8 814 515,55
VI النتيجة المالية (V - IV)			
VII النتيجة الجارية (VI + III)			

(1) تغير المخزونات: مخزون نهائي - مخزون أولي؛ زيادة (+)؛ نقصان (-)
(2) مشتريات معاد بيعها أو مستهلكة؛ مشتريات - تغير المخزونات

حساب العائدات والتكاليف (دون الرسوم) (تابع)
(النظام العادي)

دورة محاسبية من 23/01/01 إلى 2023/12/31

عمليات				
مجموع الدورة المحاسبية السابقة	مجموع الدورة المحاسبية 2 + 1 = 3	متعلقة بالدورات المحاسبية السابقة	خاصة بالدورة المحاسبية 1	
17 952 220,18	8 814 515,55	-	8 814 515,55	VII نتيجة جارية (مرحلات)
				VIII عائدات غير جارية
-	-	-	-	. عائدات التنازلات عن الأصول الثابتة
-	-	-	-	. إعانات التوازن
-	-	-	-	. استردادات إعانات الاستثمار
5 495 122,45	338 254,58	-	338 254,58	. عائدات غير جارية أخرى
-	10 000 000,00	-	10 000 000,00	. استردادات غير جارية؛ تنقيلات تكاليف
5 495 122,45	10 338 254,58	-	10 338 254,58	VIII المجموع
				IX تكاليف غير جارية
-	-	-	-	. قيم صافية من استهلاك الأصول الثابتة المتنازل عنها
-	-	-	-	. إعانات ممنوحة
2 832 034,00	11 576 290,24	-	11 576 290,24	. تكاليف غير جارية أخرى
-	-	-	-	. مخصصات غير جارية للاستهلاكات والمخصصات المعدة لمواجهة مخاطر أو تكاليف
2 832 034,00	11 576 290,24	-	11 576 290,24	IX مجموع
2 663 088,45	-1 238 035,66	-	-1 238 035,66	X نتيجة غير جارية (IX-VIII)
20 615 308,63	7 576 479,89	-	7 576 479,89	XI النتيجة قبل الضريبة (X+VII)
7 901 656,00	3 361 920,00	-	3 361 920,00	XII ضرائب على النتائج
12 713 652,63	4 214 559,89	-	4 214 559,89	XIII نتيجة صافية (XII-XI)
181 992 925,77	179 416 904,34	-	179 416 904,34	XIV مجموع العائدات (VIII + IV + I)
169 279 273,14	175 202 344,45	-	175 202 344,45	XV مجموع التكاليف (XII + IX + V + II)
12 713 652,63	4 214 559,89	-	4 214 559,89	XVI نتيجة صافية (مجموع العائدات - مجموع التكاليف)

غير الجاري

RAPPORT DE L'AUDITEUR EXTERNE

EXERCICE DU 1^{ER} JANVIER AU 31 DECEMBRE 2023

Aux membres du Conseil d'Administration

Autorité Marocaine du Marché des Capitaux (AMMC)

Avenue Annakhil, Hay Riad – Rabat

Audit des états de synthèse

Opinion

Conformément à la mission qui nous a été confiée par votre Conseil d'Administration du 21 mars 2022, nous avons effectué l'audit des états de synthèse ci-joints de l'Autorité Marocaine du Marché des Capitaux (AMMC), qui comprennent le bilan au 31 décembre 2023, le compte de produits et charges, l'état des soldes de gestion, le tableau de financement pour l'exercice clos à cette date, ainsi que l'état des informations complémentaires (ETIC). Ces états de synthèse font ressortir un montant de capitaux propres et assimilés de 239 348 368,41 MAD dont un bénéfice net de 4 214 559,89 MAD.

A notre avis, les états de synthèse cités au premier paragraphe ci-dessus donnent, dans tous leurs aspects significatifs, une image fidèle du patrimoine et de la situation financière de l'Autorité Marocaine du Marché des Capitaux (AMMC) au 31 décembre 2023, ainsi que du résultat de ses opérations pour l'exercice clos à cette date, conformément au référentiel comptable en vigueur au Maroc.

Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les Normes de la Profession au Maroc. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilités de l'auditeur à l'égard de l'audit des états de synthèse » du présent rapport. Nous sommes indépendants de la société conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états de synthèse au Maroc et nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles. Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

Responsabilités de la direction et des responsables de la gouvernance à l'égard des états de synthèse

La direction est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états de synthèse, conformément au référentiel comptable en vigueur au Maroc, ainsi que du contrôle interne qu'elle considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états de synthèse exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états de synthèse, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de la société à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions se rapportant à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider la société ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la société.

Responsabilités de l'auditeur à l'égard de l'audit des états de synthèse

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états de synthèse pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit réalisé conformément aux normes de la profession au Maroc permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états de synthèse prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes de la profession au Maroc, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- nous identifions et évaluons les risques que les états de synthèse comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;
- nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées aux circonstances, et non dans le but d'exprimer une opinion sur l'efficacité du contrôle interne de la société ;
- nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;
- nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des événements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité de la société à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états de synthèse au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des événements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener la société à cesser son exploitation ;

Deloitte.

- nous évaluons la présentation d'ensemble, la structure et le contenu des états de synthèse, y compris les informations fournies dans l'ETIC, et apprécions si les états de synthèse représentent les opérations et événements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle.

Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit.

Casablanca, le 27 mars 2024

L'auditeur externe

Deloitte Audit



Deloitte Audit
Sakina Bensouda Korachi
Bâtiment "C" - Avenue 2, La Marina
Casablanca
Tél: 0522 22 40 25 / 05 22 22 47 34
Fax: 05 22 22 40 76 / 47 59

Sakina Bensouda Korachi
Associée

الملحق رقم 2 جدول العقوبات

الطرف المعنى	الوقائع المؤخذة عليها	تاريخ العقوبة	العقوبة
BMCE Capital Gestion	- وجود أوجه قصور على مستوى بعض التدابير والموارد التقنية اللازمة لممارسة الأنشطة؛	مارس 2023	- إنذار. - عقوبة مالية قدرها خمسون ألف (50 000) درهم.
	- خروقات في معالجة بعض العمليات؛		
IRG Asset Management	- وجود أوجه قصور على مستوى منظومة العناية الواجبة الداخلية المصممة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛	مارس 2023	- إنذار.
	- وجود أوجه قصور على مستوى منظومة المراقبة الداخلية.		
	- عدم اكتمال دليل الإجراءات؛		
	- خروقات في معالجة بعض العمليات؛		
	- وجود أوجه قصور على مساوى عمليات المراقبة من المستويين الأول والثاني.		

